

دراسة لجمهورية افلاطون

بقلم
الدكتور فؤاد زكريا



دراسة لجمهورية أفلاطون

تأليف : الدكتور فنؤاد زكريا

أستاذ الفلسفة المساعد
بكلية الآداب بجامعة عين شمس

وزارة الثقافة

مؤسسة التأليف والنشر
دار الكتاب العربي
القاهرة - ١٩٦٧

تصوير :

« عاش افلاطون في عصر تدهورت فيه دولة المدينة city-state . وكان المجد الذي اكتسبته اليونان بعد انتصارها على بلاد الفرس قد ذوى قبل ان يولد بوقت طويل . ولقد كان شعوره بالخسار الروح اليونانية القوي من شعور جميع معاصريه . . وكانت حياته ، مثل حياتنا ، تقع في نهاية عصر من التوسع ؛ فقد كان في الخامسة والعشرين عندما انتهت الحرب الكبرى بين اثينا واسبرطة بهزيمة مواطنيه واذلالهم ؛ وتناعت امام عينيه الامبراطورية الاثينية ، وادرك ان المهمة الحقيقية ليست اعادة بناء اثينا ، وانما انقاذ اليونان . ولكي يتحقق هذا الغرض ، كان لابد من تحليل متعمق لدولة المدينة ولطبيعة الانسان . .

« ولقد ظل الفيلسوف دهورا طويلة يعد مفكرا « اكلاديميا » ، وحالما او متاعلا بعيدا عن الخلافات التافهة التي يصطارع بها عالم الحياة اليومية ؛ وكان من المعتم ان يصور افلاطون على انه فيلسوف من هذا النوع . اما اليوم ، عندما وصلت حضارتنا الى ازمة مشابهة لتلك التي عاش فيها افلاطون ، فان في وسعنا ان نراه كما كان على حقيقته - اعنى مثاليا اخفق في تطبيق افكاره عمليا ، ومصلحا ثوريا لم يستطع ان يهتدى الى اساس سياسي لاصلاحاته » .

بهذه الكلمات أكد المفكر والسياسي العمالي الانجليزي المشهور ، ريتشارد كروسمان (١) ، اهمية دراسة افلاطون بالنسبة الى عالمنا الحاضر ، وأوضح ان البحث المتكثف بين العصر الذي عاش فيه افلاطون ، وبين عصرنا هذا - وكليهما كان عصر انهيار لقيم قديمة وبحث عن قيم جديدة - هو الفصل وسيلة تتبع لنا استيعاب آراء هذا المفكر الذي يفصلنا عنه ثلاثة وعشرون قرنا من الزمان .

وانا من المؤمنين بانه لا مفر لنا ، عند دراسة مفكر مثل افلاطون ، من ان نتذكر ، ونحن نبهته ، اننا نعيش في القرن العشرين ، ونفسع نصب

(١) R.H.S. Crossman : Plato Today. Allen and Unwin (Revised ed.)

اعيننا مختلف مواقف الانسان المعاصر ، ونسترشد بها في محاولة تفسيرنا لمواقف الانسان اليونانى في ذلك العصر . ومع ذلك فانى اود ان اتسائل : هل ينبغي اتباع هذا النهج لان عصرنا - كما قال كروسمان - عصر مخيب للامال ، وعصر قيم منهارة ، كما كان عصر افلاطون ؟ وهل يكون الاساس الوحيد للشعور بالتآلف والتقارب والتفاهم بيننا وبين هذا الفكر اليونانى القديم ، هو اننا نشترك معه في كوننا ابناء ازمة العصر او عصر الازمة الذى نعيش فيه ؟

في اعتقادى ان من الامور المشكوك فيها الى حد بعيد ان يكون هنالك مفكر لم يعيش في عصر ازمة ، او على الاقل لم يشعر بان عصره متروك الى حد يفوق سائر العصور السابقة عليه ، ولو اضعفت الفكر في كتابات اى مفكر تقرا له ، لو جدته يؤكد - حالما يتأمل احوال عصره - انه يعيش في عصر ازمة لو في مرحلة انتقال اساسية . ومن الصعب ان ننكر عليه هذا الشعور . الم يكن ارسطو بدوره يعيش في عصر ازمة - اعنى تلك التى سبقت مباشرة توسع الاسكندر الاكبر وتكوين امبراطوريته الشاسعة ؟ وماذا نقول عن افلاطون ، ونهاية العالم القديم ؟ او عن ديكارت ، وبداية العصر الحديث ؟ وماذا نسمى عصر « ككت » ، بما فيه من انتقال حاسم الى عهد حضارى جديد ؟ وكيف نصف عصر بحث الامة الألمانية ايام فشته وهيجل ؟ اما في هذا القرن ، فان لنا ان نتسائل : الم تكن السنوات الاولى ازمة - اعنى ازمة فكرية انهالت فيها نظم الفيزياء السائدة حتى ذلك الحين ، وتولدت فيها عن التحليل النفسى نظرية جديدة الى الانسان ، وبدايات الاتجاهات الجديدة في الفن والادب تشق لنفسها طريقا رائعا ؟ الم تكن الحرب العالمية الاولى ازمة ؟ الم يمر العالم بلزمة فكرية في العشرينات ، وبلازمة اقتصادية (وعقلية) في الثلاثينات ؟ وماذا كانت الحرب العالمية الثانية ؟ وماذا نسمى فترة ما بعد الحرب ، بقنابلها الذرية وما يعانیه الانسان فيها من توتر لا ينقطع ؟

ليس لكل مفكر عاش في احصى هذه الفترات كل الحق في ان يمد نفسه ، او يعمد من يكتبون عنه ، ابنا لازمة العصر ؟ انى اكاد اجزم بان مفكر العصور الوسطى - وهى ابطا العصور تحولا واقربها الى طابع الركود والاستقرار الرتيب - لو كان قد وصف العالم المعاصر له لما فاته ان يتحدث عن « ازمة العصر » وعن التحول الحاسم الذى يمر على العالم في ايامه !

اما نحن فقد يبدو لنا اننا في عصر انتقال فاصل ، وقد تبرر الشواهد كلها هذا الاعتقاد . السنا نشهد في ايامنا هذه دراما هائلة يتصارع فيها

الحرب مع السلام ، ويتنازع فيها السيطرة على العالم نظامان اقتصاديان وحضاريان لا مجال للتوفيق بينهما ؟ ومع ذلك فقد تبدو « لزمتنا » هذه في المستقبل شيئا هينا حين يمر الانسان بفترة انتقال من الحياة على الارض الى الحياة على كواكب اخرى مثلا !

والن ، فالحديث من ازمة العصر يبدو امرا ملازما للانسان في كل عصوره ، ولا سيما المفكرين الذين هم اكثر الناس حساسية لما يطرا على ملهمهم من التغيرات . ويبدو ان لدى كل انسان نزوعا طبيعيا الى ان ينظر الى عصره على انه يمثل قمة ، او مفترق حاسم للطرق - وبالتالي فليس لاي مفكر مزيد من الحق في هذا الصدد عما لاي مفكر آخر .



والن ، فنحن حين ندرس افلاطون وفي ذهننا هذا العصر الذي نعيش فيه ، لا نفضل ذلك لان اوجه الشبه بين عصرنا وعصره تفوق ما يوجد بين عصرنا واي عصر آخر ، بل ينبغى ان تكون الاسباب اعظم من ذلك .

اتنا نود ان ندرس افلاطون بوصفنا اناسا نعيش في القرن العشرين . ونحن نعلم عن يقين ان القاريء المتمسك بالتراث الفلسفي في صورته الخاصة لا يد ان يشور على من يتبع مثل هذا المنهج ، مقترضا عليه بقوله : انك تقرأ في كتابات رجل عاش منذ اكثر من الف عام مشاكل الخاصة ، ومشاكل عصره انت ! ومع ذلك فنحن نعتقد ان المتمسكين بالتراث الفلسفي الخالص يشتركون معنا بدورهم في هذا « الاتم » ، وان كل تفسير فلسفي ، للمفكرين القدماء بوجه خاص ، لا بد ان يكون تفسيرا « عصريا » ، مهما كانت قوة النزعة « السلفية » لدى صاحب هذا التفسير ، ومهما كانت الاعتبارات العصرية بعيدة عن ذهنه .

ذلك لان النص الفلسفي العظيم ، كمحاورات افلاطون ، وكمحاورة « الجمهورية » بوجه خاص ، تتراكم تفسيراته عبر العصور ، ويتعاقب المفكرون الشارحون له طوال قرون عديدة ، كل يحاول اضافة شيء جديد الى فهمه للنص ، وكل يدخل في معارك جانبية مع غيره من الشراح ، الى جانب معركة الرئيسية مع النص نفسه . وطوال تراكم التفسيرات وتعاقب الشراح هذا ، يسير العقل البشري في اتجاه مزدوج : فهو يقن نفسه - بمعنى معين - اكثر اقترابا من النص ، لان كل عصر جديد يهتدى في النص الى شيء لم يهتد اليه السابقون ، ولكنه في الوقت ذاته - وبمعنى اهم - يزداد تباعدا عن الاصل ، لان البحث المستمر عن عناصر جديدة ، وما يسميه الشراح « بالتعمق » المتزايد في فهم النص ، يضيف بلا شك

عناصر جديدة لم تكن تخطر للمفكر الأصلي على بال . وحين يكون الأمر متعلقا بنص اتفقى على عهد تاليفه أكثر من ألفى عام ، حفلت كلها بالتفسيرات والشروح ، فإنا نستطيع أن نكون على ثقة من أن مجرد انقضاء الزمان هو ذاته عامل لا يتيح للمفسر ، مهما حاول أن يكون « موضوعيا » أو متمسكا بالتراث ، أن يبعث افكار المؤلف الأصلية ، في صورتها الخاصة . وكلما مضى بنا الزمان ، ازداد هذا التباعد الناتج عن آلية التقادم وحدها .

والحق أننا لو تصورنا افلاطون وقد بحث حيا في آيائنا هذه ، فإنه لكان يستطيع أن يتعرف على نفسه من خلال كل ما يكتب عنه : لا في مؤلفات أولئك الذين يترفون صراحة بقتهم يفسروا تفسيراً حديثاً فحسب ، بل في مؤلفات من يطنون أنهم متمسكون بالتراث ومحافظون عليه أيضا : ذلك لأن نفس تراكم التراث طوال هذه القرون يؤدي حتما إلى تباعده تماما عن الأصل .

فهل يظن أحد أن افلاطون يستطيع أن يهتدى إلى صورته الحقيقية منعكسة في بحث مثل « تعريف الوجود وطبيعة المثل في محسولة السفسطائي » لشرح متمسك بالتراث مثل « أوجست ديس » (١) ؟ وهل تراه يقبل أن تبني تلك الشروح العظيمة التعقيد ، التي فسرت بها بعض عباراته المتطرفة بالرياضيات في بحوث أو مؤلفات كاملة ؟

اننى لا اتحدث الآن بطبيعة الحال عن ذلك النوع من الأبحاث الذي يمثله مقال « نظرية الحقيقة عند افلاطون » لهينجر مثلا . فهذا نوع يعترف فيه الباحث صراحة بأنه يعرض آراءه الخاصة من خلال مفاهيم معينة عند افلاطون . ولكنى أخشى أن القول أننا جميعا نفعل مثل هينجر ، مع اختلاف في درجة الوعى بما نفعل . وأخشى أن أقول أننا جميعا نكتب منه على نحو سينكره هو ذاته علينا لو قدر له أن يطلع على ما نكتب . فعين يصل الأمر إلى حد التحليل والتشريح الدقيق - في أبحاث وربما كتب كاملة - لمصطلح واحد أو لصورة مجازية واحدة ، ربما كانت قد وردت عرضا في الكتابات الأصلية ، فعندئذ نستطيع أن ندره أننا إنما نتحدث عن أنفسنا ولكن دون وعى ، وأن افلاطون نفسه قد يكون أبسط من هذا بكثير ، وإن لمئات الأبحاث والمقالات والكتب

(١) A. Diès : La définition de l'être et la nature des idées dans le

"Sophiste" de Platon, Paris (Vrin) 1932

والرسائل الجامعة التي يصنفها العقل البشري إلى التراث الاطلاطوني في عصرنا هذا كل عام ، إنما هي في الواقع انعكاس لأفكار العصر وتعبير عن درجة تعمقه الخاصة ، وليست بآية حال مجرد شرح أمين لنص قديم .

هذا الحكم لا يصنق بطبيعة الحال على كتابات الاطالون وحدها ، وإنما يصنق أيضا على كل نص تشرحه وتفسره وتطويعه عليه عصور مختلفة ، يجد كل منها فيه مראה لنفسه في النص ، ويفكر في ذاته من خلاله . فهل نستطيع ، مثلا ، أن نصف كتابات اللاهوتيين المعاصرين في أوروبا الغربية ، مثل كارل بارت (K. Barth) أو بول تيليش (P. Tillich) ، بأنها تتطابق حقا بالتعاليم التي دعا إليها يسوع المسيح منذ ألفي عام ؟ ألم يؤد تراكم الشروح في أجيال متعاقبة ، يحيا كل منها في ظروفه الثقافية الخاصة ، إلى الابتعاد عن الأصل إلى حد تصبح معه تلك الأفكار معاصرة بالفعل ؟

وإذن ، فنحن جميعا نخرج بالنصوص القديمة من أصولها ، ونحن جميعا نصيد تفسيرها في ضوء العصر الذي نحيا فيه ، أو على الأصح نفسر أنفسنا من خلالها . ولو زعم أحد - في عصر متأخر - أنه هو الذي يفسر النص القديم تفسيراً مستمداً من روحه الأصلية ، لكان ذلك أمراً مخالفاً لطبائع الأشياء . ولو حالنا موقف مثل هذا الشارح بدقة ، لوجدنا أن كل ما بينه وبين الآخرين من فارق هو أنه أقل وعياً منهم بما يفعل فحسب .

والحق أننا لو أمعنا الفكر في هذه الظاهرة وجدناها بالامر المستغرب . ذلك لأن كل عصر لا يستطيع أن يكتب إلى نفسه . وهو قطعا يتجه بنظره إلى الحاضر ، ولا يعقل أن تتصوره مستهدفا القدماء فيما يكتب ، حتى لو كان الغرض الصريح من كتابته هو مجرد شرح آراء القدماء . والواقع أن بين عقل الإنسان وبين معدته شيئا أساسيا واحدا على الأقل ، هو أنه يعيل كل ما يتلقاه إلى شيء ينتمي إلى طبيعته الخاصة ، ويستبعد تلقائيا كل ما لا يستطيع أن يحوله على هذا النحو . ومن هنا فإن أشد الناس رغبة في التمسك بالتراث لابد أن يحول هذا التراث ، عن وعي أو دون وعي ، إلى قوة حية يستعين بها في مواجهة مشكلاته الخاصة . وليس معنى ذلك أن الموضوعية مستحيلة ، وإنما ينبغي أن تكون دائما « مفرضين » في مواجهة القدماء ، وأن الباحث الذي يؤمن بالتأني في تفسيراته يتسلوى مع ذلك الذي لا يبذل أي جهد لفهم آرائهم الخاصة ، فالظاهرة التي ندرها هنا سابقة على الكوشة ، وهي متعلقة بطبيعة عقلنا ذاته ، التي تقضي عليه بأن يتمثل

القديم ويهضمه ويحيله الى عصارة يمكن ان تندمج في كيانه وتساعد على نموه . اما مسألة الموضوعية ، فتأتى بعد ذلك ، او على مستوى يلى هذا المستوى الاول .

والذئ ، فنحن حين نفهم النص القديم بوصفنا انسانا نعيش في فترة معينة من القرن العشرين ، فان يكون ذلك مظهر ضعف ، بل ربما كان علامة قوة . ذلك لاننا اولاً لن نستطيع - كما قلنا - ان نتأمل القديم باعين القدماء ، او ان نعيش مع النص الفايبر كما كان يعيش معه اهله ، ولاننا لاننا نجعل من القديم - باستخدام هذا المنهج - قوة نثرى بها حياتنا الروحية .

والذئ ، فلنبذل كل ما في استطاعتنا من جهد لكي نحترم المنطق الداخلى ، والظروف الخاصة ، للنص القديم . ولكن لتتذكر خلال ذلك كله اننا محدثون نعالج نصاً قديماً ، ولنعترف بذلك عن وعى وبلا خجل ، اذ ان مثل هذا الاعتراف ، حين يكون متطابقاً بامر لا مفر منه ، او بظاهرة تحتها طبائع الاشياء ، افضل بكثير من الترفع والانكار ، والاصرار على منح انفسنا قدرة لا سبيل لنا الى اكتسابها .



ان ما قلناه حتى الان يصدق على كل نص قديم تداولته ايدي الشراح في عصور مختلفة . فلي ان معالورة « الجمهورية » لافلاطون تتميز ، من بين النصوص القديمة ، بخصائص فريدة تؤدي - في حالتها الخاصة - الى زيادة المؤلف تعقيداً . فهذه المعالورة ليست مجرد نص قديم فحسب ، وانما هي تراث كامل . انها قد اندمجت في الحضارة الغربية ، واصبحت دعاماً اساسية من دعامها ، الى حد ثم يعد من السهل معه ان يتناولها المرء بالتراسة بوصفها نصاً مستقلاً ، اذ انه سيجد نفسه حتماً يواجه مشكلة التراث الغربي الفكرى كله وهو يخلل هذا النص الواحد . ويزداد الامر تعقيداً اذا وضعنا في اعتبارنا حقيقة اخرى ، هي مدى سيطرة الحضارة الغربية على العالم الحديث - وهي سيطرة تعبر عن امر واقع ، بغض النظر عن كونها مقبولة او مكروهة . ففي هذه الحالة يتضح لنا ان قدرنا غير قليل من تعاليم « الجمهورية » قد تفلل في حياة الانسان منذ عصور طويلة الى حد يصعب معه الوقوف ازاء هذا النص موقف النقد الواضح ، الا اذا كنا على استعداد لنقد تراث حضارى كامل ، قد تكون نحن انفسنا متأثرين به الى حد غير قليل .

ومن المؤكد ان من اهم العوامل التى ساعدت على اندماج الافلاطونية ،

كما تتمثل في محاورة « الجمهورية » خاصة ، في التراث الغربي بأكمله ، سهولة التوفيق بينها وبين التعاليم الدينية ، ولا سيما في المسيحية - حتى أن بعض المفكرين تصوروا الفلاطون « مسيحيا قبل المسيح » . ومعنى ذلك أن الحدود الفاصلة بين الأفلاطونية وبين التعاليم الدينية أصبحت غير واضحة على الإطلاق . وكان من نتيجة هذا الاندماج أن اكتسبت الأفلاطونية نوعا من « القداسة » وأحييت شخصية الفلاطون ذاتها بهالة من التبجيل والتوقير ، واسقطت عليها ألوان من المشاعر والانفعالات الدينية .

على أن البحث النزيه كفيل بأن يقنع الكثيرين بأن صفة « الفلاطون الإلهي » ليست إلا أسطورة نسجت خلال تاريخ طويل من التفكير المفرض . فالارتباط - العقلي والنفسى - بين الفلاطون وبين الأديان قد أدى بالشرح إلى تصويره في صورة الإنسان القديس ، والمفكر الذى لا يمكن أن يزل . وترتب على ذلك أن كانت تبدل محاولات دائمة لتبرير كل خطأ يقع فيه ، سواء في مجال التفكير النظري وفي المجال العملى . ولا جدال في أنه مما يزيد التفسير تعقيدا أن يبدأ المفسر وفي ذهنه أن الفلاطون لا يمكن أن يرتكب أى خطأ ، فيعمل على توليد المبررات الواضحة وقلب المعانى الظاهرة على النحو الكفيل بالاحتفاظ لفلاطون بهالة القداسة المحيطة به .

ومن الحقائق الواضحة أن الإيمان المفرط بمفكر من المفكرين أو بنص من النصوص يخفى عن الأعين كثيرا من الصيوب التى كان من الممكن أن تظهر واضحة لولا هذا الإيمان . وعندما يكون النص قديما قدم محاورات الفلاطون ، ومناصلا في ذهن الناس تاصل محاورة « الجمهورية » على التخصيص ، فإن اندراك الصيوب يزداد صعوبة إلى حد بعيد ، كما أن التنبيه إلى هذه العيوب يعد - في الأوساط التى يسودها الإيمان بهالة النص - مخاطرة لا تحمد عقباها . ومع ذلك فقد وجه الفلاطون من آن لآخر من ينهون إلى عيوبه ، ومن يتحملون مسئولية الوقوف في وجه سلطته الطاغية . وبلغ الأمر ببعض هؤلاء حد تصيد الأخطاء في كتاباته وتجاهل كل عنصر إيجابى فيها ، حتى أن مؤرخ العلم الكبير « جورج سarton » بعد أن قارن بين المباحث الثلاثة التى ظلت تكال لفلاطون ، والافتراءات الباطلة التى دأب المفكرون الغربيون على توجيهها إلى فيلسوف نزيه مثل ابن رشد ، يدعونا إلى أن نعامل الفلاطون كما أراد الفلاطون ذاته أن نعامل الشاعر هوميروس : فنكسر رأسه بالفار ، ونظرده من الدولة ! (١)

(١) George Sarton : A History of Science. Harvard University Press,

ولكننا لا نود أن نذهب في انتقاد افلاطون الى حد الدعوة الى طرده من الدولة ، لسبب بسيط هو أنه اذا كانت الدولة المقصودة هي دولة الفلسفة ، فإن نفوذ افلاطون فيها اقوى من ان يتمكن احد من طرده ، بل ان دعائم هذه الدولة ذاتها قد شيدت على اكتافه - وهي حقيقة لا سبيل الى انكارها حتى لو كنا نؤمن بأن هذه الدعائم مختلفة او بانها شوهت البناء بأكمله .

والن فافلاطون وجد في عالم الفلسفة ليعبى . غير ان الصورة التي ينبغى ان تكونها عنه ينبغى ان تكون صورة مفكر لا قدیس - بل صورة مفكر وقع في اخطاء نظرية وعملية كثيرة ، وكان مستولا الى حد بعيد عن كثير من الاتهامات التي توجه الى الفلسفة ، والتي نسيء الى سمعتها في اذهان غير المشتغلين بها ، ولا سيما العلماء . وسوف نحاول في هذه الدراسة ان نعرض افلاطون - من خلال معاورته الرئيسية - في هذه الصورة المتروجة : صورة الفيلسوف الكبير الرائد من جهة ، وصورة المفكر الانسان الذي وقع في اخطاء منها ما يمكن ان يفتخر ، ومنها ما زالت الفلسفة ، وربما الحضارة البشرية بأسرها ، تعاني منه حتى اليوم .

الخطوة التاريخية لمحاورة الجمهورية

تنطوي دراسة أى نص على ثلاثة عناصر : المؤلف ، والعصر الذى عاش فيه ، والكتاب أو النص نفسه . ولما كانت دراستنا هذه تتركز على محاورة الجمهورية ، أى أن الاهتمام الأكبر فيها ينصب على النص نفسه ، فإن الواجب يقضى علينا بأن نخصص أول فصولها للمنصرين الأولين ، وهما الكاتب وعصره ، إذ أن هذين المنصرين لا ينفصلان : فقد تأثر أفلاطون ككل كاتب عظيم - بمصره وأثر فيه ، وانعكس ذلك فى كتاباته ، ولا سيما « الجمهورية » بوضوح كامل . على أن هدفنا فى هذا الفصل ليس التوسع فى تقديم معلومات تاريخية أو « بيوجرافية » عن أفلاطون وعصره ، وإنما هو وضع الإطار اللازم للمحاورة التى نحن بصدد بحثها . ومعنى ذلك أننا سنقتصر على تقديم العوامل التى كان لها تأثير مباشر فى إعطاء هذه المحاورة طابعها المميز ، والتى تعين القارئ على فهم هذا الطابع . وعلى الرغم من أن أى بحث دقيق لثل هذه العوامل لابد أن يكشف عن عدد لا حصر له منها ، فإننا نستطيع تصنيف هذه الكثرة الى أربعة عوامل رئيسية ، تضافرت معا على تحديد الطابع العام لمحاورة الجمهورية : هى العامل الفلسفى ، والعامل التاريخى السياسى ، والعامل العائلى ، والعامل الشخصى .

١ - العامل الفلسفى :

يكاد اجماع مؤرخى الفلسفة اليونانية يتعقد على أن الفكر اليونانى السابق على عهد أفلاطون كان يسير فى تيارين رئيسيين : أحدهما يؤدى

الى فلسفة ذات طابع صوفي انفعالي ، والاخر - على كثرة تشعباته - ينطوي على اول بدور التفكير العلمى والنزعة التجريبية . فهناك من جهة ذلك التيار الفيثاغورى ، الذى امتد الى المدرسة الايلية عند زينون وبارمنيدس ، والذى تأثر به سقراط تأثرا عميقا - وهناك من جهة اخرى ذلك التيار المادى الاالى الذى مهد له الطبيعيون الاولون ، وبلغ قمته فى فلسفة ديمقريطس وليوقيبوس . وربما أثر البعض التعبير عن هذا التقابل على نحو آخر ، فجعلوه تقابلا بين فكرة التغير الدائم ممثلة فى هرقليطس ، وبين فلسفة الثبات ممثلة فى بارمنيدس . ولكن سواء اكانت هذه وجهة نظرنا ام تلك ، فلا جدال فى أن الفلسفة اليونانية ، قبل عصر افلاطون ، كانت قد نمت خلال الفترة الوجيزة التى انقضت منذ ظهورها ، وهى فترة لا تتجاوز مائتى عام ، الى الحد الذى يسمح لنا بأن نميز فيها تيارين متضادين واضحين كل الوضوح .

على أنه اذا كان اتفاق المؤرخين منعقدا على وجود هذين التيارين المتميزين ، فلا يوجد بينهم مثل هذا الاتفاق على تحديد التيلو الذى كان هو الاقوى تأثيرا فى افلاطون ، او الذى تعد فلسفة افلاطون تنويجا له . مثال ذلك أن واحدا من اكبر اساتذة الفلسفة اليونانية المعاصرين ، وهو « بيري ماكسيم شول » ، يذهب الى أن افلاطون قد تأثر بهذين التيارين معا ، وعرف كيف يجمع بينهما . « فلم يعرف العصر اليونانى القديم روحا قادرة على الجمع - على نحو ما فعل افلاطون - بين أدق سمات العلم ، وبين الحماسة الصوفية المترجة بالخيال » (١) . ومع ذلك فإن التيار العلمى لم يؤثر فى افلاطون الا فى اتجاهه الرياضى فحسب ، أما العلم التجريبى فكان يبدى له أشد الاحتقار ، حتى أنه عاب على بعض اصدقائه من علماء الهندسة استعانتهم فى فهم بعض المشكلات الهندسية بأدوات أو اشكال محسوسة ، بدلا من أن يقتصروا على الأمور غير الملموسة . بل أن كثيرا من الباحثين - كما سنرى فيما بعد - يؤكدون أن التراث السقراطى الافلاطونى كان مسئولا الى حد بعيد عن واد الاتجاه العلمى فى التفكير اليونانى وهو لم يزل فى مهده ، وبالتالي عن تأخير نهضة العلم التجريبى قرابة ألفى عام .

وفى اعتقادى أن أقوى المؤثرات الفلسفية فى تفكير افلاطون هو ذلك التيار الصوفى الانفعالى الذى أشرنا اليه من قبل ، مقترنا بالاتجاه الذى

(١) Pierre-Maxime Schuhl : Essai sur la formation de la pensée

Grecqua. 2e Ed. Paris (P.U.F.) 1949, p. 381.

بدافع من فكرة الثبات في مقابل التغير ، والوحدة في مقابل الكثرة أو التعدد . وهناك شبه اتفاق بين الباحثين على أن هذا التيار كان يرجع الى أصول شرقية قديمة ، أى أن أفلاطون كان من أقوى العوامل التي ساعدت على ادخال العناصر الشرقية في الفكر اليوناني ، والخروج من هذا كله بمزيجه الفريد - وبمباراة أخرى ، كان أفلاطون ذاته أكبر شاهد نفي يكذب أسطورة الانشقاق التلقائي للفلسفة اليونانية ، وأقوى دليل على فكرة الاتصال الذي لا ينقطع بين حضارات الانسان وعصور تفكيره .

ولقد وصف « سارتون » أهمية هذه المؤثرات الشرقية بقوله : « كانت المؤثرات الشرقية هي التي دفعت الحضارة اليونانية الى الظهور وساعدت على نموها . فالحكمة اليونانية قد تربت في مهد شرقي ، وظلت طوال نموها تجد عوامل تؤثر فيها عن طريق الدروس التي تتلقاها من اصدقائها أو أعدائها الأجانب » (١) . وهو يرى ، في حالة أفلاطون على التخصيص ، أن صلاته ببلاد ما بين النهرين كانت غير مباشرة ، أما بلاد الفرس فلا بد أنه عرفها لأن اليونان كانت في حالة حرب مستمرة معها - ومن الجائز أن الثنائية التي تتحمل في كتابات أفلاطون المتأخرة ترجع الى اصل فارسي . بل أن المؤثرات الهندية ربما كانت قد تحكمت الى حد ما في تفكير أفلاطون ، لوجود بعض أوجه الشبه بين فلسفته وبين تعاليم عقيدة الفيدانتا - كالقول مثلا أن العالم الظاهر خداع ، وأن العالم الحقيقي هو غير المنظور . ولكن هذه كلها أمور لا يمكن الجزم بها ، أما الأمر الذي يكاد يكون مؤكدا ، فهو تأثير أفلاطون بالحضارة والفكر المصري القديم . « فقد قام أفلاطون برحلة الى مصر ، زار فيها الآثار الرائعة ، واكتسب معرفة بعلمها وعقيدتها وعاداتها . واتضح له أن الحضارة المصرية أقدم بكثير من حضارة اليونان ، وأعرب عن رأيه هذا بوضوح في محادثة طيماوس ، في صورة حديث بين سولون وبين كاهن مصري طامس في السن ، إذ قال كاهن سايس : يا سولون ، يا سولون ، أنتم أيها اليونانيون أطفال دائما ؛ فليس ثمة شيء اسمه يوناني قديم . فسأله سولون : ماذا تعني بقولك هذا ؟ فأجاب الكاهن : انكم جميعا صغار في ارواحكم ، إذ ليس في ارواحكم هذه عقيدة واحدة قديمة مستمدة من تراث غابر ، ولا علم واحد قديم العهد » . ويعلق سارتون على هذه المحادثة التي وردت في محادثة طيماوس بقوله : « وهكذا عامل الكاهن المعجوز زائره

(١) Sarton, op. cit. p. 400.

اليوناني الشهير بطريقة مشابهة للطريقة التي يعامل بها المضيفون الأوربيون اليوم زوارهم الأمريكيين » (١) !

على أن تأثر أفلاطون بهذه العناصر الشرقية لم يكن في كل الأحوال مباشرا ، بل أن القدر الأكبر من هذه المؤثرات قد أتاه من خلال مذهب أو عقيدة يونانية كانت في واقع الأمر جسرا هائلا بين التفكير الشرقي والتفكير الغربي ، هي الفيثاغورية . والمعروف عن الفيثاغورية أنها فلسفة تجعل للرياضيات مكانة كونية ، أي أنها تفسر العالم كله تفسيرا رياضيا ، وتحول العناصر الرياضية الى كيانات ومبادئ تفسر مיתافيزيقية . ومثل هذا التيار كان له دون شك تأثيره الواضح في نظرة أفلاطون الى الرياضيات ، بل في نظره العامة الى العالم ، وفي نظرية المثل ذاتها .

غير أن الأمر الذي لا يظهر بمثل هذا الوضوح ، هو تأثير الفيثاغورية ، من حيث هي طريقة في الحياة ومذهب في السياسة ، في تفكير أفلاطون وطريقة سلوكه . وإذا أردنا أن نلخص هذا التأثير فلن نجد في هذا الصدد خيرا مما كتبه « السير ارنست بلركر » . فهو يشير الى ربط الفيثاغوريين بين فكرة العدالة وبين فلسفتهم الرياضية ، ونظرتهم اليها على أنها نوع من الانسجام ، وهي فكرة توسع فيها أفلاطون فيما بعد . كذلك وضع بعض الفيثاغوريين في القرن الخامس قبل الميلاد نظرية مؤداها أن للحكمة حقا الهيا في أن تسود وتحكم — وهي نظرية يجوز أنها أثرت في فكرة الملك الفيلسوف عند أفلاطون . وهناك روايات من محاولات قام بها فيثاغورس لكي يخرج فكرته هذه الى حيز التنفيذ ، ومن جماعة من الفيثاغوريين مؤلفة في ثمانمائة فرد ، تدربوا في مدينة « كروتون » Croton على الفلسفة بطريقة مشابهة « للحراس » عند أفلاطون ، وحكموا الدولة على أساس فلسفتهم . على أن الأمر الذي كان لفيثاغورس فيه تأثيره الحقيقي في أفلاطون هو أنه كون جمعية أو طائفة ، وعلم أعضائها « طريقا في الحياة » . فهو أول من جمل من الفلسفة تعاليم تلقن لطائفة من الأتباع . وقد كان لطائفته هذه دور في الأحداث السياسية ، ويقال أنها كانت تنحاز في السياسة الى الجانب الأرستقراطي . وكانت القاعدة التي يفرضها فيثاغورس على أتباعه هي التطهر بممارسة الطب — أي باتباع نظام صارم في التغذية وفي الرياضة البدنية — وبدراسة الموسيقى ، التي تتضمن

(١) Op. cit. p. 401.

وانظر أيضا : T. Gomperz : Greek Thinkers (Eng. Trans.) London

(Reprinted 1955) Vol. II, p. 256.

عناصر فلسفية ورياضية الى جانب دراسة الأنغام . وكذلك كان فيثاغورس يقسم الناس الى ثلاث طبقات : هم محبو الحكمة ومحبو الشرف ومحبو الكسب . وفي كل العناصر السابقة نلمس تأثيرا واضحا للفيثاغوريين في افلاطون ، اذ أن فكرة تطبيق الفلسفة في السياسة ، وتكوين نظام سياسي تتبع فيه التعاليم الفلسفية ، والتربية عن طريق العناية بالجسم وبالروح - أى الرياضة البدنية والموسيقى - كل هذه عناصر رئيسية في جمهورية افلاطون . أما التقسيم الثلاثى للطبقات ، فقد انعكس مباشرة على تقسيم افلاطون المناظر له ، مما يبرر قول السير ارنست باركر : « يمكن القول ان الاطار والدعامة الكاملة لمحاورة الجمهورية ، اللذين يتوقفان على تحليل الدولة الى طبقات ثلاث والنفس الى اجزاء ثلاثة ، كان فيثاغوريا » (١) .

٢ - العامل السياسي والتاريخي :

كانت أثينا ، قبيل الفترة التى عاشها افلاطون ، واثناء حياته ، تمر بعهد من الصراع الداخلى والخارجى لا يكاد يكون له فى تاريخها نظير . ولا مفر لنا من أن نلم بطرف من هذا الصراع ، لأنه كان بدوره اطارا تحدت فى داخله معالم محاورة « الجمهورية » ، فضلا عن أن عناصر كثيرة فى هذه المحاورة لا تفهم الا من خلال سياق الاحداث السياسية والتاريخية التى مرت بها اليونان فى ذلك العهد .

فعلى الصعيد الداخلى ، كانت أثينا قد تحولت فى القرن الخامس قبل الميلاد الى مدينة لها كل مقومات الدولة ، ولكن على نطاق ضيق بالطبع . اذ كانت فترة الحياة القبلية قد انتهت ، وحل محلها وعى مدنى سياسي لدى المواطنين ، الذين كان لكل منهم دوره فى الحياة السياسية للمدينة . وكانت الأحوال الاقتصادية قد نهضت الى حد يسمح بتجاوز حياة الرعى والزراعة البدائية التى سادت فى عهد هوميروس ، وتعمد بناء الدولة بحيث كان فيها جهاز كامل من المشتغلين بالأمور السياسية والإدارية ، وأصبح للتجارة والمعاملات التجارية دور هام فى حياة المجتمع ، كما كانت هناك صناعة تشتمل على حرف يدوية متقدمة ، وعلى التعمدين - وبالاختصار ، فقد كانت أثينا دولة اختفت فيها مظاهر الحياة البدائية البسيطة التى كانت تميز بها فى عصر هوميروس .

(١) Sir Ernest Barker : Greek Political Theory. London (University Paperbacks) 1960 p. 54-56.

وقد بلغ هذا الاتجاه قمته في عصر « بركليز » : فقد كان ذلك عصرا خلّاقا في ميادين الفنون جميعا ، كالعمارة والشعر والدراما ، وكذلك في ميدان البحث العلمى والدراسات التاريخية - وقبل هؤلاء جميعا ، في ميدان الفكر الفلسفى . وكان النظام الديمقراطى السائد فى ذلك العصر تجربة رائعة بحق : فقد كان الحكم بالتمثيل المباشر الذى يتم بالاقتراع ، وكان للمواطنين العاديين الدور الرئيسى فيه ، وكذلك فى مناصب القضاء والادارة . ومن هنا كان لبركليز أن يفخر بأنه جعل من أثينا مدرسة لليونان (١) .

ومع ذلك يبدو أن روح التمدن والحضارة قد طفت ، فى أثينا ، على الروح العسكرية التى كانت قد بلغت قمته فى الحرب ضد الفرس خلال القرن السابق . وفى الوقت ذاته كانت مدينة اسبرطة تدعم نظمها العسكرية وتركز جهودها فى الميدان الحربى ، فكان طبيعيا أن يكتب لها النصر على أثينا فى تلك الحرب الطويلة (الحرب البلوينيزية) التى قامت بينهما فى أواخر القرن الخامس (من عام ٤٣١ الى ٤٠٤) . ولقد كان انهيار أثينا أمام قوة اسبرطة كارثة كبرى شهدتها أفلاطون وهو فى الثالثة والعشرين من عمره ، وهاتها قبل ذلك طوال أيام طفولته وشبابه . وكان لهذه الكارثة تأثير كبير ، فى تشكيل عقلية أفلاطون ، وفى تحديد اتجاهاته التى تمثلت بوضوح فى محاولة الجمهورية .

فقد أفقده تلك الحرب الثقة فى الديمقراطية . ولم يكن الانهيار العسكرى للنظام الديمقراطى هو وحده السبب فى تحامل أفلاطون عليه ، بل ان فترة الحرب ذاتها قد شهدت صراما داخليا بين القوى الديمقراطية والقوى الأليجاركية ، أى بين الأغنياء والفقراء ، وانحازت أسرة أفلاطون - كما سنرى فيما بعد - الى صف الأليجاركية انحيازاً واضحاً ، وكان من أفرادها من تزعم انقلابات داخلية أطاحت بالنظام الديمقراطى وأحلت محله « حكم الثلاثين » . غير أن تصرفات هؤلاء الثلاثين سرعان ما جعلت مساوئ النظام الديمقراطى السابق تتوارى الى جانب الطغيان الجديد . وعلى الرغم من أن أفلاطون ذاته قد أصرب عن خيبة أمله فى الحكم الجدد ، فإن ارتباطه بهم كانت أقوى من أن تسمح له بالدفاع من جديد عن الديمقراطية ، أو بمهاجمة الأليجاركية من حيث هى نظام فى الحكم . وهكذا ظل هذان المنصران - كراهية الديمقراطية والميل الى الأرستقراطية

(١) M. Cary and T.J. Haarhoff : Life and Thought in the Greek and Roman World. London (University Paperbacks) 1961, p. 40.

أو الأليجاركية - ملازمين لتفكيره على الدوام ، وكانا واضحين في محاوره الجمهورية كل الوضوح .

على أن أهم نتائج هزيمة أثينا في الحرب البلوبليزية ، بالنسبة الى افلاطون ، كانت اصحابه بالنظام السائد في الدولة المنتصرة ، وهي اسبرطة . ولا بد لنا من أن نتحدث بشيء من التفصيل عن هذا النظام ، اذ ان كثيرا من عناصره قد تكررت بحداثيرها في المدينة المثلى كما رسم افلاطون ملامحها في هذه المحاوره .

كانت اسبرطة متخلفة عن أثينا في ميدان الحياة الثقافية الى حد كبير ، ولكنها كانت متفوقة عليها عسكريا . واغلب الظن ان احتفاظها بعناصر بدائية كثيرة هو الذى املى عليها فرض نظام عسكري على المواطنين ، بكفل جعلهم محاربين أشداء يدافعون عن مجتمعهم ضد أى عدوان خارجى . وترتب على ذلك انه ، على الرغم من التخلف الثقافى الكبير الذى كانت اسبرطة تعاني منه ، فقد كان يسودها نظام تربوى دقيق وصارم ، تشرف عليه الدولة ، التى كانت وظيفتها الرئيسية فى الواقع هى تنظيم شئون الحرب وتربية المحاربين . ويصف « باركر » هذا النظام فيقول : « كان الطفل يؤخذ من والديه فى سن السابعة ، ويمهد بتعليمه الى موظف فى الدولة . ولم يكن للأسرة فى اسبرطة رأى فى تعليم أفرادها ، بل كانت الدولة هى كل شيء . وكان الشباب يوضعون فى « بيوت » ، تحت اشراف « رائد » ، ويلربون . . تدريبا رياضيا عثيفا ، يمدهم للحرب . . وكانت النساء ، شأنهن شأن الرجال ، يخضعن - ولكن بدرجة اقل - لمقتضيات النظام الصارم : فكانت حياة الأسرة خاضعة لطالبه ، ولم يكن للبيت العائلى مكان فى أسرة يحال فيها بين الزوج والزوجة وبين أية حياة زوجية مشتركة ، ويترك الابناء آباءهم بمجرد انقضاء فترة الطفولة المبكرة . كذلك فان نظام الملكية فى اسبرطة ، شأنه شأن الأسرة ، كل يلائم حاجات النظام العسكرى . فقد كان المواطنون طائفة ارسقراطية ، تعيش على اقطاعيات زراعية يشتغل فيها سكان خاضعون لهم ، على حين كان المواطنون متحررين من الأعباء الاقتصادية ، ومن هنا كان فى استطاعتهم أن يعطوا كل وقتهم للتدريب الذى تفرضه الدولة » (١) .

ولا حاجة بنا الى اجراء مقارنة بين هذه العناصر التى تميزت بها الحياة فى اسبرطة ، وبين العناصر المناظرة لها فى الدولة المثلى عند

أفلاطون ، كما ترسم محاورة « الجمهورية » ملامحها العامة ، إذ أن التشابه بين الطرفين أوضح من أن يحتاج إلى إشارة خاصة . فالأقلية الحاكمة عند أفلاطون لا تتمتع بدورها بملكية خاصة ، والنشاط التجارى والصناعى والحرفى عنده يترك لطبقة المحكومين ، على حين تكفى طبقة الحكام بمزاولة النشاط العسكرية من جهة ، والنشاط الفلسفى من جهة أخرى (وهذا النشاط الأخير لم يكن له بالطبع وجود واضح فى أسبرطة ، ولكنه كان ضروريا عند أفلاطون ، الذى كان اليونيا قبل كل شيء !) ونظام تربية الأطفال والشباب ، والحياة المشتركة للبالغين ، والمساواة بين الجنسين ، كل هذه أمور تبدو غريبة غير مألوفة فى محاورة « الجمهورية » ، ولكنها كانت ترجع إلى قواعد ونظم ملرسها الإسبرطيون منذ عهد بعيد .

ولقد اعتقد أفلاطون أن نظام التربية هذا ، الذى كان متبعاً فى أسبرطة ، قد فرضته الدولة أو أحد الحكام بتشريع معين - وهو تشريع معروف باسم تشريع « لوكورجوس » *Lycurgus* ، ومن هنا أراد فى مدينته الفاضلة أن يضع قانوناً أو تشريعاً مماثلاً ، وأن يفرض نظم التربية التى دعا إليها بقانون . ولكن « ييجر » يؤكد أن هذا التشريع لم يفرض فى أسبرطة دفعة واحدة على الإطلاق ، وإنما كان تطوراً بطيئاً للتراث الأسبرطى ، نشأ عن الظروف الخاصة التى مرت بها هذه المدينة طوال تاريخها . فلم يفرض أحد على الإسبرطيين نظام الحياة المشتركة فى المعسكرات ، والأكل على موائد مشتركة ، والتعليم المشترك بين الجنسين ، والانقسام الحاد بين السادة الأحرار وبين أرباب الصناعة والزراعة (١) . ولم يطبق أى مبدأ من هذه المبادئ ، فى أسبرطة ، بوصفه تحقيقاً لمثل فلسفى أعلى ، فإذا كان أفلاطون قد دعا فى « الجمهورية » إلى وضع مثل هذا النظام فى التربية نتيجة لتشريع تفرضه الدولة ، أو تطبيقاً لمبادئ فلسفية نظرية معينة ، وإذا كان قد قال براهيه هذا قياساً على ما كان حادثاً فى أسبرطة ، فلا شك فى أنه كان فى ذلك واحداً : إذ إن نظام الحياة والتربية السائد فى أسبرطة كان نظاماً تلقائياً أملت ظروف معينة مر بها المجتمع نفسه لتدريجياً ، ولم يضعه لهذا المجتمع حاكم أو فيلسوف . وأقلب الظن أن أى نظام ينطوى على تغيير أساسى فى حياة الناس ، ويفرض بتشريع مفاجئ أو بنظرية فلسفية شاملة ، لابد أن يكون مصيره الاخفاق .

(١) Werner Jaeger : *Paideia : The Ideals of Greek Culture* (Trans by Gilbert Highet). New York, Oxford U.P. 1945. Vol. I, p. 83.

٢ - العامل العائلي :

لست أشك في أن القاريه ، بعد أن تبين له عمق التشابه بين الدولة المثلى كما دما إليها أفلاطون ، وبين النظم التي كانت مطبقة بالفعل في اسبرطة ، قد تملكه العجب ، وأخذ يتساءل : كيف يجوز لفيلسوف من مستوى أفلاطون أن يتأثر بدولة أجنبية إلى هذا الحد ، على أساس تفوقها العسكري وحده ؟ وكيف يتحمس لها إلى هذا الحد ، مع أنها قد هزمت بلده وأذلت مواطنيه ؟ مثل هذا السؤال ، في رأي ، له ما يبرره تماما . فلا يكفي أبدا أن تكون اسبرطة قد هزمت أثينا لكي يجعل أفلاطون من نفسه دامية لنظمها في بلده ، بل أن الأمر كان ينبغي أن يكون على عكس ذلك ، لسببين : أولهما أن معيار السمو الحقيقي في نظره ، بوصفه فيلسوفا ، هو علو المكانة ، لا في الميدان الحربي ، بل في ميدان الفكر والثقافة ، وهو أمر كانت أثينا تتفوق فيه تفوقا لا نظير له . وثانيهما أن الإعجاب بالدولة الفازية ينطوي ضمنا على نوع من الخيانة للوطن ، تمثل في الدعوة إلى تطبيق مبادئ الغزاة عليه . فكيف إذن تعلق أفلاطون بالمثل العليا الاسبرطية على الرغم من كل هذه الظروف ؟ لا شك في أن هناك عاملا آخر كان له دور هام في هذا الصدد . وهذا العامل هو ارتباطات أفلاطون العائلية .

ينسب أفلاطون ، من ناحية أبيه (أريستون) إلى كودروس Codrus ، آخر ملوك أثينا . كذلك تنتمي أمه (بيركتيونى Perictione) إلى أسرة عريقة تفنى بامجادها المشرع اليوناني العظيم سولون ، الذي كان بدوره منتما إليها . ولقد كان أفلاطون بدوره حريصا على تمجيد أسرته ، إذ أن المتحدثين الرئيسيين مع سقراط ، في محاوراة الجمهورية ، أثنى جلوكون وأديمانتوس ، هما أخواه . كذلك ألف محاورتين أطلق على أحدهما اسم خاله « خارميدس Charmides » وعلى الأخرى اسم « كريتياس Critias » ، وهو عم أمه . ولقد كانت أسرة أفلاطون ، والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، لا تخفى سخفها على الدستور الديمقراطي الذي كان سائدا في أثينا خلال الفترة التي نشأ فيها أفلاطون . وكان بعض أقاربه ، ولا سيما خارميدس وكريتياس ، من بين المتحدثين باسم الحزب الأرستقراطي (١) (أو الأليجاركي) . وأدى انتصار اسبرطة وأذلالها لأثينا إلى امتلاء هذا الحزب الأرستقراطي منصة الحكم (وكان

(١) E. Zeller : Plato and the Older Academy (Eng. Trans) N.Y. (Russell and Russell) 1962, p. 7

ذلك في نظر الكثيرين عملا من أعمال الخيانة) فأساء أفراد استغلال سلطتهم الى أبعد حد ، وتكونت منهم حكومة « الثلاثين » ، التي كان يرأسها كريتياس نفسه ، والتي ارتكبت من الفظائع ما جعل خصوم الديمقراطية أنفسهم يترحمون على عهدا . وهكذا أصبح كريتياس من الشخصيات المكروهة بحق في التاريخ اليوناني . وقد انتهت حياته ، وكذلك حياة خارميدس ، بنفس العنف الذي اتخذوا منه منهجا لسياستهما ، اذ قتلوا عند نهاية الحرب الأهلية (في عام ٤٠٣) .

ولقد اعترف أفلاطون ذاته — رغم إعجابه بأقربائه هؤلاء — بأن سياستهم كانت مخيبة للآمال ، وبأنه رفض الاشتراك معهم في إدارة شؤون الدولة عندما طلبوا اليه ذلك . ومع ذلك فلا بد أن أفلاطون قد حزن على أصدقائه وأقربائه هؤلاء عند مقتلهم ، وازداد سخطا على الحكومة الديمقراطية التي حلت محلهم بعد أن انقلب نظام حكمهم على النحو الذي أشرنا اليه من قبل (١) .

واذن فقد كان لدى أفلاطون ارتباطات حقيقية بمجموعة من أكبر الطغاة الذين حكموا أثينا ونشروا فيها الرعب على أثر انتهاء الحروب البلونيزية . بل لقد كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بتلك الشخصية الغريبة التي كان لها دور كبير في أحداث تلك الفترة — شخصية « القبيادس Alcibiade » (الذي سميت باسمه محاورة أخرى ، وكان من الشخصيات الهامة في محاورة « المأدبة ») . فقد كان القبيادس مزيجا فريدا من الدكاء والدهاء والانتهازية ، استطاع أن يصل الى قمة الحكم في بلاده ، ويرأس جيوشها ، ويتفاوض سرا في الوقت ذاته مع أعدائها ، حتى عدت خيانتة من أهم أسباب الهزيمة .

كل هؤلاء اذن كانوا أصدقاء أفلاطون وخلصاءه في فترة شبابه ، وقد مجدهم في بعض المحاورات الاولى التي تختفي فيها فظائهم وراء قناع من الرقة والهدوء والدكاء أفلاطون — ببراعته للفنية — في إخفاء وجوههم الحقيقية وراءه . ومن الجائز جدا أن الرابطة التي كانت تجمع بينهم هي تعلمهم جميعا على سقراط . ولنا نود أن نتحدث طويلا عن سقراط ، وما انتهى اليه أمره نتيجة لاتصاله هؤلاء الشبان ، ولكن من الجائز جدا أن الديمقراطية ، التي عادت الى الحكم بعد القضاء على الطغاة ، وعلى كريتياس وخارميدس بوجه خاص ، لم تفتقر لسقراط أنه كان استادا ومعلما وموجها لهذه المجموعة من الطغاة والخونة . وعندما اتهمته

الديمقراطية التي عادت الى الحكم بعد القضاء على الانقلاب الاليجاركى ،
 بتهمة افساد عقول الشباب ، وتولى « انتوس Anytus » نفسه
 (الذى عاد من منفاه الى الحكم بعد هزيمة « الثلاثين ») توجيه هذا
 الاتهام الى سقراط ، كان واضحا ان المقصود « بالشباب » فى هذه
 الحالة ليس اى شباب على الاطلاق ، وانما اولئك الذين عانت منهم اثينا
 الامرين ، والذين كان لديهم من الثروة والفراغ ما يتيح لهم قضاء اكبر
 وقت فى صحبة فيلسوف اثينا الكبير . صحيح ان هؤلاء لم يكونوا وجددهم
 تلاميذ سقراط ، ولكن لابد انهم ، بحكم ظروفهم الخاصة ، كانوا اقدر
 الجميع على الاستمتاع بصحبة الفيلسوف والاشتراك فى محاوراته التي
 لا تنتهى - اما انصار الديمقراطية ، وهم فى الغالب من الفقراء ، فمن اين
 باتون بالفراغ الذى يتيح لهم ممارسة الفلسفة ؟

هذا ، على الأرجح ، هو السبب الحقيقى فى اداة الديمقراطية الالينية
 لسقراط - وهو بطبيعة الحال سبب يختلف تماما من تلك الصورة التي
 قدمها الينا افلاطون فى محاورات ، والتي يتجلى فيها سقراط شهيدا للحكمة
 المتزنة الهادئة ، يقف فى ثبات ازاء فوفائية الديمقراطيين الهوجاء . ذلك
 لان موت سقراط يبدو ، فى رواية افلاطون ، عملا اخرق لم يكن له داع ،
 على حين انه تبعا لهذا التفسير يغدو امرا له مقدماته واسبابه الضرورية .
 ومن الجائز جدا ان سقراط لم يكن هو المسئول عن تصرفات كريتياس
 وخارميدس والقيبادس ، ولكن الارتباط بينه وبينهم قد جنى عليه .
 وعلى اية حال فقد اخذ بعض مؤرخى الفلسفة - ممن لا يقبلون تفسير
 موت سقراط بأنه تصرف اخرق لنظام ديمقراطى لا يقدر الحكمة
 او الفلسفة ، بتفسير قريب من هذا ، وراوا ان هذه هى الوسيلة الوحيدة
 لكى تكون واقعة الحكم باعدام سقراط فى ظل الديمقراطية الالينية امرا
 يقبله العقل (١) .

وعلى اية حال فقد كان موت سقراط على يد الديمقراطية الالينية ،
 بلاضافة الى مقتل اقربين له وعدد من اصدقائه المقربين اليه ، من اهم
 العوامل التي أدت الى توسيع الهوة بين تفكيره وبين القيم الديمقراطية
 الالينية ، وتقوية الجذور الاليجاركية التي كانت متأصلة فيه من قبل بحكم

انظر مثلا A. Boyce Gibson : "Should Philosophers be Kings ?" (٢)

Melbourne University Press, 1939, p. 24-28.

وانظر أيضا كتاب : "Who was Socrates ?" A.D. Winspear and T. Silverberg :

N.Y. (Russell and Russell) 1960.

وقد خصص المؤلفان هذا الكتاب بأكمله لدفاع عن وجهة النظر هذه .

انتمائه الى أسرة أرستقراطية . فهل يكون من المستغرب بعد هذا ان يقترب مثله الأعلى في التربية والسياسة الى هذا الحد من النظم السائدة في اسبرطة ؟

٤- تجارب افلاطون الشخصية :

هاش افلاطون ، منذ ولادته (في عام ٤٢٢/٧) حتى وفاته في سن الثمانين أو الحادية والثمانين (عام ٣٤٨/٧) حياة نشطة حافلة بالأحداث ، ومليئة بالانتاج أيضا . وليس يعني من تفاصيل حياته - التي كان لابد من التحدث عن كثير منها في سياق الكلام عن العوامل الثلاثة السابقة - إلا ما كان له تأثير مباشر في أفكاره ، وبخاصة تلك التي تضمنتها محاوره الجمهورية .

فقد شعر افلاطون - كما قلنا من قبل - بكرهية شديدة للنظام الديمقراطي الأثيني ، وكان من جهة أخرى مؤيدا للحكم الاليجاركي في البداية ، وان كان قد أحس بخيبة الأمل لما لحق هذا الحكم من اخفاق ذريع . وكان موت أستاذه سقراط ضربة شديدة لآماله ، ظهر تأثيرها واضحا في لهجة المرارة التي تحدث بها عن تلك الفترة في رسالتها السابعة (التي يكاد الباحثون في الوقت الحالي يجمعون على صحة نسبتها الى افلاطون) . ومن الجائز أن آخر الروابط التي كانت تجمعهم بالينا قد حلت بعد اعدام سقراط ، كما ان من الجائز أنه اضطر الى الهرب من أثينا حتى لا تلاحقه الحكومة الديمقراطية وتدينه بوصفه عضوا في الجماعة الاليجاركية المعادية لها . وعلى أية حال فقد بدأت مرحلة جديدة من حياة افلاطون في عام ٣٩٩ ، عندما قام بأسفار دامت اثني عشر عاما ، فزار « ميفارا » ، حيث أقام مع بعض التلاميذ الآخرين لسقراط فترة من الزمن ، كما زار مصر وأخذ عن كهنتها العلوم الرياضية والفلكية ، ثم ارتحل الى قورينا Cyrene ، حيث عرف الرياضي « ليودورس » ودرس عليه الفلك والموسيقى ، وانتهى به المطاف ، في هذه الفترة ، الى جنوب إيطاليا ، حيث كانت توجد طائفة فيثاغورية قديمة تعيش في مدينة « تارنتوم Tarentum » ، التي اتخذت منها الفيثاغورية مركزا لنشاطها بعد المذبحة التي اغتيل فيها زعمائها في القر الأصلية للطائفة (وهو مدينة « كروتون ») .

ولقد كان الحاكم في « تارنتوم » هو الرياضي الفيثاغوري المشهور « أرخوطاس Archytas » ، الذي كان في واقع الأمر حاكما ومعلما وقائدا عسكريا في الوقت ذاته . ولا جسدال في أن افلاطون قد وجسد في « أرخوطاس » أنموذجا تحققت فيه فكرة الثيرة لديه ، وهي الجمع بين اقوة

العلم والسلطة السياسية . ومن جهة أخرى فقد رحب أرخوطاس بأفلاطون وقدم له كل ما يطلبه من مساعدات .

ولقد كان منافس أرخوطاس في صقلية هو « ديونيزوس » ، الذي كان محاربا محترفا يستعين بالجيش المرتزقة ، ويهدد جنوب إيطاليا والبلاد المتحالفة معها . وفي الوقت الذي نزل فيه أفلاطون ضيفا على أرخوطاس ، حوالى عام ٣٨٧ ق . م . ، كانت هناك محاولات لاجتياح صقلية أو تحالف بين ديونيزوس وأرخوطاس ، فأوفد الأول رسولا له الى « ثارنتوم » ، هو « ديون » ، أحد أقربائه الشبان . وعندما تعرف أفلاطون الى هذا الأمير الشاب في بلاط أرخوطاس ، توسم فيه استعدادا لتقبل الآراء الفلسفية ، وللجمع بين العلم والسياسة في آن واحد . وهكذا فإن « ديون » عندما دسأ أفلاطون الى سراقوزة ، ليطبق تعاليمه في السياسة والتربية هناك ، لم يتردد أفلاطون في انتهاز هذه الفرصة التي كان يحلم بها منذ وقت طويل - فرصة تربية أمير فيلسوف . والواقع ان ظروفه السابقة لم تترك له مجالا للتردد : فقد كان الطريق مسدودا أمامه في أثينا ، مع انه - كما قال في الرسالة السابعة - لم ينقطع عن التفكير في الطريقة التي يمكن بها اصلاح أوضاع الحكم وتنظيم أمور الدولة ، وكان طوال الوقت يتحين الفرصة المناسبة للعمل . ويبدو ان قرابته الوثيقة لعدد كبير من الشخصيات السياسية قد خلق لديه منذ البداية شعورا بأنه ليس مفكرا نظريا فحسب ، بل انه صاحب رسالة وداعية الى مبادئ معينة ينبغي عليه أن يكرس حياته للعمل على تطبيقها .

وليس من الممكن أن نجزم ان كان أفلاطون ، عند رحيله الى صقلية ، كان ينوى تطبيق مشروعاته في التربية الفلسفية والحكم على ديون . أم على الحاكم الفعلي ، وهو ديونيزوس . فبعض الكتاب يرون انه كان يهدف الى التلميح في ديونيزوس نفسه ، أى أن يفرض آراءه عن طريق الحاكم المطلق ، اذا استطاع اقناعه بفلسفته الخاصة (١) . غير أن الرأي الأرجح هو ان أفلاطون كان يستهدف ديون ، وهو شقيق زوجة ديونيزوس . فإذا صح هذا فإن معناه أن أفلاطون كان في قرارة نفسه يعطف على أية محاولة كان يبذلها ديون لازاحة ديونيزوس عن السلطة .

ولقد كان ديونيزوس في بداية حياته شخصية مغمورة ، ولكنه استطاع الوصول الى الحكم بمساعدة بعض الشخصيات القوية ، وأحاط نفسه

(١) أنظر مثلا F.M. Cornford : The Republic of Plato (Eng. Trans.) Introduction, p. XXIII (Oxford U.P. 1961).

بجيش قوى يحميه . واقد تمكن من توسيع ملكه ، فأسس مستعمرات عديدة على شاطئ بحر أيونية ، ووصلت ممتلكاته الى كورسيكا ، وتحالف مع الغاليين . غير أنه كان يفتقر الى الثقافة ولا يقيم لها وزنا . وكان ديون يأمل أن تساعدته تعاليم أفلاطون على أن يظل هو المستشار الأول لديونيزوس ، ويوجهه في الاتجاه الذى يشاء . ومع ذلك فان ديونيزوس لم يتأثر بهذه التعاليم ، فكان من الطبيعى أن يطلق عليه أفلاطون اسم « الطاغية » . بل ان من المتفق عليه بين الشراح ان وصف الطاغية في الكتاب التاسع من « الجمهورية » قد استلهم من شخصية ديونيزوس . وعلى أية حال فان الحكم على هذه الشخصية يختلف تبعا لموقف المرء العلم من افكار أفلاطون ، اذ ان من الكتاب من يرون ان ديونيزوس هذا كان حاكما عظيما ، وان صفة « الطغيان » كانت صفة يطلقها أفلاطون على كل حاكم ذى اتجاه شعبى ، أو كل سياسى لا يعترف بالأوضاع الثابتة المستقرة ، ويسمى الى تغيير النظم القائمة (١) .

وعلى أية حال فان رحلة أفلاطون هذه قد باءت بالاخفاق ، ولم يستطع ديونيزوس أن يتقبل تعاليم أفلاطون ، ويقال انه قد حدثت بينهما مشادة كلامية اتهمه أفلاطون خلالها بالاستبداد (٢) ، فطرده هنا من صقلية ، بعد أن كان قد أوشك على قتله .

ومضى عشرون عاما قبل أن يفكر أفلاطون في القيام برحلة أخرى الى صقلية . في هذه الأثناء كان أفلاطون قد ألف محاورة الجمهورية ، وأنشأ الأكاديمية . وعندما مات ديونيزوس ، وتولى بعده ابنه ديونيزوس الثانى العرش ، وكان عندئذ شابا فى السادسة والعشرين ، يفتقر الى الثقافة ، وجد ديون أن الفرصة سانحة للتأثير فى الملك الشاب وتلقينه تعاليم أفلاطون ، وسرعان ما عاد أفلاطون الى صقلية ليحقق هذا الهدف ، ومع ذلك فان العلاقات لم تلبث أن ساءت بين أفلاطون وديون من جهة ، وبين ديونيزوس الثانى من جهة أخرى ، اذ اتهمهما هذا الأخير بالتآمر عليه والسعى الى خلعه من العرش ، وانتهى به الأمر الى نفي ديون الى ايطاليا ، وترحيل أفلاطون من بعده ، على الرغم من أن خروج أفلاطون من صقلية فى هذه المرة لم يكن مقترنا بالعنف ، بل كان مصحوبا بوعود (كلاية) بإعادة ديون مرة أخرى الى البلاد .

(١) انظر مثلا الجمهورية ٥٨٧ .

(٢) G.R. Levy : Plato in Sicily. London (Faber and Faber) 1956, p. 44.

وعلى أية حال فقد أخذ ديون ، في منفاه ، يعمل على جمع العناصر المعادية لديونيزوس ، وطاف بالمدن اليونانية يجند أكبر عدد ممكن من الرجال لحملة كان يزعم شنّها على ديونيزوس في صقلية . وكان أكبر أهوان ديون في ذلك هم تلاميذ أفلاطون في الأكاديمية . وقام أفلاطون برحلته الثالثة والأخيرة الى صقلية لكي يمهّد الطريق لصديقه ديون ، ويساعده على تحقيق أهدافه ، ويحمل ديونيزوس الثاني على استدعائه من منفاه . ولكن ديونيزوس لم يستمع اليه ، ورفض استدعاء ديون ، وشعر أفلاطون بجرح موقفه ، فغادر صقلية للمرة الأخيرة دون أن ينجح في تحقيق شيء من أهدافه .

ولكن ، اذا كان هذا هو آخر عهد أفلاطون بصقلية ، فإن للقصة بقية تستحق أن تذكر ، لأن لها علاقة مباشرة بتعاليم أفلاطون . فقد نفذ ديون خطته ، وتمكن من أن يهزم ديونيزوس بمساعدة أهوانه من خريجي أكاديمية أفلاطون ، وسرعان ما تحول هو ذاته الى طاغية ، فقتل عددا من اخلص أهوانه ، ولم يمض وقت طويل حتى تأمر عليه تلميذ آخر من تلاميذ أفلاطون ، هو كاليبوس Callippus ، واقتله بعد أن كان موضع ثقته الكاملة . (وقد قتل كاليبوس بدوره على يد سياسي كان من قبل فيلسوفا فيثاغوريا) . وتعود أهمية هذه الحوادث الى الضوء الذي تلقيه على طبيعة التعاليم التي كانت تلقن في الأكاديمية : فمعا لا شك فيه أن هذه التعاليم لم تكن فلسفية خالصة ، بل كان للسياسة دور كبير فيها ؛ وهي على أية حال لم تكن مثالية بالقدر الذي يوحى به اسم أفلاطون والأكاديمية ، بدليل مجموعة حوادث الغدر والتآمر والقتل التي تحدثنا عنها من قبل ، والتي لا تعدو أن تكون جزءا من سجل سياسي غير مشرف لكثير من تلاميذ أفلاطون وأعضاء أكاديميته .

وهكذا فإن حياة أفلاطون العملية ، التي بدأت بصحبة عدد من طفاة النظام الأليجاركي في أثينا ، كان بعضهم من أقاربه ، قد أسدل عليها الستار بمجموعة من الانقلابات والمؤامرات التي قام بها عدد من تلاميذه المتشربين بتعاليمه ، كانوا بدورهم طفاة مستبدين . وبعبارة أخرى فإن تعاليم سقراط وأفلاطون ، عندما وضعت موضع التطبيق ، أنتجت حكما لا يقلون طفيانا من أولئك الذين ظهرت هذه التعاليم أصلا لمحاربتهم . واذا كانت النماذج السابقة تمثل القادة أو الحكام الذين تشبعوا بأراء أفلاطون ، ألا يكون من حقنا أن نشك في القيمة العملية للشروط التي وضعها أفلاطون لاختيار قادة الدولة وحكامها ؟ اليس هذا دليلا قاطعا على أن الواقع العملي قد أثبت خطأ كثير من أفكار أفلاطون النظرية في

نظم حكم الدولة ؟ اننا لا نريد أن نستبق الكلام عن نظريات أفلاطون السياسية ، ولكن من المؤكد أن هذه الأحداث العنيفة التي ارتبطت بالشخصيات القريبة إلى قلب أفلاطون وعقله ، والتي أثبتت لها فرصة الحكم ، تدل على أخفاق مملّى تام لهذه النظريات ، وتشكك المرء في قيمة « حكم الفلاسفة » ، وهو الهدف الأكبر لفلسفة أفلاطون السياسية .

الموقع الزمني لمحاورة الجمهورية :

كان لابد ، من أجل إيضاح معالم اللحظة التاريخية لجمهورية أفلاطون ، من الحديث بشيء من التفصيل عن العوامل الأربعة السابقة ، التي تكون إطارا لا تفهم هذه المحاورة إلا من خلاله ، وتقدم تفسيراً لعناصر كثيرة في محاورة الجمهورية ، تبدو غريبة أو شاذة إذا لم توضع داخل هذا الإطار . على أن الحديث عن اللحظة التاريخية للمحاورة لا يكتمل إلا بتحديد الموقع الزمني لمحاورة الجمهورية ذاتها ، من حيث التاريخ المحتمل لتأليفها ، وترتيبها بين سائر المحاورات .

يفترض بعض الشراح وجود أكثر من طبعة واحدة لمحاورة الجمهورية : الأولى حوالي عام ٣٩٠ ق . م . ، والثانية - وهي أكثر استفاضة وتوسعا - حوالي عام ٣٧٠ . ولا شك في أن هناك عوامل كثيرة دعت إلى القول بهذا الفرض ، منها تشعب موضوعات المحاورة واختلاف طريقة معالجتها ، والانتقال الذي يبدو مفاجئاً من موضوع إلى آخر ، مما يشجع على الاعتقاد بأن بعض الأجزاء قد كتبت في تاريخ متقدم ، وبعضها الآخر في تاريخ لاحق . والأمر المرجح هو أن محاورة كبيرة كهذه لا يمكن أن تكون قد كتبت في وقت قصير ، أو دفعة واحدة ، غير أن القول بوجود طبعة متقدمة وطبعة متأخرة لا يستند إلى أدلة قوية ، وكل ما يمكن التسليم به هو أن كتابة المحاورة ربما كانت قد استغرقت عدة سنوات ، ومن الجائز جداً أنها عاصرت محاورات أخرى كان أفلاطون يكتبها في نفس الآن . ولما كان التحديد الدقيق للسنوات التي استغرقتها كتابة المحاورة يكاد يكون مستحيلاً ، فإن كل ما يمكن عمله هو تحديد تاريخ متوسط لكتابة المحاورة ، يستند على أقوى القرائن الموجودة .

يرى « تيلور » Taylor « أن محاورة الجمهورية قد ألّفت قبل انشاء الأكاديمية في عام ٣٨٨/٧ . وحجة تيلور في ذلك أن أفلاطون ذكر في الرسالة السابعة ، عندما وصف حالته الذهنية وقت قيامه بأول رحلة إلى سقلية ، أن الإنسانية لن تتخلص من آلامها ما لم يمسك الفلاسفة بزمام السياسة ، أو يتحول الحكام السياسيون إلى فلاسفة . » . يرى تيلور أن هذا القول

إشارة إلى عبارة أفلاطون المشهورة في محاورة الجمهورية (٤٧٣) ، التي يردد فيها نفس هذه الكلمات تقريباً . ولما كان أفلاطون قد ولد حوالي عام ٤٢٨ ، وقد ذكر أنه كان في الأربعين من عمره عند أقيامه برحلته الأولى هذه ، فإن نتيجة ذلك هي أن « الجمهورية » قد كتبت قبل عام ٣٨٨ .

على أن من الواضح أن مجرد كلام أفلاطون عن فكرة تولى الفلاسفة للحكم ، وتأكيد أنه هذه الفكرة كانت في ذهنه عند رحيله إلى صقلية لأول مرة ، ليس دليلاً على أنه كان قد سجل هذا الكلام في محاورة بالفعل . فمن الجائز جداً أن الفكرة كانت مختصرة في ذهنه منذ عهد بعيد ، وأنه أوردتها في المحاورة في وقت متأخر . ويضيف « روس Ross » قرائن أخرى تكذب هذا الرأي : منها أن محاورة « المادبة » ، التي يعترف الجميع بأنها قد سبقت الجمهورية ، تنطوي على إشارة إلى حادث لم يقع إلا في عام ٣٨٥ أو ٣٨٤ ، أي بعد التاريخ الذي حدده « تيلور » . كذلك فإن هناك قرائن قوية على أن وصف أفلاطون للطائفة في الكتاب التاسع من الجمهورية ، يمسك التجارب التي مر بها أفلاطون في بلاط ديونيزوس (١) ، ومعنى ذلك أن المحاورة قد ألفت فيما بين رحلته الأولى ورحلته الثانية . والتاريخ المرجح لها هو ما بين عام ٣٨٠ وعام ٣٧٠ ، أي أن من المحتمل أن تكون قد كتبت في أوبة سنة ، أو مجموعة من السنوات ، بين هذين التاريخين .

أما موقعها بالنسبة إلى المحاورات الأفلاطونية الأخرى ، فإن من المعترف به أنه موقع وسط . فهي بالطبع تالية للمحاورات السقراطية الأولى ، وكذلك لمجموعة المحاورات التي تتناول موضوعات أخلاقية ، والتي كانت تمثل الطابع الغالب على كتابات أفلاطون في النصف الأول من عهد تأليفه ، كما أنها سابقة على مجموعة المحاورات المتأخرة التي كان يغلب عليها الطابع الميتافيزيقي . ومعنى ذلك أن المحاورة ذات موقع مركزي بالنسبة إلى إنتاج أفلاطون كله ، وكذلك بالنسبة إلى حياته ذاتها ، لأنه ألفها في فترة نضجه ، وفي عهد بلغت فيه قدراته العقلية أوجها . وبالفعل نجد في المحاورة جميع العناصر التي تضمنتها بقية المحاورات : ففيها أبحاث أخلاقية مطولة تلخص المناقشات الأخلاقية التي تضمنتها محاورات مثل « أوطيفرون » و « لاخيس » و « خارميدس » . وفيها من فيديون وفيديروس أساطير خلود النفس ، وفيها من « المادبة » فكرة حب الفلسفة

(١) W.D. Ross : Plato's Theory of Ideas. Oxford 1961, p 5-6.

أو الحكمة . وهي تنطوي على تحليلات لفكرة اللذة ، ولفكرة الخير ، ستظهر فيما بعد في محاوره « فيلابوس » ، وعلى ايضاح للعلاقة بين العلم والفلسفة بوصفها اتحادا يجمع بين الواحد والكثير ، على النحو الذي سيعرضه بالتفصيل في محاوره « السفسطائي » . وتنطوي الاسطورة التي تختتم بها المحاوره على استباق للكونيات التي تتضمنها محاوره « طيماوس » ، كما ان فكرة التنظيم الاجتماعى والتربوى والسياسى للدولة تتكرر بطبيعة الحال في محاوره « القوانين » (١) . وبالاختصار ، فان المحاوره تلخص افكار افلاطون السابقة ، وتشير مقدما الى آرائه اللاحقة ، فضلا عما تتضمنه من عناصر لا نجد لها نظيرا في أية محاوره أخرى ، كل ذلك فى مركب فريد يجمع بين البحث فى الاخلاق واليتافيزيقا والسياسة والتربية فى وحدة شاملة .

(١) B. Bosanquet : A Companion to Plato's Republic. London, 1906,

المنهج الأفلاطوني في المحاور

الرأى السائد عن منهج افلاطون :

من المسلم به بين دارسى افلاطون ان هناك علاقة وثيقة بين طريقة الحوار ، من حيث هى أسلوب لعرض الافكار الفلسفية ، وبين المنهج الديالكتيكي ، الذى كان هو المنهج المفضل لديه . ولست اود فى هذا الفصل الخاص بالمنهج ان اكرر هذا الرأى الشائع ، ولكنى اعتقد اننا لا نستطيع ان نقبله الا بتجفظات هامة ، وفى حدود معينة ينبغى ان نتيينها بوضوح . وسابداً أولاً بعرض مفصل لوجهة النظر الشائعة ، حتى يتسنى لنا بعد ذلك اختبارها من أجل تحديد مصلحة مدى صحتها .

يشير الباحث الأفلاطونى المشهور « نتلشب Neutleship » فى كتابه « محاضرات فى جمهورية أفلاطون » الى عبارة وردت فى كتاب *Memorabilia* قال فيها مؤلفه « زينوفان » ان كلمة *dialegesthai* (وهى الفعل الذى اشتق منه لفظ الديالكتيك) ، تعنى تقابل الناس سوية من أجل المناقشة ، بحيث « يفصلون الأشياء التى يناقشونها بعبارة نوعها » . ويرى « نتلشب » ان هذا هو أصل الديالكتيك الأفلاطونى . « فمن الواجب ان نتذكر ، فيما يتعلق بالمنطق اليونانى وطريقة الاستدلال اليونانية ، ان الفلسفة فى اليونان كانت تدعى بوجودها ، الى حد بعيد ، للمناقشة الشفوية . فقد كان اليونانيون أمة متكلمة بقدر غير عاى ، ومن هنا ازدهرت بينهم فنون البلاغة والخطابة والشعر ، وغيرها من فنون الكلمة ، والمنطق بمعناه الأسمى ، وبمعنى المجادلة الصرف . وقد قضى سقراط ذاته حياته متكلماً ، وظل لهذه الحقيقة تأثيرها الدائم فى الفلسفة

اليونانية . وعند أفلاطون نجد تلك العادة التي تحكمت في حياة سقراط ، وقد صيغت في منهج للبحث . فقد اخذ افلاطون كلمة « الديالكتيك » .. واضفى عليها معنى لم ينفصل عنها تماما منذ ذلك الحين : فاصبحت تعنى في نظره ، قبل كل شيء ، المنهج المنطقي الصحيح في مقابل المناهج الزائفة أو غير اليقينية ؛ واصبحت تعنى بعد ذلك ، المعرفة المكتملة ، لا منهج المعرفة ، أو ما نتوقع أن ينتج لو سرنا بالمنهج الصحيح الى النهاية في كل فروع المعرفة .

« ففى المعنى الأول من هذين تحولت الكلمة من معنى الحديث البحث الى معنى الحديث الذى يهدف الى بلوغ الحقيقة . وهذا الحديث قد يتم بالكلام بين شخصين ، أو يكون « حوارا يتم في صمت بين الروح وذاتها » (محاورة السفسطائي ٢٦٣ هـ) . فاذا تساءلنا عن السبب الذى ادى الى استخدام كلمة تدل على المحادثة بحيث تعنى المنهج الصحيح لاكتساب المعرفة ، وجدنا أن هذه الحقيقة تشير الى اقتناع أفلاطون بأن السبيل الوحيد الى بلوغ الحقيقة هو السير خطوة خطوة ، بحيث نستوعب كل خطوة قبل الانتقال الى التالية ، وكذلك اقتناعه بأن منهج السؤال والجواب هو المنهج الطبيعي لتحقيق هذا الغرض . وفضلا عن ذلك فإن تصوره للتساؤل والاجابة على أنه الوسيلة الطبيعية لاستخلاص الحقيقة من الدهن ووضعها فيه ، يربط ارتباطا وثيقا بفكرته القائلة ان التعليم لا يعنى الاقتصار على وضع شيء في الدهن وكأنه في صندوق ، وإنما هو تحول لعينى النفس الى النور ، أو عملية نستخلص فيها من النفس ما هو موجود فيها من قبل بمعنى ما - أسمى عملية ينبغى أن تكون فيها النفس التى تتعلم ايجابية .. فلدى أفلاطون شعور قوى بأن الوسيلة الوحيدة الصحيحة لتوصيل المعرفة هى وضع ذهنيين في اتصال ، أحدهما بالآخر . ومن هنا تحدث في « فيدرس » عن مدى تساؤل قيمة الحقيقة المكتوبة بالنسبة الى قيمة الحقيقة المنطوقة ، لأن الكتاب لا يمكنه أن يجيب عن الأسئلة التى تنشأ في ذهن القارئ . وهذا المبدأ ذاته ينطبق على تفكير الدهن الفردى . فاذا شئنا أن نتعلم فعليا إلا تقتصر على وضع الحقائق الواردة في كتاب في أذهاننا ، وإنما يجب أن نسال أنفسنا ونجيبها » (١) .

(١) Nertleship : Lectures on the "Republic" of Plato. London (Macmillan) 1958, p. 279.

وانظر أيضا المراتف نفسه :

The Theory of Education in Plato's "Republic". Oxford U. P. 1961. p. 115-116 ; 135-136.

ولنستمع الى رأى باحث افلاطونى آخر ، هو « تيلور » ، الذى يتحدث فى هذا الموضوع ذاته فيقول ان اتباع اسلوب الحوار « كان هو الطريقة الطبيعية للتعبير من حركة فلسفية يرجع أصلها الى المحادثات السقراطية الباحثة من المعرفة .. وفضلا عن ذلك فان افلاطون ، كما أنبأنا هو ذاته ، لم يكن يحمل تقديرا كبيرا للكتب المؤنثة من حيث هى وسيلة لآثاره الأفكار ، بالقياس الى المناقشة الفعلية الباهرة للمشكلات واختبار الصعوبات بين باحثين مستقلين من الحقيقة . بصورة المحاوره قد زكت نفسها له بوصفها اقرب تعبير أدبى عن الانتماء الفعلى بين ذهن وذهن ؛ وهى قد أتاحت له أن يدرس الفكرة الواحدة من وجهتى نظر انصارها وخصومها على التوالى ، وأن يضمن بذلك الدقة فى بحثه من الحقيقة . وأخيرا ، فان المحاوره ، أكثر من أى شكل آخر من أشكال التأليف ، تترك المجال كاملا للمواهب الدرامية فى تصوير الشخصيات ، والتحكم اللاذع الذى يقف فيه افلاطون فى مصاف كبار الأدباء الكوميديين والتراجيديين » (١) .

والرأى الآخر الذى سنستشهد به فى هذا الموضوع ذاته هو رأى « باركر Barker » الذى يقول : « كان الغرض الذى أدى بافلاطون الى ايتار هذه الصورة (أى الحوار) هو نفس الغرض الذى أدى بسقراط الى استخدامها . فسقراط لم يحاول أبدا أن يلحق معرفة ، وإنما كان على العكس من ذلك ينكر دائما امتلاكها . وكانت رغبته تنبج الى ايقاظ الفكر .. وكان ينادى ما يوجد فى عقل الانسان ، ويشق فى أن هذا العقل سيلبى النداء .. وكذلك الحال مع افلاطون : فقد أراد أن يقدم اليه الفكر وهو يعمل ، ويتجنب السرد المحض لنتائج النهائية . ولقد كان افلاطون محاضرا ومعلما مثلما كان كاتبا ، وعندما كان يسطر بقلمه على الورق ، كان من الطبيعى أن يسير فى كتابته بنفس الطريقة التى توحى بها مناقشاته مع تلاميذه فى الأكاديمية . ولقد أراد ، ككل معلم أصيل ، أن يجعل الناس يفكرون بفضل تعليمه ؛ ورأى ، بوصفه كاتبا ، أن أفضل طريقة لابقاظ الفكر فى أذهان قرائه هى أن يجعلهم يتابعون سير ذهن المؤلف . فالموضوع يناقش فى الذهن الفردى بطريقة مشابهة الى حد بعيد للطريقة التى يناقش بها بين حلقة من المتحدثين : إذ يمرض أحد الآراء ، لكى يهدمه رأى آخر ، حتى يتم بلوغ حقيقة تظل صامدة الى النهاية .. فالمحاوره هى هذه

(١) A.B. Taylor : The Mind of Plato. Ann Arbor Pressed. (Michigan) 1960. p. 30-31.

العملية التي تدور في الذهن الفردي وقد اكتسبت صورة عينية . وهي تعبر عن مراحل هذه العملية في صورة أشخاص « (١) » .

وهكذا نستطيع أن نستخلص ، من هذه النماذج الثلاثة لأراء باحثين افلاطونيين مشهورين في المصلاقة بين أسلوب الحوار وبين المنهج الديالكتيكي ، الأسباب الرئيسية التي يفترض أنها هي التي دعت افلاطون الى استخدام هذا الأسلوب وذلك المنهج :

١ - فقد كان افلاطون يعتقد أن الحقيقة لا يتوصل اليها الا بعملية تدريجية تسير خطوة فخطوة ، على طريقة السؤال والجواب .

٢ - وكان يؤمن بأن الذهن الذي يريد بلوغ الحقيقة يستطيع أن يستخلصها من ذاته ، بأن ينتقل من حالة السلبية الى حالة الإيجابية ، أما من طريق الاتصال بذهن آخر يساعده على اظهار الحقيقة الكامنة في داخله ، وأما عن طريق إجراء حوار داخلي مع ذاته ، يقوم فيه الذهن الواحد بدور السائل والمجيب معا .

٣ - وكان افلاطون متأثرا بالمنهج السقراطي ، الذي يعمل على توليد الحقيقة من الذهن بعد تطهيره - من طريق الحوار - من آرائه الفاسدة .

٤ - وأخيرا فقد كان هذا المنهج خير ما يتلاءم مع ذهن مفكر فنان مثل افلاطون ، يعبر من خلال الحوار عن العمليات الذهنية والانفعالات المختلفة التي تدور في نفوس انماط متباينة من البشر ، شأنه شأن أي كاتب مسرحي أو روائي .

اختبار نقدي لهذا الرأي :

هذه الأسباب التي يعمل بها انصار هذا الرأي تفضيل افلاطون لطريقة الحوار على أساس أنها أقرب الطرق الى منهجه الديالكتيكي - تفترض كلها أن الحوار عند افلاطون حوار حقيقي ، وأنه يعبر عن حركة ديالكتيكية حقيقية بين ذهن وآخر ، أو بين الذهن ونفسه ، وأن ذهن القارئ سيتابع بالتالي هذه الحركة الديالكتيكية ويتدرج معها حتى يصل الى الحقيقة في موضوع بحثه .

وعلى الرغم من أن هذا الرأي يكاد يلقي اجماعا تاما بين شراح افلاطون ، فاني أعتقد أن من الممكن توجيه اعتراضات أساسية اليه .

فهل يعد عرض الأفكار بطريقة الحوار تعبيرا عن المرونة الفكرية - في مقابل الجمود والقطعية التي تمثلها طريقة السرد في الكتب ؟ وهل يؤدي الحوار الى ايقاظ ذهن القارئ بحق ، ونقله من السلبية الى الإيجابية ، ومشاركته في تلك الحركة المتدرجة التي تكتشف بها الحقيقة ؟ في رأيي أن هناك ، في هذا الصدد ، فارقا هائلا بين الحوار الحي والحوار المكتوب أو المؤلف ، أعني بين الحوار الذي يشارك فيه الذهن بالفعل ، وذلك الذي يكتفى بمشاهدته أو قراءته .

ففي الحوار الحي يوجد ذهنان حقيقيان ، يتصارعان من أجل بلوغ حقيقة لا يملكانها - في البداية - أي منهما . مثل هذا الحوار هو الذي يتضمن حركة دياكتيكية ، بالمعنى الصحيح ، لأن النتيجة التي يتم التوصل اليها لا تتولد إلا تدريجيا ، من خلال عملية التصحيح والتقويم المتبادل بين الدهنين المتحاورين . ولو كان أفلاطون قد سجل في محاوراته محادثات حقيقية دارت بالفعل ، لكن من الجائز أن يزداد ، بهذه الطريقة ، اقترابا من روح المنهج الديالكتيكي . وبهذا المعنى نجد فارقا هائلا بين منهج سقراط ومنهج أفلاطون في المحاورات ، على الرغم من أن من الشائع - كما رأينا في الأمثلة التي اقتبسناها من قبل - النظر الى الأخير على أنه مجرد امتداد للأول . ذلك لأن سقراط لم يكن « يكتب » محاورات ، وإنما كان يمارس الحوار الحي فحسب . وهو الفيلسوف الكبير الوحيد الذي لم يترك سطرا واحدا مكتوبا ، ولم يحاول أن يدون شيئا من أفكاره أو من محاوراته الفعلية - وذلك اعتقادا منه بأن هذه هي الطريقة الحقيقية للتفلسف .

ومع ذلك فإننا لو تناولنا هذه الطريقة نفسها ، وحولناها الى حوار مكتوب ، لأصبحت شيئا مختلفا كل الاختلاف . ذلك لأن الحوار المكتوب ، منذ أفلاطون ، ليس كما قلنا تسجيلا طبق الأصل لحوار دار بالفعل ، وإنما هو في بعض الأحيان حوار تخيله أفلاطون نفسه ، بدليل أنه يدور بين شخصيات لا يمكن من الوجهة التاريخية أن تكون قد تقابلت بالفعل ، وهو في أحيان أخرى يبدو توسيعا لأفكار يجوز أنها دارت في حوار فعلي ، ولكن صنعة الفنان وأفكار الفيلسوف تضيف إليها أبعادا جديدة كل الجدة . ففي الحالتين إذن لم يكن أفلاطون يسجل أفكار طرفين كانا يتحاوران فعلا (سواء أكان هذان الطرفان شخصين غيره ، أو كان هو واحدا منهما) ، وإنما كان يسجل أفكاره الخاصة على صورة حوار . وبطبيعة الحال فإن صيغة الحوار قد اتاحت له أن يعبر عن وجهات النظر المختلفة في صدد الموضوع الواحد ، ومع ذلك فهو قد عبر عن وجهات

النظر هذه كما يراها ويفهمها هو ، لا كما يراها اصحابها الحقيقيون ، وهذا فارق له اهميته القصوى .

لحين يقدم الدهن الواحد وجهة نظره الخاصة ووجهة النظر المضادة — كما يتخيلها هو — في صورة محاوره ، يبدو الامر في ظاهره كما لو كان تعبيرا عن مرونة دياكتيكية حقيقية ، ويخيل الى المرء — كما ظل شراح افلاطون يعتقدون حتى اليوم — أن هناك بالفعل حوارا حقيقيا اقرب الى روح التفلسف الحق (او السقراطية) من أى سرد قطعى تتضمنه الكتب . ومع ذلك فان مثل هذا الحوار المؤلف أو المكتوب يبدو في نظرى تعبيرا عن قطعية وعن روح توكيدية اشد بكثير مما نجده في الكتب التى لا تلجأ الى أسلوب الحوار .

ذلك لأن الكتاب المدون بالطريقة المألوفة ينطوى ضمنا على نوع من الحوار : هو الحوار بين المؤلف وبين القارئ . فالمؤلف يعرض عليك رايه ، مهما كان قطعيا جازما ، ويفترض منك — في مجال الفلسفة — أن تكون في حالة من اليقظة الذهنية . يتيح لك أن تناقش هذا الرأى وتناوذه وتسير معه في حركة دياكتيكية قد تنتهى بك الى قبول الرأى أو رفضه . أى أن هناك فرصة لقيام حوار حقيقى بين ذهن المؤلف والقارئ في الفلسفة ، مهما كانت قطعية المؤلف فيما يعرضه من الآراء .

اما حين يقدم البنا المؤلف حوارا كاملا ، جاهزا ، تاما ، ويتقصص هو ذاته شخصية الموافق والمعارض معا ، فان فرصة الحوار الحقيقى بين المؤلف وبين قارئه تضعف الى حد بعيد . ذلك لأن المؤلف نفسه هو الذى يعنى القارئ من مشقة ايقاظ ذهنه لمواجهة أى رأى قد يرى فيه نقضا أو تناقضا ، وهو الذى يتولى عنه هذه المهمة من خلال شخصيات المخاورة التى يحركها كما يشاء . ومعنى ذلك أن مسار الخط الديالكتيكي قد تحدد مقدما ، وتحكم فيه المؤلف منذ البداية ، مع أن اصول المنهج الديالكتيكي تقضى بأن يظل هذا المسار مفتوحا على الدوام ، وبأن تظل جميع الاحتمالات فيه ممكنة . وبعبارة أخرى ، فان طريقة الحوار التى يفترض أنها تحرك ذهن القارئ الى الايجابية ، تنقله بالفعل الى حالة سلبية ، على حين أن قراءة موضوع فلسفى مدون بطريقة السرد المتصل قد تبحث في ذهن القارئ اعتراضات — وبالتالي تحركه نحو الايجابية — على نحو لا يتوافر في الحوار المكتوب .

ومن العوامل الأخرى المؤدية الى سلبية القارئ في حالة الحوار ، أن القارئ قد يتصور أن جميع امكانات الاعتراض والنقد قد استنفدت ،

ما دامت المحاوره تعرض عليه عدة وجهات نظر متعارضة ، على حين أنه لو كان قد ترك حراً منذ البداية لكان من الجائز أن يأتى بوجهة نظر لم يتوصل إليها مؤلف المحاوره ، ولم يعبر عنها شخصية من شخصياته . فالمحاوره تضيق أفق المناقشة ، وتعمق حركتها الديالكتيكية ، إذ تصور لنا هدداً محدوداً من الإمكانيات فى الموضوع الواحد ، وتوهم القارئ بأن كل ما هنالك من وجهات النظر قد ورد حتماً على لسان واحد من المتحدثين ، بل أن القارئ نفسه قد يتقمص إحدى وجهات النظر هذه ، فينتهى به الأمر إلى أن يظل مقيداً بحدودها الخاصة ، ولا يمتد تفكيره إلا إلى القدر الذى استطاع المؤلف أن يعبر به عن هذه الشخصية .

وإذن ، فهناك فارق أساسى بين الحوار الحى ، الذى لا يدوم إلا خلال لحظة الحوار وحدها ، وبين الحوار المكتوب ، الذى يدوم فيه حوار بصورة دائمة ثابتة . وهناك بالتالى فارق أساسى بين حوار الطرفين ، بمعناه الصحيح ، وحوار الطرف الواحد ، الذى يعرض فيه المؤلف رأيه ورأى الخصم معاً . ومن جهة أخرى ففى النوع الثانى من الحوار ، أسمى المكتوب أو المؤلف ، يقف القارئ نفسه على هامش العملية الديالكتيكية تماماً . وإذا كان من الجائز أن المؤلف يصف فى هذه الحالة بأمانة طريقة ظهور الأفكار بين ذهنين متحاورين ، أو يتتبع منشأ هذه الأفكار وتطورها وتقلبها داخل ذهنه الخاص ، فإن هذه الحركة الديالكتيكية التى تحدث فى ذهن المؤلف لا تنعكس على ذهن القارئ ، بل أنها تكون على الأرجح عائقاً يقف فى وجه الديالكتيك الأهم ، الذى يفترض قيامه بين المؤلف والقارئ . وبذلك يمكن القول أن المنهج الديالكتيكى ، أو طريقة أفلاطون الخاصة فى تطبيق منهج الحوار السقراطى ، يؤدى إلى عكس الفرض المقصود منه .

هذه الامتراضات على منهج أفلاطون تنطبق على طريقة الحوار فى أحسن حالاتها ، أسمى حين يكون حواراً بالمعنى الصحيح ، تعرض فيه وجهات نظر متعارضة يتفنن المؤلف فى تقمص الشخصيات المعبرة منها ، كما هى الحال فى محاوره « الأدبية » مثلاً . ولكننا إذا تأملنا منهج أفلاطون مطبقاً على محاوره « الجمهورية » على التخصيص ، لوجدنا مجالاً لمزيد من الامتراضات ، إذ أن هناك عيوباً كثيرة تشوب تطبيق هذا المنهج فى محاوره الجمهورية .

فى الكتاب الأول ، وحتى ما يقرب من النصف الأول من الكتاب الثانى من المحاوره ، نجد حواراً فنياً بالمعنى الصحيح ، إذ أن أطراف

المحادثة يشتركون فيها إيجابيا ، ويؤدي الحوار وظيفته الصحيحة ، وهي زيادة تقريب الطرفين لتدريجيا من الحقيقة التي يسميان الى كشفها . وليذكر القارئ هنا أن كلامنا الآن ينصب على « المنهج » والبناء الفني للحوار ، لا على مضمونه ، إذ أن من الجائر أن هذا الجزء الأول من المحاوره أضعف من غيره من حيث المضمون . ولكن هذه المرحلة تنتهى قبل منتصف الكتاب الثانى ، حين يتم جلوكون وأديمانتوس حديثهما الطويل فى اطراء الظلم وتعداد مضر العدل . ويبدو الأمر كما لو كانت هاتين الشخصيتان قد أفردتا كل ما فى جمبتهما فى هذا الحديث الطويل ، إذ أنهما يظلمان بعد ذلك طوال المحاوره تقريبا ، مجرد شخصيتين « صورييتين » ليس لهما دور حقيقى فى الحوار . وعلى حين أن جلوكون وأديمانتوس كانا فى الجزء الأول شخصيتين مستقلتين بالمعنى الصحيح ، لهما أفكارهما الخاصة ، ودورهما فى تحليل المشكلات ، فإن كل ذلك ينتهى منذ الكتاب الثانى ، ويضيق استقلالهما تماما ، ويتخذان دور الموافق على كل ما يقوله سقراط ، وهو دور يمكن حذفه والاستغناء عنه دون أن تتأثر المحاوره - حتى فى بنائها الفني - تأثرا يذكر .

ولنلاحظ أولا أن هذا التحول فى طبيعة هاتين الشخصيتين يدل على ضعف وعدم اتساق فى التركيب الفني للمحاوره ، إذ أن هناك كما قلنا فارقا واضحا كل الوضوح بين القدرة العقلية لجلوكون وأديمانتوس فى مطلع الكتاب الثانى ، حين كانا أكثر من ندين لسقراط ، وبينهما فى بقية المحاوره حين تواريا وأصبحا بجواره قزمين ، بل ظهرت عليهما فى كثير من المواضع أمراض البلاء ، إذ كانا يوجهان أسئلة مفرطة فى السداجة ، أو يعجزان عن الرد على أسئلة غاية فى البساطة ، مما كان يثير سخريه سقراط الخفية منهما . ويزداد الفارق بين طريقتى أفلاطون فى تصوير الشخصيتين وضوحا إذا أدركنا أنهما كانا فى مطلع الكتاب الثانى يمرضان رأيا لا يؤمنان به . فهما قد ألقيا حديثهما الطويل ، لا تعبيرا عن رأيهما الخاص ، وإنما عن رأى أولئك الذين يستدحون الظلم ويدمون العدل ، أى أن هذا الحديث الرائع كان مقصودا منه إبقاء الجدل محتدما فحسب . فهما فى هذا الجزء يستمرضان قدرتهما الجدلية ، وينجحان فى ذلك الى حد يدمو الى الإعجاب ، بحيث يكاد المرء يشك فى أن هذين هما بعينهما جلوكون وأديمانتوس اللذان اكتملا الكتب الثمانية الأخرى من المحاوره .

ولكن ، لنندع جانبا هذا الضعف أو عدم الاتساق فى البناء الفني للمحاوره ، ولننتحدث من دلالة هذا التحول فى طبيعة الحوار بالنسبة الى المنهج الديالكتيكي عند أفلاطون . فالحوار ، فى الجزء الأكبر من محاوره

الجمهورية، ليس حواراً حقيقياً، بل يتحول الى عرض قد يكون ديبالكتيكيًا من حيث الشكل، ولكنه دجماطيقى صرف من حيث الموضوع. ويصبح سقراط هو الذى يعلى الآراء، بينما الكل مستمعون اليه، ينتظرون أية مبادرة منه، ولا يستطيعون أن يسروا الى الامام خطوة واحدة دون ارشاده. فالشخصيات الأخرى فى المحاوراة لا تعبر عن حالة يمكن أن يتخذها أى ذهن بالفعل، وإنما هى أدوات يتوصل بها سقراط نفسه الى ما يريد، ويستغل بلاهتها فى تأكيد انتصاره. وهنا نجد أن شرطاً أساسياً من شروط المنهج الديالكتيكي قد أصبح مفقوداً: إذ لابد فى هذا المنهج من أن يعبر كل متحدث عن موقف معين يمكن أن يتخذه ذهن المؤلف فى مرحلة معينة من تفكيره فى الموضوع، أو ذهن القارئ حين يتتبع وجهات نظر الأطراف المتباينة، على حين أن ذلك الذى يكتفى طوال الوقت بأن يقول: نعم — كلا — تماماً — أظن ذلك .. الخ لا يمكن أن يعد ممبراً عن رأى أى قارئ لديه مسحة من التفلسف، أو عن أية لحظة معينة من لحظات تفكير المؤلف ذاته.

هذا التغير فى المنهج الديالكتيكي، من جدل حى بين أطراف متكافئة أو قريبة من التكافؤ عند سقراط، الى جدل متخيل مؤلف ليس له، فى كثير من الأحيان، طابع الجدل ذاته — هذا التغير قد أدى الى اختلاف كبير مناظر فى شخصية سقراط. وليس هنا موضع الكلام عن سقراط الحقيقى، وذلك لسببين: أولهما أننا لا نستطيع أن نجزم بأى شيء عن شخص انتصر فى حياته على ممارسة الحوار الحى وحده، إلا من خلال ما قاله الآخرون عنه. وثانيهما أن موضوع بحثنا هو أفلاطون نفسه، كما عبر عن آرائه فى محاورة معينة. وعلى ذلك فسوف نركز كلامنا على سقراط كما صورته أفلاطون.

سقراط الأفلاطونى هذا لابد، فى رأى، أن يكون مختلفاً عن سقراط الحقيقى اختلاف الحوار الحى من الحوار المؤلف. وكلما حاول أفلاطون أن يصف سقراط — فى محاوراته — بصفاته الحقيقية، أدى ذلك الى مزيد من التشويه لصورته. ذلك لأن المفروض أن سقراطاً الحقيقى كان يستخدم منهج التهمك والتوليد: فكان يفند آراء خصمه بالجدل المنظم، ثم يسير معه متدرجاً نحو كشف حقيقة كاملة أو جزئية فى الموضوع الذى يبحثه. هذا المنهج مرتبط ارتباطاً وثيقاً بطريقة الحوار الحى، وهو فى اعتقادى لا يصلح — اذا كان يصلح على الإطلاق — إلا معها، أما حين يطبق على الحوار المؤلف، فإنه يؤدى الى نتائج أقل ما توصف به أنها شاذة ضريبة.

ذلك لأن المفروض ، في المنهج السقراطي الأصيل ، أن يكون سقراط ذاته مجرد طرف في الحوار ، يتسم بطريقة منظمة في التفكير ، وبالقدرة على كشف التناقضات وتحقيق الاتساق الفكري في الحديث . وبفضل تفكيره المنظم هذا ، يستطيع أن يصل بالحوار الى كشف حقيقة منشودة ، أو الى تفنيد خطأ شائع ، أو ينتهي على الأقل الى ادراك وجود أبعاد جديدة للمشكلة موضوع البحث ، فينفض الحوار دون نتيجة ايجابية في الظاهر ، وإن كان ذهن المتحاورين قد أصبح أكثر استنارة مما كان عليه من قبل بكثير . والذن فسقراط - حسب منهجه الأصيل - يبدأ المناقشة بذهن خال ، ويعترف هو ذاته بخلو ذهنه ، وكل ما في متناول يده ، وما يمتاز به على غيره ، هو منهج سليم وطريقة منظمة في التفكير ، يتخذ منهما مرشدا يسير على هديه في أى طريق تؤدي به المناقشة اليه .

غير أن سقراط الأفلاطوني يسلك على نحو مختلف كل الاختلاف : فهو يعرف مقدما اتجاه سيره ، ويحدد النتيجة في ذهنه منذ البداية (لأن الحوار ، كما قلنا ، ليس حوارا حيا أو تسجيلا دقيقا لحوار حي ، وإنما هو حوار مؤلف) . ومع ذلك فإن أفلاطون يصر على أن ينسب الى سقراط هذا نفس صفات سقراط الحقيقي : وهي أنه متواضع لا يعلم شيئا (سوى أنه لا يعلم) ، وأن كل مجهوده إنما ينحصر في تطهير ذهن خصمه بطريقة التفنيد (أو التهمك) ، ثم استخلاص الحقيقة الكامنة فيه بطريقة التوليد . ويتروّب على هذا الإصرار نتائج خطيرة الى أبعد حد ، أقل ما يقال بشأنها هو أنها تؤدي الى تكوين صورة مهترّة مخططة حافلة بالتناقضات ، لشخصية سقراط كما صورها أفلاطون .

ذلك لأن سقراط الأفلاطوني يعلم كل شيء ، وهو مع ذلك يدمى الجهل بكل شيء . وإن أبسط نظرة تلقيها على محاورّة مثل « الجمهورية » ، لكفيلة باقناعنا بأن الزعم فيها لم يفلت طوال الوقت من يد سقراط ، وأنه هو الذي يوجه المناقشة من البداية الى النهاية . صحيح أنه لا يكف طوال الوقت من القاء الأسئلة ، ولكنها أسئلة تلقى بطريقة منظمة ، وتعمل على توجيه الطرف الآخر في الحوار نحو وجهة معينة ، وتتضمن في داخلها - بكل وضوح - جميع عناصر الإجابة ؛ بل إنها في واقع الأمر إجابات تتخذ شكل الأسئلة . فاشخاص المحاورّة عاجزون تماما أمام سقراط ، وهو يتحكم فيهم كما يشاء ، وينتصر عليهم دائما في المجادلات ، بل أنه ليشعرهم في كثير من المرات بالخجل من أنفسهم .

وقد لا يكون هناك بأس من استخدام هذا الأسلوب في الحوار لو كان أفلاطون قد حدد منذ البداية معالم هذا المنهج ورسم أبعاد شخصية

سقراط في ضوء صفاتها التي تبدي بالفعل في المحاورة . ولكن المشكلة كلها ، كما قلنا من قبل ، تنحصر في ذلك التناقض الشنيع بين ادعاء الجهل من جهة ، وبين العلم الشامل الذي يكشف عنه سقراط خلال المحاورة من جهة أخرى - أعني بين اتباع أسلوب الحوار من جهة والتأكيد الفعلي للأفكار بطريقة قطعية من جهة أخرى ، أو بين التزام سقراط جانب « التساؤل » من جهة وتقديمه الفعلي لجميع الإجابات في تنابؤ أسئلته من جهة أخرى .

والحق أن المرء إذا فكر مليا في شخصية سقراط الأفلاطوني هذا ، لا يملك إلا أن يصفه بقدر غير قليل من النفاق ، وربما برذائل أخرى غير النفاق . ذلك لأن ادعاء الجهل ، بالنسبة إلى شخص تتم إجاباته عن أنه يعرف كل شيء ، يبدو كما لو كان زيادة في التكيل بالخصم والتشفي فيه ، وكان سقراطا هذا يقول : انني لا أعلم شيئا ، ومع ذلك فاني أحطم كل آرائكم ، وآتي اليكم بمعلومات جديدة لم تخطر من قبل ببالكم ! ولتسال أنفسنا في هذا الصدد : أيهما أكثر اذلالا : أن يفتد معلوماتنا ويأتي إلينا بجديد غيرها شخص يدعى أنه يعلم كل شيء ، أم شخص يدعى أنه يجهل كل شيء ؟

على أن سقراطا الأفلاطوني لا يكتفي بالذلال خصمه من طريق الادعاء بأنه هو ذاته - الذي يوجهه ويعلمه - يجهل كل شيء ، بل أنه يضيف إلى ذلك عنصرا يربط من فداحة هذا الذلال : إذ يدعى أن كل ما هنالك من جديد قد أتى من الخصم ذاته ، لا منه هو ، مع أن أسئلة سقراط الإبحائية (أو إجاباته المقتنعة) هي التي تقوم بكل شيء . وحين ينتهي الخصم إلى الموقف الذي يريده سقراط ، والذي هو في الأغلب مضاد تماما لذلك الذي قال به الخصم نفسه في البداية ، يكيل له سقراط الضربة القاضية ، فيقول : ها أنذا قد وصلت بنفسك إلى الحقيقة ! أو يقول له : وأذن فانت ترى كلا . . (كما لو كان ذلك هو رأى الخصم بالفعل) . بل أنه يعمد أحيانا في تمثيل دوره فيقول : ان كنت قد فهمتك ، فانت معنى كلا (انظر الجمهورية ، ٣٩٦) ، وبذلك يدعى أنه يجاهد من أجل فهم رأى هو في الواقع رايه الخاص بعد أن أوجى به إلى خصمه بطريقة البخاسة في التساؤل . وقد يكون الهدف من ذلك هو تمويش الخصم من هزيمته ، أو تخفيف وقعها عليه ، ولكن النتيجة الفعلية هي أنه يقضى على خصمه تماما بتواضعه (المزيف) هذا ، ويصل تنكيله به إلى أقصى درجاته ، إذ لا يقتصر على تنفيذ الخصم وتصحيح معلوماته ، بل يؤكد له أن هذه المعلومات قد أتت منه هو ذاته ، وبذلك يصبح جهل

الخصم مضاعفا ، لأنه يتوهم — لمجرد أنه كان يتكلم في صيغة الجواب وسقراط كان يتكلم في صيغة السؤال — أنه هو مصدر كل ما أسفرت عنه المناقشة من معلومات جديدة .

ولنحاول أن نلور ما أسفر عنه تحليلنا هذا لطبيعة سقراط الأفلاطوني ومدى انطباق القواعد الصريحة لمنهجه على الطريقة الفعلية التي كان يتبعها في محاوراته :

١ — فسقراط الأفلاطوني يدعى الجهل ، ولكنه في حقيقته يعلم كل شيء ، على الأقل بالنسبة الى المجال الذي يدور فيه الحديث . وهو يرمم أنه يسأل طوال الوقت ، بينما هو في الحقيقة صاحب كل الاجابات .

٢ — وسقراط هذا يعمد في اذلال خصمه اذ يوهمه بأنه مصدر كل جديد في المناقشة ، خادعا اياه بصيغة « الجواب » الظاهرية التي يستخدمها الخصم . وعلى ذلك ، فعلى حين أن من الشائع وصف سقراط بأنه اعلم الجميع لأنه لا يعلم ، ولكنه يعلم أنه لا يعلم ، فمن الواجب أن يوصف أى خصم لسقراط بأنه اجهل الجميع لأنه لا يعلم ، ولكنه لا يعلم أنه لا يعلم !!

وربما ظن القارئ أن النتيجة السابقتين مقصودتان ، أى أن أفلاطون تعمد أن يستخلصهما ضمنا ، وإن لم يكن قد قال بهما صراحة . ولكن كل الدلائل تدل على أن هذه مسألة تناقض داخل في المنهج الأفلاطوني ذاته :

١ — ذلك لأن المفروض أن شخصية سقراط جامعة للفضائل الأخلاقية ، أى أنه منزّه عن النفاق والغرور . صحيح أنه يصحح معلومات الخصم ، ولكنه لا يعتمد اذلاله أو التنكيل به أو زيادة جهله — على حين أن سقراط كما نراه بالفعل يتواضع تواضعا كاذبا ، ويعمل على زيادة اغراق خصمه في الجهل حين يوهمه بأنه مصدر كل جديد في المناقشة .

٢ — وقد صرح أفلاطون نفسه بأن منهج سقراط هو التهكم والتوليد . والمقصود بالتوليد بطبيعة الحال هو استخلاص الحقيقة الكامنة في داخل الخصم ذاته ، والتي ينطوى عليها عقله وإن كان يفسدها نوع من الضباب الذي يمكن تبديده بالتوجيه السليم . ولكننا اذا أدركنا أن الخصم في واقع الأمر سلبى تماما ، وأن سقراط هو الذي يقوم بكل شيء ، وهو الذي يتحمل عبء كشف الحقيقة كاملا ، لتبين لنا أن منهج سقراط الأفلاطوني لم يكن هو التهكم والتوليد ، بل هو التهكم والمزيد من التهكم (وذلك حين يوهم خصمه بأن ما أتى اليه من سقراط إنما تولد من داخله) .

٣ - والدليل القاطع على أن أفلاطون كان يأخذ هذا المنهج السقراطي الأصلي مأخذ الجد ، هو أنه بنى عليه نظرية من أكبر وأهم نظرياته ، وهي نظرية « التذكر » . ففي هذه النظرية تعد كل معرفة نوعاً من التذكر لحقيقة كانت كائنة في الدهن ، ولكنها نسبت بعد أن غلفها ظلام الاهتمام بالأمور الجزئية والمشاكل اليومية لهذه الحياة . وكل ما على الدهن في هذه الحالة هو أن يبدد الظلام المحيط بالحقيقة ، لكي تتكشف هذه واضحة ناصعة . وقد ربط أفلاطون بين طريقة سقراط في « التوليد » ، وبين كشف هذه الحقيقة الكائنة في كل ذهن . فإذا افترضنا أن التوليد السقراطي لم يكن في حقيقته توليداً بأي معنى من المعاني ، وأن منهج سقراط الأفلاطوني كان يتضمن تلقينا مباشراً للمعلومات خارجية ، أو إيحاء غير مباشر بمعلومات خارجية أيضاً ، إلا يكون لنا الحق عندئذ في أن نشك في قيمة نظرية التذكر بأسرها ؟ أن النظرية ، بالطبع ، لقد تقدمت انتقادات حاسمة من وجهة نظر علم النفس ونظرية المعرفة بل والميتافيزيقا الحديثة أيضاً ، ولكن الانتقال الذي نوجهه إليها الآن مستمد من منطقها الداخلي ذاته ، ومما تحمله في طياتها من تناقض : فهي تفترض صحة منهج التوليد ، بحيث أنه إذا افترضنا لهذا المنهج ، أو عدم قدرته على تحقيق ما ينسب له نفسه ، وعجزه الواضح عن بلوغ أهدافه في المحاورات الأفلاطونية ، لكان في ذلك هدم لأهم الأسس التي ترتكز عليها نظرية التذكر .

وعلى أية حال فقد كان هدفنا الرئيسي من الكلام عن نظرية التذكر ، هو الإشارة إلى أن أفلاطون قد أخذ منهجه هذا مأخذ الجد ، بدليل بنائه هذه النظرية على أساسه . فهو لم يتصور على الإطلاق أن هذا المنهج يمكن أن يناقض نفسه ، ويؤدي إلى عكس الأفراض المقصودة منه ، إذا استخدم في محاورات مكتوبة أو مؤلفة ، من ذلك النوع الذي تمثله محاورات « الجمهورية » تمثيلاً صادقاً .

المفاهيم الأفلاطونية :

من الواضح ، في ضوء معالجتنا السابقة للمنهج الأفلاطوني ، (أو السقراطي الأفلاطوني) ، أن هذا المنهج لا يحقق الأفراض المقصودة منه ، أو التي جرت العادة بين الشراح على أن ينسبوا إليه ، بل أنه في أحيان كثيرة يحقق أفراضاً مضادة لتلك التي تنسب إليه عادة .

والامر الذى نود أن نشير اليه في هذا الجزء من بحثنا لهذا المنهج ، هو أن هناك غرضاً آخر كان المنهج الأفلاطونى يهدف أساساً الى تحقيقه - وأعنى به محاربة المنهج السفسطائى فى الجدل - أخفق أفلاطون فى تحقيقه على الصورة التى أراد اقتناعنا بها .

فالسفسطائية ، كما أرادنا أفلاطون أن نفهمها ، هى طريقة فى الجدل تتوصل الى نتائج غريبة عن طريق المغالطة . والمغالطة استخدام غير مشروع للألفاظ والتركيبات اللغوية ، يخرج بها عن حدود معانيها ووظائفها الأصلية ، ويؤدى - بالتالى - الى جعل الاستدلال فاسداً . وتبعاً للطريقة التى صور بها أفلاطون مختلف السفسطائيين ، فقد كان هؤلاء مغالطين فى كل الأحوال ، على حين أن مهمة سقراط كانت اظهار عنصر المغالطة فى جدلهم ، والعودة بالجدل الى طابعه المنطقى السليم ، الذى يكون فيه أداة لكشف الحقائق لا لاختفائها أو تشويهاها .

ومع ذلك فانى اعتقد أن السفسطائية ، بأوصافها هذه ، لم تكن ظاهرة عارضة فى التفكير اليونانى ، قضى عليها سقراط أو أفلاطون بسهولة ، وانما كانت ظاهرة متغلغلة فى صميم الفكر الفلسفى اليونانى ، ومنه تسربت الى الفكر الفلسفى بوجه عام . ولا جدال فى أن هذا تعميم شديد الخطورة ، لا ينبغى أن يساق بهذه البساطة دون تقديم الأدلة عليه . ومع ذلك فإن المقام لا يتسع هنا الا للحديث عن العنصر السفسطائى فى تفكير أفلاطون وحده ، بل فى تفكيره من خلال محاوره واحدة هى « الجمهورية » . وقد يرى القارئ أن النتائج التى نتوصل اليها بشأن هذه المحاور لا تصلح للانطباق على فلسفة أفلاطون بوجه عام ، وبالتالى على الفلسفة بأسرها . ومع ذلك ففى اعتقادى أن الأهمية الرئيسية لمحاور « الجمهورية » فى تفكير أفلاطون تجعل عملية التعميم الأولى هينة الى حد ما ، لا سيما وأن أوجه الشبه بين منهج هذه المحاور ومنهج غيرها من المحاورات أمر لا يصعب إثباته .

فلنحاول إذن أن نثبت قضيتنا السابقة بالنسبة الى محاوره « الجمهورية » بضرب أمثلة للمغالطات الأفلاطونية فيها . وعلى الرغم من أن هذه الأمثلة لن تكون شاملة لكل ما فى المحاور من مغالطات ، فسوف نتوسع فيها الى الحد الذى يكفى لاقتناع القارئ بهذه الفكرة التى قد تبدو له غريبة لأول وهلة ، وهى أن فى الأفلاطونية بالضرورة عنصراً من السفسطائية .

١ - فمبدأ بداية المحاوره ، تظهر المغالطات فى تنفيذ سقراط لتعريفات العدالة . فعندما يقترح أول تعريف للعدالة ، وهو أنها الصدق فى القول

والوفاء بالدين ، يكون التنفيذ هو : لا ينبغي أن أوفى بدينى - إذا كان سلاحا - . لشخص كان عاقلا ثم أصابه الجنون ، كما لا يمكننى أن أصدق شخصا كهذا القول (٢٣١) . ومع ذلك فقد كان فى وسع محدثه أن يرد بقوله أن معنى الدين ذاته ينتفى فى حالة كهذه ، عندما يطرأ مثل هذا التغير الأساسى على صاحب الدين .

ويلجأ سقراط الى نفس الطريقة فى تنفيذ التعريف الثانى ، وهو : العدالة إعطاء كل ذى حق حقه (٢٣١) ، فيقول باستحالة رد ودیعة السلاح الى شخص أصبح مخبولا ، مع أن الودیعة حق لصاحبها . فقد كان من الممكن الرد عليه بأن هذا لم يعد صاحبها ، وبأن ردها اليه لا يعد حقا له بعد كل ما لحق به من التغير ، وبأن الطفل الوريث ، وأن تكن ثروته حقا له ، لا يتسلم ثروته بنفسه ، الخ . وبالاختصار ، فهناك مغالطة فى استخدام كلمة « حق » فى هذا الصدد على الأقل ، ومع ذلك فان سقراطا يعضى فى هذه المغالطة ، ويقبلها المستمعون اليه بسداجة .

٢ - وبعد المغالطة السابقة بقليل ، يقول سقراط أن أقدر الناس على تسديد الضربات فى الملائكة هو أقدرهم على تجنبها ، وأقدر القواد على سرقة خطط الأعداء هو أقدرهم على حماية جيشه . ومن ذلك يستنتج أن أقدر الناس على حفظ الشيء هو أقدرهم على سرقة (٢٣٢-٢٣٤) . والمغالطة الواضحة هنا هى أن النتيجة تتعلق « بنفس الشيء » ، على حين أن الكلام فى حالة القائد ينصب على خطط الأعداء من جهة ، وعلى حماية الجيش من جهة أخرى . وعلى ذلك يكون الاستنتاج النهائى ، القائل أن العادل إذا كان قادرا على حفظ المال ، كان أيضا قادرا على سرقة هو استنتاج واضح البطلان .

٣ - وفى الكتاب الثانى (٢٧٦) يعرض افلاطون رايه القائل أن الحارس ، فى الدولة ، ينبغي أن يجمع بين صفة الحكمة وصفة الحماسة الفياضة ، ويرى أن الكلب يجمع بين هاتين الصفتين معا ، إذ أن « الكلب يثور كلما رأى شخصا غريبا ، وأن لم ينله منه أى أذى ، على حين أنه يرحب بمن يعرفه ، حتى لو لم يتلق منه أى خير .. ولا جدال فى أن هذه صفة طيبة ، بل هى صفة الفيلسوف الحق .. لأنه لا يميز صديقه من عدوه إلا على أساس المعرفة أو عدم المعرفة وحدهما . وأظنك ترى معنى أن حيوانا يميز ما يحبه مما يكرهه بمقياس المعرفة والجهل ، لا بد أن يكون من محبى المعرفة والعلم .. ولا شك أن محبة المعرفة ومحبة الحكمة ، أى الفلسفة ، شيء واحد » .

وواضح ان المغالطة هنا تنصب على معنى كلمة « المعرفة » ، اذ ان القول بان الكلب يسلك نحو اصدقائه واعدائه على اساس المعرفة وعدم المعرفة ، ينطوى على استخدام لكلمة « المعرفة » يختلف تماما عن ذلك الذى تقصده فى مجال العلم البشرى . فما يسمى بالمعرفة لدى الكلب هو سلوك آلى بحث ، مبنى على ارتباطات عضوية وحسية معينة ، ولا علاقة له ابدا بالمعرفة الأخرى .

ومن الجائز جدا أن يكون سقراط قصد الدعابة بهذا التشبيه ، لأن من المحال أن يكون مقصده هو القول ان الكلب فيلسوف . ومع ذلك فان « اديمانتوس » لا يتنبه الى المغالطة الموجودة - وهذا هو المهم فى الأمر - وانما يؤمن على استنتاج سقراط بطريقة لا تخلو من البلاهة ، فيقول (ردا على القول بان الكلب لابد أن يكون من محبى المعرفة والعلم) « ان الأمر لا يمكن أن يكون على خلاف ذلك ! » (ولنلاحظ ان هذا هو نفسه اديمانتوس الذى قدم الينا فى بداية الكتاب الثانى خطابا بليغا حكيما تقمص فيه شخصية المدافعين من الظلم وعبر عن آرائهم بكل اقتدار) .

٤ - ويضع سقراط فى أواخر الكتاب الثانى قاعدة عامة تنص على ان « الأشياء حين تكون فى أحسن أحوالها تكون هى الأقل تعرضا للتغير أو التحول نتيجة لتأثير شيء خارجى . اعنى مثلاً ان أصح الأجسام وأقواها هى أقلها تأثراً بأنواع اللحوم والمشروبات والمجهود ، وأن أصلب النباتات هى أقلها تأثراً بالرياح .. الخ » (٣٨٠) وهنا مغالطة واضحة ، لأن الحكم السابق قد يسرى على أشياء معينة ، ولكنه لا يمكن أن يكون حكماً عاماً على هذه الصورة : فمن الممكن جداً أن يكون أفضل الأشياء ، فى مجال معين ، هو أكثرها تأثراً بما هو خارج عنه ، وأشدّها تعرضاً للتغير ، اذ أن أفضل عين هى أشدّ العيون تأثراً بالضوء وحساسية له ، على حين أن العين غير المبصرة لا تتأثر به على الإطلاق ، وأفضل أجهزة الاستقبال هو أكثرها تأثراً بالموجات الصوتية ، الخ .

ومن الواضح ، فى حالة هذه المغالطة ، أن افلاطون يتأثر بمبدأ ميتافيزيقى أثير لديه ، وهو المبدأ القائل ان الثبات خير والتغير شر ، ويحاول تطبيقه قسراً على مجال الأمور الواقعية .

٥ - وفى الكتاب الثالث يكرر افلاطون مغالطة معاللة السابقة ، فيقول : « فى الموسيقى يؤدى التنوع الى الفساد ، وفى الجسم رأبناهُ يؤدى الى المرض ، أما البساطة فهى ، على عكس ذلك ، تؤدى فى الموسيقى الى غرس فضيلة الامتدال فى النفس ، كما تؤدى بساطة الرياضة الى بقاء

الجسم صحيحا » . (٤.٤) . هذه المغالطة تطبق للبدا السابق ، القائل أن التغير والكثرة شر وفساد ، والثبات والوحدة خير- وصلاح ، على مجال الموسيقى والرياضة البدنية . وقد يكون هذا المبدأ صحيحا في حالة الرياضة البدنية ، لأن الأنواع المعقدة من الأغذية (كما أشار أفلاطون قبل ذلك) تلحق الضرر بالجسم . ولكن تشبيه بساطة التغذية أو طريقة تربية البدن ببساطة الموسيقى فيه مغالطة واضحة ، نستطيع أن ندركها في مصرونا الحديثة بوضوح ، حيث لا يرتبط جمال الموسيقى ببساطتها على الإطلاق ، إذ قد يكون التمتع أحيانا مقياسا من مقاييس الجمال الفني في الموسيقى .

٦ - وفي الكتاب الخامس « يقنع » سقراط سامعيه بأن على المحاربين أن يصطحبوا معهم أبناءهم إلى ميدان القتال ، ويستعينوا بهم في أمور الحرب ، حتى يتدرب هؤلاء الأبناء على فنون الحرب منذ حداثتهم . ووسيلته إلى هذا « الاقتناع » هي القول أن صانع الفخار يجعل ابنه يشاهده وبراقبه ويساعده قبل أن يتعلم صنعه ، فهل يكون المحارب أقل حرصا على مستقبل ابنه من صانع الفخار ؟ (٤٦٦ - ٤٦٧) ومع ذلك فالتشبيه فاسد تماما ، إذ أن صنعة الحرب - أعنى صنعة القتل - شيء يختلف كل الاختلاف عن جميع الحرف الأخرى ، ولا يمكن أن يعد اصطحاب المحارب لابنه معه « حرصا » على مستقبله ، بل قد يكون فيه قضاء عليه .

٧ - وفي الكتاب العاشر (٦٠٨ - ٦٠٩) ، يبرهن أفلاطون على خلود النفس ، فيقول أن عنصر الشر في الإنسان هو ما يدمره ، والخير هو الذي يحفظه ، وشر كل شيء هو الذي يهلكه (كالمرض في الجسم) ، على حين أن خير لا يمكن أن يهلكه . وعلى ذلك فإن النفس ، التي هي المبدأ الخير في الإنسان ، لا تهلك أو تغنى .

وبغض النظر عما تحتشد به هذه الحجة من مسلمة غير مؤكدة ، كالوجود الجوهرى للنفس ، وكون النفس هي المبدأ الخير في الإنسان ، فإن فيها مغالطتين ظاهرتين على الأقل : الأولى هي تأكيد أن خير أى شيء لا يهلكه ، وهو تأكيد باطل ، لأن الخير في المصباح ، مثلا ، هو النور ، واستمرار الانارة يهلك المصباح ، وقل مثل هذا من الوف الأشياء الأخرى . والمغالطة الثانية هي الانتقال من الشر والدمار المعنوي ، إلى الشر والدمار المادى (وهو المرض في الجسم) ، دون أن يحس القارئ بهذا الانتقال لأن الألفاظ المستخدمة في العاليتين واحدة .

هذه الأمثلة - التي يمكن مضاعفتها مرات متعددة - تكفى لكى نستخلص المظاهر الرئيسية للمغالطة عند افلاطون .

أ - فافلاطون يلجأ الى منهج الإهابة بالحالات الاستثنائية أو الشاذة، لكى يوقع خصمه فى الخطأ . فإذا أورد الخصم حجة تسرى على تسعة وتسعين فى المائة من الحالات ، فندها سقراط بتركيز كلامه على الواحد فى المائة الباقى : كالكلام من العاقل الذى أصبح مجنونة فلا يستحق أن ترد اليه وديعة السلاح . وقد أصبح « منهج الحالات الشاذة » هذا مألوفاً بين الفلاسفة منذ ذلك الحين ، وهو يكون جزءاً أساساً من ذلك الجهاز النقدي الذى يستخذه الفلاسفة ضد خصومهم من أجل القاء ظل من الشك على آراء قد تكون نسبة الصحة فيها طافية . ومع ذلك فليست هذه بالطريقة السليمة فى النقاش ، بدليل أن العلم لا يلجأ إليها : ففى كثير من الأحيان يعبر العالم عن قوانينه بقوله : « فى الظروف العادية يكون كذا وكذا ... » وهو تحفظ يقطع الطريق تماماً على حجة الاستثناء أو الحالات الشاذة .

ب - ويعتمد افلاطون أيضاً على الاستخدام غير الكامل للمنهج الاستقرائى : فهو يذكر مجموعة من الأمثلة ، ويصل منها الى نتيجة عامة . وفى معظم الأحيان تكون هذه الأمثلة غير كافية على الإطلاق لتكوين استقراء سليم ، أو للوصول الى قاعدة عامة .

ج - ومن أكثر وسائل المغالطة شيوعاً فى تفكير افلاطون ، اتباع منهج التمثيل أو التشبيه : كتشبيه المحارب بصانع الفخار فى المثل رقم (٦) من قبل ، أو تشبيه الحاكم بالطبيب ، أو براعى الغنم ، وهى تشبيهات تتكرر مراراً فى محاوراة الجمهورية . ففى حالات التشبيه هذه يكون من السهل دائماً مغالطة الخصم الذى لا ينتبه الى الاختلافات الدقيقة بين طرفى التشبيه ، والى أن الحجة لا تعدو أن تكون « قياساً مع الفارق » . ولما كان افلاطون كاتباً ذا أسلوب أدبى حى ، فقد حفلت كتاباته بهذا النوع من التشبيهات ، الذى كان ياجأ اليه على الدوام فى البات آرائه وإقناع قرائه أو مستمعيه بها . واستطيع أن أقول - دون خوف من الزلل - أن نسبة الحالات الباطلة فى طريقة التمثيل هذه تفوق بكثير نسبة الحالات الصحيحة .

د - ومن الوسائل الأخرى التى قد تكون أكثر خفاءً من السابقة ، وأن لم تكن تقل عنها خطورة ، القيام باستدلال طويل ذى مراحل متعددة ، يتسرب الخطأ اليه بسيطاً فى أول الأمر ، ثم يستفحل تدريجياً حتى ينتهى

الأمر الى نتيجة باطلة تماما ، يفاجأ القارئ بها في نهاية الاستدلال ، ولا يدري كيف استطاع كاتب المحاوراة أن يقوده الى نتيجة كهذه دون أن يشعر . ومن أمثلة هذه الطريقة في المغالطة ، تلك الحجة الطويلة (٦٠) - (٦٢) التي أراد بها أفلاطون أن يثبت أن شيوعية النساء والأطفال هي أفضل القواعد التي يبنى عليها النظام الاجتماعي في الدولة . فهو يقدم سلسلة طويلة من الاستدلالات ، تتسرب المغالطة اليها دون أن يشعر القارئ ، ويتسع نطاقها بالتدرج حتى تؤدي في النهاية الى النتيجة الممتنة المعروفة .



فما هو موقف شراح أفلاطون من هذه المغالطات ؟ من الملاحظ أولا أن معظم الشراح يتنبهون الى مغالطات الكتاب الأول من « الجمهورية » وحده ، ويركزون اهتمامهم عليها ، نظرا الى ما فيها من طابع واضح صارخ ، ويذهب البعض منهم الى القول بأن الكتاب الأول قد ألف في تاريخ سابق لتاريخ بقية المحاوراة ، نظرا الى ضعف تركيبه الاستدلالي . غير أن النماذج التي أوردناها من قبل للمغالطات كفيلة باقناعنا بأن المغالطة لم تكن تقتصر على الكتاب الأول ، بل أن لكل كتب المحاوراة نصيبها من هذه المغالطات ، مما يدل على أن الظاهرة تنتمي الى طبيعة التفكير الأفلاطوني نفسه .

وقد أشار باحث قريب العهد (١) الى ميل كثير من الشراح الى تأويل المغالطات الأفلاطونية على نحو يقال معه أنها مقصودة ، فنبه الى أن هذا التأويل جزء من الصورة التي يكونها هؤلاء الشراح عن أفلاطون بوصفه مفكرا يعلو على مستوى البشر ، ولا يمكن أن يتسرب الخطأ الى تفكيره . وهو يشير الى رأى بعض الشراح القائل أن مغالطات الكتاب الأول من الجمهورية قد قصد منها اختبار محدث سقراط (وهو بوليمارخوس) ، بحيث أنه إذا انفضح أن بوليمارخوس لم يفهم المغالطة ولم يكتشفها ، كان معنى ذلك أن الحجة كلها قد فاته ، وبذلك تكون المغالطة وسيلة لكشف الخصم ذاته . ويرد هذا الباحث على ذلك التفسير قائلا أنه يفترض أن قارئ أفلاطون سيهتدى الى المغالطة بمجرد اطلاعه عليها ، مع أنه كان من المستحيل على القارئ المعاصر لأفلاطون أن يكتشف أمثال هذه

(١) L.M. Crombie : An Examination of Plato's Doctrines. London (Routledge and Kegan Paul) 1962. Vol. I, p. 24.

المغالطات ، وبالتالي لم يكن من الممكن أن يتساءل عن مقصد أفلاطون منها ، أو يدرك أن هذا المقصد هو كشف عجز الخصم .

ونحن نتفق مع هذا الرأي القائل أن المغالطة لم تكن وسيلة متعمدة لكشف الخصم ، ولكننا لا نتفق مع التعليل المقدم لهذه الظاهرة : وهو أن أفلاطون لم تكن لديه فكرة عن قواعد الاستدلال الشكلي ، وبالتالي عن تلك القواعد التي تؤدي مخالفتها إلى وقوع الفكر في المغالطات (١) . هذا التعليل ينبئ ، في رأينا ، أن يرفض بشدة ، وذلك لعدة أسباب : (١) أولها أنه ينطوي ضمنا على الاعتقاد بأن معرفة قواعد الاستدلال الشكلي هي التي تعصم الفكر من الخطأ ، مع أن القدرة على التفكير السليم بدون معرفة هذه القواعد أمر معروف لا يحتاج إلى أية إشارة خاصة . (٢) وإذا كان صحيحا أن الفكر يمكن أن يمارس بطريقة سليمة دون معرفة بقواعد الاستدلال الشكلي ، فإن من الصحيح أيضا أنه ، إذا شاء معرفة هذه القواعد ، قلن يحتاج منها لتجنب المغالطة إلا لعدد ضئيل جدا من القواعد ، التي تدور حول مبدأ التناقض ومجموعة قليلة من المبادئ الأساسية الأخرى . (٣) ويستطيع المرء ، إذا قرأ محاورات الجمهورية قراءة فاحصة ، أن يدرك أن أفلاطون كان متنبها ، عن وعي ، إلى هذه المجموعة الرئيسية من المبادئ ، التي ينبئ التزامها للحيلولة دون وقوع الفكر في الزلل ، بل أنه صرح بها تصريحاً وإعياً . فهو يعبر عن قانون التناقض تعبيراً دقيقاً إذ يقول : « من الجلي أن نفس الشيء لا يمكن أن يفعل أو يفعل في جزء واحد منه بطريقتين متضادتين في آن واحد ، وبالنسبة إلى موضوع واحد » . (٤٣٦) ولو كان أفلاطون قد التزم هذه القاعدة على الدوام لخلت محاوراته من الجزء الأكبر مما فيها من مغالطات . بل أنه ينبه محدثه ، في موضع قريب من الموضع السابق ، إلى ضرورة التحليل الدقيق لعناصر كل قضية ، حتى يتبين أن كانت متسقة مع ذاتها أم لا ، فيقول : « الحق أن لممارسة الجدل .. تأثيراً فريداً في الناس .. لأنهم كثيراً ما يدخلون دون وعي في مناقشات يتخيلون أنها مجادلات عقلية ، مع أنها ليست إلا ثرثرة ، وذلك لعجزهم عن أن يدرسوا موضوعهم بتقسيمه تبعاً لفروعه المختلفة ، ولتعلقهم بالألفاظ في محاولتهم إيقاع محدثهم في التناقض » . (٤٥٤) . وفي هذه الحالة أيضاً يردد أفلاطون مقبلاً لو كان قد طبقه لتجنب كثيراً من المغالطات التي تميزت بها طريقته في الجدل .

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٥ - ٢٦ .

وهناك باحثون آخرون يرون أن أفلاطون كان يعتمد المغالطة والتلاعب بالالفاظ (في الكتاب الأول) ، أى أن ذلك كان جزءا من البناء الدرامى للمحاورة (١) . وقد يكون الغرض من ذلك مجرد الدعاية ، أو إثارة الخصم . ومن الواضح أن هذا التحليل لا ينطبق على الكتب التسعة التى تلى الكتاب الأول ، حيث لا تسمع جدية المناقشة بافتراض تحليل كهذا . على أن الكتاب الأول بدوره ، فى اعتقادى ، لا يسمح بقبول هذا التحليل :

فلنتأمل تلك اللحظة الدرامية البديعة التى شهدت تدخل ثراسيماخوس فى المناقشة (فى أواسط الكتاب الأول) . فقد كان سقراط فى الجزء السابق قد أورد فى مناقشته مغالطات متعددة ، ولكنه استطاع أن يقهر خصمه على أية حال . غير أن ثراسيماخوس ، الذى ظل غضبه يتعاظم طوال المناقشة السابقة ، تدخل فجأة ، بصورة بلغت من العنف حدا جعل لسان سقراط ينعقد ربما ، وأخذ يكيل الاتهامات لسقراط ومحلته . فى هذه اللحظة كان سقراط - كما يؤكد لنا هو ذاته فى المحاورة - فى حالة رعب حقيقى . وما دام الاتهام الرئيسى الذى وجهه إليه ثراسيماخوس هو التلاعب بالالفاظ ، فالمفروض أن يكف - وهو فى حالة الرعب - عن المغالطة اللفظية ، وذلك حرصا منه على حياته على الأقل . ومع ذلك فإن أول حجة رد بها على ثراسيماخوس الشرس ، الذى كان فى سورة غضبه ، كانت فيها مغالطة ! فسقراط يقول (وهو يرتعد) انه ، هو بوليمارخوس ، لا يجامل كل منهما الآخر لأنهما لو كانا يبحثان من قطعة من الذهب لما جامل أحدهما الآخر ، بحيث يضيع على نفسه فرصة الثور عليها - فما بالك وهما يبحثان عن العدالة ، التى هى أنفس كثيرا من الذهب ؟ والمغالطة فى هذه الحجة واضحة ، لأنه يشبه قيمة معنوية أو روحية - كالعدالة - بقيمة مادية كالذهب ، ويتلاعب بلفظ « النقيس » ، ولأن الذهب ، كغيره من القيم المادية ، ينقص قدره بالمشاركة ، ومن هنا كان من الضرورى أن يتنافس الناس عليه ، أما العدالة فيزيد قدرها كلما شارك فيها عدد أكبر .

لا شك أن عودة سقراط الى المغالطة فى هذا الموقف العصيب دليل على أنها جزء من تكوينه ، وعلى أنه لا يستطيع أن يخلص ذهنه منها . فحتى لو كانت جميع المغالطات السابقة فى الكتاب الأول مقصودة ، فإن

(١) انظر تليق Chambry فى ص ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من الجزء الأول من ترجمته

لمحاورة الجمهورية ("Les belles lettres") ، باريس ١٩٤٧ .

هذه لا يمكن — بحكم الموقف الذى قيلت فيه — أن تكون متعمدة ، وإنما هى علامة ضعف فى القدرة الاستدلالية فحسب . ومن هنا نجد أن لراسيماخوس كان على حق — الى حد بعيد — حين اتهم سقراط ، بعد قليل (٣٤١) بأنه مغالط .

وخلاصة هذا كله أن منهج أفلاطون كان يحمل فى طياته — الى جانب ما فيه من عناصر ايجابية — عنصر المغالطة ، وأن هذا العنصر يظهر فى محاوراة الجمهورية ، وأن لم يكن من السهل دائما كشفه وسط ذلك الحشد الهائل من الأفكار العميقة التى تحفل بها المحاوراة . ويمكن القول ان أفلاطون قد ترك ، فى هذا الصدد ، طابعه الدائم على الفلسفة ، التى لم تستطع أن تتخلص منذ ذلك الحين من عنصر المغالطة ، وإن كانت مع ذلك قد لقت الانسان مجموعة من أعمق أفكاره وأرفع مبادئه .

موضوع المحادثة

تعقد تركيب محادثة الجمهورية :

تعالج محادثة الجمهورية موضوعات تبلغ من الكثرة حدا دما بعض شراح أفلاطون الى القول بافتقار هذه المحادثة الى التماسك ، وبأنها تتألف من مجموعة من الموضوعات التي أضيف بعضها الى بعض دون وحدة تربط بينها . ومن هؤلاء الشراح « بيرنت Burnet » الذي ذهب الى أن الجزء التعليمي (في الكتابين السادس والسابع) هو الأساس الذي بنيت عليه المحادثة ، على حين أن بقية المحادثة سقراطية لا تمثل آراء أفلاطون الحقيقية . ولكن من الغريب أن شراحا آخرين - منهم « نيلشب Nettleship » - يرون أن هذا الجزء بالذات مقحم على المحادثة ، وأن من الممكن الانتقال من الكتاب الرابع الى الكتاب الثامن دون انقطاع . وفضلا عن ذلك ، فقد أشرنا من قبل الى الرأي الذي يجعل من الكتاب الأول مقدمة مستقلة بذاتها ، نظرا الى اختلاف مستوى البحث وأسلوبه من بقية المحادثة .

هذه الآراء تتركز على بعض الشواهد ، التي تتعلق بعضها بطريقة تفسير الشراح لضمون المحادثة ذاتها ، ويتعلق بعضها الآخر بالاشعارات التي وردت من « الجمهورية » في محاورات أخرى ، ولا سيما في « طيمائوس » ، حيث يعيد أفلاطون تلخيص آرائه في الكتب الأربعة الأولى وجزء من الكتاب الخامس ، دون أن يشير الى نهاية الكتاب الخامس أو الى الكتابين السادس والسابع .

ومن المؤكد أن أي شراح يقول بافتقار المحادثة الى الوحدة ، له بعض العذر في رايه هذا ، إذ أن المحادثة تعالج بالفعل عددا كبيرا من الموضوعات

التي يصعب الربط بينها . بل انها تعالج الموضوع الواحد في مواضع متباعدة على نحو يبدو معه لأول وهلة أن هناك نوعا من التشتت والتباين في وجهة النظر الى هذا الموضوع . ومع ذلك فان النظرة الفاحصة تثبت لنا أن هذا التباين الظاهري انما هو تعبير عن طريقة أفلاطون الخاصة في تناول المسائل بطريقة متدرجة كل في سياقها الخاص ، بحيث لا يتكشف تفكيره كاملا الا بعد انتهاء المحاوراة كلها .

ومن المتفق عليه ، بوجه عام ، أن الموضوعات الرئيسية التي تعالجها المحاوراة في كتبها المختلفة هي :

- ١ - الكتاب الأول : مقدمة في الآراء الشائعة من العدالة .
- ٢ - الكتاب الثاني والثالث والرابع : العدالة في الدولة والفرد .
- ٣ - الكتاب الخامس والسادس والسابع : نظم الدولة المثلى وحكم الفلاسفة .
- ٤ - الكتاب الثامن والتاسع : لدهور المجتمع والفرد .
- ٥ - الكتاب العاشر (حتى ٦٠٨) : الصراع بين الفلسفة والشعر .
- ٦ - الكتاب العاشر (من ٦٠٨ الى النهاية) : مصير الانسان وخلود النفس .

على انه اذا كان هناك اتفاق عام حول هذه الخطوط العريضة أو الموضوعات العامة للمحاوراة ، فان السؤال الأساسي يظل قائما - وأعني به : ما هو الموضوع العام للمحاوراة كلها ، أو ما هو الموضوع الرئيسي فيها ؟ وما الغاية التي استهدفها أفلاطون من كتابة المحاوراة ؟ هذا السؤال كان مثارا لخلافات شديدة بين شراح أفلاطون ، ولا جدال في أن تشعب الأبحاث التي تناولتها المحاوراة قد ساعد على تقوية هذه الخلافات ، إذ أن كلا يستطيع أن يجد في المحاوراة ما يريد . وسوف يتضح لنا ، بعد بحثنا المفصل لهذا الموضوع ، أن كل شارح قد وجد بالفعل في المحاوراة ما أراد ، وانها اتاحت لأذهان المفسرين فرصة رائعة للقيام بعملية « إسقاط » فكري ، يطبع فيه كل منهم على المحاوراة ما يتجه اليه ميله الطبيعي ، أو ما يود هو ذاته أن يكون موضوعا رئيسيا ، لا لفلسفة أفلاطون وحدها ، بل للفلسفة بوجه عام .

صعوبة تصنيف المحاوراة :

من المؤكد أن أية محاولة لتحديد الاتجاه العام لأفلاطون في محاوراة الجمهورية من خلال أفكارنا الحالية ، تصادف صعوبات لا يكاد يكون في

وسع المرء أن يتغلب عليها . فإذا قلنا عن أفلاطون انه كان قبل كل شيء فيلسوفا يرمى الى تأكيد فكرة الثبات والحكمة على التغير ، نظرا الى ميوله الإليجاركية المحافظة ، صادفتنا في هذا الصدد مسألة هامة لا تتمشى مع هذا التصنيف ، وهى دعوة أفلاطون المريحة القاطعة الى زهد الحكام فى المال ، وتأكيدهم على نحو يفوق أى مفكر آخر ، للمبدأ القائل ان الحكم ينبغي أن يكون خدمة لا انتفاعا . وإذا قلنا انه كان فيلسوفا يدعو الى الزهد ، قابلتنا صعوبة أساسية ، هى دعوته الى شيوعية النساء بين أعلى طبقات الدولة ، اعنى طبقة الحراس والفلاسفة . أى أن أفلاطون يطبق هذا المبدأ على أفضل نموذج للانسان فى نظره ، ويجعل للجنس عند هذه الطبقة أهمية تصل الى حد استخدامه حائزا لهم على مزيد من العمل فى أوقات السلم وفى أوقات الحرب بوجه خاص . فأين هذا من فكرة الزهد ، ومن القول ان الجسم مقبرة النفس ؟ وإذا قلنا ان أفلاطون يدعو الى نظام عسكري صارم كنظام اسبرطة - وهو بالفعل قد اقترب من هذه الدعوة الى حد بعيد - صادفتنا عقبة رئيسية هى تأكيد عنصر « الموسيقى » ، أى التربية الأدبية والفنية ، فى التعليم ، ووضعهم نموذجا للانسان المثالى يكون تهذيب العقل والروح أهم العناصر المكونة له . فهو لم يستهدف أبدا تكوين جنس خشن صارم لا يتقن الا فنون القتال ، وإنما استهدف الجمع بين العناية بتدريب البدن والعناية بتهديب النفس ، أى بين قوة الجسد من جهة ، ولطف الحس ورهافة الشعور وقوة العقل من ناحية أخرى .

هكذا يكاد يبدو من المستحيل تحديد موضوع معين ندرج تحته تلك الفلسفة التى عرضها أفلاطون فى محاوره الجمهورية ، فى ضوء التقسيمات الحالية المعروفة للأنماط الفلسفية . ولا جدال فى أن هذه الصعوبة تنعكس بوضوح على التفسيرات التى تقدم لمحاورة الجمهورية ، والتى تبلغ اقدرها من التضاد بندر أن نجد له نظرا فى حالة أى نص فلسفى آخر .

فقد تطرف بعض المفسرين فذهب الى أن أساس محاوره الجمهورية دينى بحث . وحاول « ارويك » Urwick تفسير المحاوره من خلال فكرة الدين ، مؤكدا أن لفظ العدالة Dikaionne لا ينطوى على المعنى السياسى أو الاخلاقى المألوف لدينا ، وإنما هو يحمل معنى التقوى والصالح الدينى ، وأن المحاوره بالتالى بحث دينى من نفس النوع الذى

نلمسه في الفلسفة الهندية ، بل أن علاقة أفلاطون بأستاذه سقراط هي نفس علاقة التمجيد التي تقوم بين المعلم الهندي وتلميذه (١) .

وتطرف مفسرون آخرون في الاتجاه الميتافيزيقي (وهو تطرف أكثر شيوعا من السابق) ، فذهبوا الى أن الاعتبارات الميتافيزيقية النظرية هي الأساس الذي بنيت عليه العناصر الأخلاقية والسياسية في المحاور ، أي أن ما يبدو في محاوره الجمهورية من اهتمام بالجانب العملي ، إنما هو إطار تعمد أفلاطون أن يرسمه ليعرض من خلاله أفكاره الميتافيزيقية التي كان اهتمامه الأكبر منصبا عليها . ولعل أوضح أمثلة هذا الاتجاه « تسلسل Zeller » الذي يقدم لآراء أفلاطون في هذه المحاور تفسيراً تكون الأولوية فيه للاعتبارات النظرية ، ولا تكون الأبحاث العملية سوى نتائج مستمدة من الأفكار النظرية الخالصة . مثال ذلك أن الفكرة Idea تحكم العالم المادي بواسطة النفس ، مثلما تحكم الطبقة العليا في دولة أفلاطون المثالية الطبقة الدنيا (طبقة الصناع والتجار والزراع) بواسطة الطبقة الثانية (المحاربين) . « وكما تنتمي الفكرة Idea الى عالم خالص ، خارج عن مجال الظواهر ، أفكذلك ينسب العقل في الدولة الى طبقة خاصة تعلو على طبقة الشعب . وكما تأتي النفس أو القوة المحركة بوصفها ماهية متحدة بين الفكرة والظاهرة ، فكذلك تقف الطبقة المحاربة التي تنفذ قرارات الفلاسفة الحاكمين بين هؤلاء وبين الشعب . فكل شيء ثابت محدد ، مرتبط بعضه ببعض بعلاقات لا تتغير » (٢) . فهنا نجد أن المسألة تصور كما لو كانت هناك اعتبارات نظرية خالصة ، كبلو الفكرة أو المثال وضرورة التقسيم القاطع بين مجالات الكون ووجوب التوسط بين العالم الأعلى والعالم الأدنى (وهي كما نرى أفكار يظهر فيها الطابع الهيجلي بوضوح) ، هي التي تحكم في آراء أفلاطون السياسية ، أي أن السياسة عنده مجرد تطبيق فرمي « للمذهب » في صورته النظرية الخالصة .

على أن مثل هذا التفسير النظري البحث إذا كان ممكناً في محاورات مثل « بارمنيدس » و « طيماوس » ، فإنه يبدو غير مقبول في محاوره « كالجمهورية » يظهر فيها الطابع العملي بوضوح كامل . فمن الاسراف الشديد القول أن كل ما تضمنته هذه المحاور من أبحاث في موضوع

(١) انظر E.J. Urwick : The Message of Plato. A Reinterpretation : of the "Republic". London (Methuen) 1930.

(٢) انظر تسلسل ، المرجع المذكور من قبل ، ص ١٧٥ .

الدولة المثلى والنظم الاجتماعية والتربية بمراحلها المختلفة انما كان مجرد استطراد خارج عن الموضوع الرئيسى ، او تطبيق للأفكار النظرية فى مجال فرعى ذى أهمية ثانوية . بل ان العكس هو الذى يبدو صحيحا ، أى أن الأفكار النظرية فى المحاور لم تكن الا تبريرات لمواقف عملية كان أفلاطون يؤمن بها ويدعو اليها ويكرس حياته من أجل تحقيقها . وعلى أية حال فان البحث المفصل لهذه المسألة انما هو استباق لامسور ستتكشف تدريجيا خلال هذا الفصل . وحسبنا الآن أن نقول ان التفسير النظرى البحث للمحاورة لا يلقى قبولا الا من أقلية من شراح أفلاطون ، وأن أغلبية هؤلاء الشراح تؤمن بأن هدف المحاور كان فى أساسه عمليا .

على أن القول ان للمحاورة هدفا عمليا يشير بدوره اشكالا جديدا : فهل كان هذا الهدف العلمى فرديا أم اجتماعيا ؟ أو بمباراة أخرى ، هل كان أفلاطون يتجه بمحاوريه هذه الى نشر مبادئ معينة تتعلق بالأخلاق أو التربية الفردية ، أم انه كان يرمى الى التعبير عن آرائه السياسية والبحث فيما ينبغى أن تكون عليه شئون الدولة ؟ الواقع ان الخلاف الرئيسى بين شراح أفلاطون انما ينحصر فى هذه المسألة بعينها ، لا فى المسألة السابقة - امنى مسألة كون المحاوره بحثا نظريا ميتافيزيقيا أم بحثا ذا طابع عملى . فمع اعتراف أغلبية شراح أفلاطون بأن المحاوره عملية فى أساسها ، نراهم يفترون بوضوح فى تحديد ماهية هذا الطابع العلمى ، وهل هو التربية الفردية أم الإصلاح السياسى للدولة . وسوف نعرض كلا من هذين الرايين باستفاضة ، لكى نتوصل من خلال المقارنة بينهما الى ما يمكن أن يقال عن الهدف الحقيقى لهذه المحاوره الرئيسيه .

النفس البشرية بوصفها موضوعا للمحاورة الجمهورية :

فى الكتاب الثانى من المحاوره ، يبدأ أفلاطون بحثه فى الدولة ، أى فى السياسة ، بقوله : « هب أن شخصا قصر النظر طلب اليه أن يقرأ حروفا صغيرة عن بعد ، ثم انباه شخص آخر بأن من الممكن الاهتداء الى نفس هذه الحروف فى مكان آخر بحجم أكبر ، فلا شك فى أنها تكون فرصة رائعة له لكى يبدأ بقراءة الحروف الكبيرة وينتقل منها الى الصغيرة ، ليرى ان كانت مماثلة للأولى أم لا . . . والعذالة ، التى هى موضوع بحثنا ، ان كانت توجد فى الفرد بوصفها فضيلة له ، فانها توجد أيضا فى الدولة . . . واذن ففى الصورة الكبيرة للعذالة يكون من الأسهل علينا ادراكها . لذا أقترح أن نبحث فى طبيعة العذالة أولا كما تبدى

في الدولة ، ثم نببحثها بعد ذلك في الفرد ، فننتقل بذلك من الأكبر الم
الاصغر ، ونقارن بين الاثنين » (٣٦٨) .

وفي نهاية الكتاب التاسع ، اى عند انتهاء حديث أفلاطون الطويل
في السياسة ، يدور بين سقراط وجلوكون الحوار الآتى ، من الانصار
الحكيم ، الذى يعرف كيف ينظم حياته وفقا للخير :

« جلوكون : ولكن اذا كان هذا هدفه ، فلن تكون لديه اية رغبة في
الاشتغال بالسياسة .

سقراط : كلا ، انه سيشتغل قطعا بالسياسة في دولته الباطنة
الخاصة ، وان لم يكن سيشتغل بالسياسة في بلاده ، مالم يكن ذلك
استجابة لنداء من السماء .

جلوكون : لقد فهمت . انك تتحدث عن الدولة التى رسمنا خطتها ،
والتي لا توجد الا في ذهننا ، اذ لست اعتقد انه توجد دولة مثلها في اى
مكان على سطح الأرض .

سقراط : كلا ، ولكن المرء قد يجد في هذا نموذجا في السماء
لن شاء ان يطالعه ، ويبحث مثيله في نفسه بعد تأمله . اما ان هذه الدولة
موجودة في اى مكان او ستوجد بالفعل في اى وقت ، فهذا امر لا اهمية
له ، اذ انه لن يخضع الا لقوانين هذه الدولة وحدها ، لا اية دولة
غيرها » . (٥٩٢) .

واذن ، فبعد المقدمة التى استفراقت الكتاب الاول وجزءا من الكتاب
الثانى ، استهل أفلاطون بحثه الحقيقى في المحاوراة بتشبيه يتضح منه
ان هدفه الحقيقى هو النفس الفردية . وعند انتهاء هذا البحث ، وقبل
الاستطراد الأخير والخاتمة التى يمثلها الكتاب العاشر ، يختم أفلاطون
بحثه الرئيسى بعبارات تكشف بوضوح عن اهتمامه الاساسى بالنفس
الفردية . وفي الحاليتين ، اى في الاستهلال وفي الختام ، يبدو واضحا ان
السياسة لم تكن الا وسيلة لغاية اهم ، هى الوصول بالفرد او بالنفس
البشرية الى ما يريده لهما من كمال .

ففى البلد يبدو كل شيء غامضا مختلطا : نفس بشرية معقدة غاية
التعقيد ، تبدو تصرفاتها على السطح الخارجى بسيطة واضحة المعالم ،
ولكن من وراء هذا الوضوح الظاهر دوافع متضاربة واجاهات ونزعات
متعارضة ، ونسيج معقد من العلاقات المتداخلة المتشابكة - كل ذلك
في فرد واحد او في نفس واحدة . فهل يستنى لنا التعمق في اغوار

هذه النفس ، واستخلاص هذه العلاقات التشابكة والنزعات المتعارضة واحدة بعد الأخرى ؟ ان المهمة تبدو عسيرة ، بل مستحيلة ، اذا حاولنا القيام بها على مستوى الكائن البشرى الواحد ، اذ ان هذا الكائن اُفقد واصغر من أن يتيح لنا دراسة هذه العناصر المركبة الداخلة في تكوينه دراسة واضحة . واذن فلنتأمل صورته المكبرة ، أى المجتمع ، حيث نجد هذه العناصر التى تزدهم بها النفس البشرية وقد ظهرت بمزيد من الوضوح والتميل على نطاق أوسع بكثير ، وحيث يتسنى لنا دراستها وتحليلها بطريقة موضوعية لأنها ماثلة أمامنا وبادية في كل لحظة لأعيننا .

وفي نهاية البحث تكون قد رسمنا النماذج المكبرة ، وأوضحنا الصورة المثلى والصور المشوهة للدولة ، وكل ما علينا هو أن نضع هذه النماذج أمام الفرد ليختار منها ما يشاء ، وفي يقيننا أن الحكيم هو الذى سيختار النموذج الدولة المثلى ، ويحاول أن يرسم خطوط « دولته الباطنة » على أساس هذا النموذج وحده ، الذى هو قائم « فى السماء لمن شاء أن يطالعه ، ويبعث مثله فى نفسه بعد تأمله » . واذن ، فلم يكن المقصود من كل ما قيل عن الدولة ، إصلاح دولة موجودة بالفعل ، أو حتى رسم خطوط دولة مثالية ينبغى أن تقتدى بها الدول القائمة ، وانما كان المقصود من كل ذلك عملية التكبير التى أشار إليها أفلاطون فى البداية ، بحيث يجد الفرد أمامه صورة موضوعية موسعة مكبرة لنفسه وقد انطبعت على العالم الخارجى . ومن هنا فلا أهمية لتحقيق هذه الدولة أو عدم تحقيقها فى الواقع ، اذ أنها النموذج يوضع للفرد ، لا للمجتمعات أو حكائما أو مشرعيا . انها ، بالاختصار ، دستور للنفس البشرية الفردية ، لا للدولة .

ليس من المستغرب إذن ، اذا كان أفلاطون قد بدأ بحثه الطويل فى السياسة وختمه بمثل هذه الأقوال التى يؤكد فيها أن السياسة لم تكن عنده الا وسيلة لغاية تتجاوزها ، وهى تربية النفس البشرية ، أن نجد مجموعة من أكبر شراح أفلاطون يؤكد أفرادها أن محاوراة الجمهورية لم تكن سياسية ، وانما كانت فى أساسها محاوراة أخلاقية أو تربوية .

ففى رأى « تيلور A.B. Taylor » أن السياسة - فى محاوراة الجمهورية - مبنية على الأخلاق ، لا العكس . والسؤال الأول الذى يثار فى المحاوراة ، ويجاب عنه فى ختامها ، هو سؤال أخلاقى بالمعنى الدقيق ، وأعنى به : ما هى قاعدة الخير التى يتعين على الإنسان أن ينظم حياته وفقا لها ؟ وهو يرى أن من الأمور ذات الدلالة الواضحة أن تبدأ المحاوراة بملاحظات كهل عن الاقتراب من الموت والخوف مما يأتى بعده ، وتنتهى

باسطورة عن الحساب والمصير الأزلى ، ويؤكد أن السؤال الرئيسى فيها هو : كيف يصل الانسان الى الخلاص الأزلى أو تضيع عليه فرصة هذا الخلاص ؟ ومن ذلك يستنتج أن المحاوره « أخرى » *other-worldly* . ولكن لا بد من أجل بلوغ هذا الهدف الأخرى ، أن يستعان بوسائل تحقق للانسان السعادة الدائمة ، وأهم هذه الوسائل التعليم . أما السياسة فدورها ثانوى ، أو تابع للأخلاق والتربية : إذ إن الانسان الذى وصل الى حالة الفبة والسعادة الحقيقية لابد أن يكون مبشرا للجماعة بأسرها ، ولا تكتمل رسالته إلا اذا عمل على تحقيقها بين الناس جميعا ، وهنا فقط يأتى دور السياسة (١) . ومن ذلك ينتهى تيلور الى النتيجة الآتية : « الأرجح أننا سنخطئ الفهم لو تخيلنا - كما تخيل البعض بالفعل - أن سقراط وأفلاطون يقترح جددا دستورا جديدا لأثينا . وسيكون خطأنا أعظم لو تخيلنا أن أحدهما كان يقر ادخال الدستور الجديد عن طريق الثورة فى مجتمع غير متاهب له على الاطلاق . وأقصى ما يمكننا أن نقوله عن أى من الاقتراحات المفصلة التى تتضمنها محاوره الجمهورية هو أن أفلاطون يقدمها على أنها هى ما يرى سقراط أنه ما يتفق الى أقصى حد مع الطبيعة الاخلاقية للانسان ، وما نستطيع بالتالى أن نتوقع تحقيقه بصورة تقريبية فى مجتمع سليم الأوضاع (٢) » .

ويتخذ « نلتشيب *Nettleship* » موقفا محاللا ، إذ يؤكد أن أفلاطون يحلل النفس البشرية ، فى هذه المحاوره ، بطريق غير مباشر ، أى أنه يطلها بادئا بالمجتمع البشرى ، ومنثملا من هذا المجتمع الى الفرد . ذلك لأن من الممكن اظهار العناصر الخفية الدقيقة للطبيعة البشرية على السطح الخارجى من خلال التيارات والاتجاهات العامة التى تسير عليها الدولة ، والتى لا تعدو أن تكون تعبيراً عن مبادئ باطنة فى النفس البشرية (٣) .

وبحرص « لا شير - رى » على تأكيد أسبقية العامل الأخلاقى الفردى على العامل السياسى فى تفكير أفلاطون ، فيذهب الى أن الهدف الرئيسى لأفلاطون هو وضع فن رفيع لتدبير شئون النفس ، يتسع بحيث يشمل تدبير شئون الدولة بدورها . وبعبارة أخرى ، فالبحت فى الدولة عند أفلاطون ليس مقصودا لذاته على الاطلاق . « فالدولة دائما

(١) A.E. Taylor : *Plato, the Man and his Work*. New York (Meridian Books) 1956. p. 265-266.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

(٣) Nettleship : *The Theory of Education* ... p. 3-4.

في نظره - ومن وجهتي نظر ما هو كائن وما ينبغي أن يكون في آن واحد - وسيلة لا غاية ، تخضع في حالاتها المختلفة لخدمة القوة العاقلة أو القوة الغضبية أو الشهوات ، أى ليمول النفوس الفردية وأمانيتها . ومن هذه النفوس الفردية تستمد أصلها ، وهى لا يمكن أن تكون بالنسبة إليها سوى أداة . فلا يمكن أن تكون الدولة موضوعا محددا معطى مباشرة للسياسة ، بل يتعين على السياسة أن تتجاوز حدود الدولة ، ولتلمس مبدأ نهائيا يوجهها في مثل أعلى من الكمال الشخصى . فالسياسة تنطوى بالضرورة على نظرة معينة الى المصير الإنسانى ، ولا يمكن أن يكون لها ، من خلال تنظيم المدينة ، أى هدف سوى تحقيق هذا المصير (١) .

على أن الكمال الأخلاقى لا يتحقق الا بالتربية السليمة . وقد مرض أفلاطون في « الجمهورية » نظاما مفصلا للتربية ، وربطه بالأخلاق ربطا محكما ، ومن هنا فان مجموعة من اكبر شراح أفلاطون قد ذهبوا الى أن التربية على التخصيص هى الهدف الرئيسى للمحاورة . ولعل أبرز هؤلاء الشراح « ويجر Jager » الذى جعل من فكرة التربية محورا لتفسير فلسفة أفلاطون كلها ، ومحاورة الجمهورية بوجه خاص . فكل الأبحاث السياسية التى تضمنتها المحاورة ، وضمنها مناقشة الأنواع المختلفة للفساد ، وأسباب انحلالها ، تستهدف آخر الأمر غاية تربية ، وما هى الا مراحل في الطريق الطويل الذى يؤدى الى اقامة « الدولة الموجودة في داخلنا » ، وإلى تحقيق أرفع أنواع الشخصية الإنسانية ، وهو الفيلسوف . فالمحاورة كلها تدور حول موضوع « التربية » ، أو تنمية المثل الحضارية ، وهو المعنى الأقرب للفظ *Paideia* كما يستخدمه « ويجر » في كتابه الكبير الذى يحمل هذا الاسم . ويوضح ويجر وجهة نظره فيقول : « قد نطن لأول وهلة أن أفلاطون كان يهتم قبل كل شيء بتأسيس دولة مثلى ، تحكمها صفة مختارة ، وكان يخضع الأخلاق والتربية لهذه الغاية . ولكننا عندما ندرس المحاورة ، يظهر لنا بوضوح كامل أن ما كان يرمى اليه عكس ذلك . فهو يبنى السياسة على الأخلاق ، ليس فقط لأن من المعتم عليه أن يبدأ الإصلاح السياسى بتعليم الناس كيف يسلكون ، بل لانه يؤمن بأن مبدأ السلوك الذى يرشد المجتمع والدولة هو نفسه الذى يرشد الفرد في سلوكه الأخلاقى . فالدولة المثلى في نظر أفلاطون ليست الا الاطر الأمثل للحياة الخيرة ، وهو الاطر

(١) P. Lachize-Rey : Les idées morales, sociales et politiques de Platon. Paris (Vrin) 1951, p. 119-120.

الذى يتيح للشخصية الانسانية أن تنمو داخله بلا قيود ، وفقا لقوانينها الأخلاقية الباطنة ، وتكون على يقين من أنها إنما تفي بفرض الدولة الباطنية فيها . . فإذا تأملنا جمهورية أفلاطون من وجهة النظر هذه ، لما وجدناها خطة للإصلاح العملى للدولة بقدر ما هى مجتمع مصطنع تخضع فيه كل المصالح لتعليم الشخصية الأخلاقية والعقلية ، وهو التعليم الذى يعد ثقافة كاملة *paideia* « (١) .

ويقدم البناء شلوح آخر خطة كاملة يعتقد أنها هى الإطار الذى بنيت عليه محاوره الجمهورية - وهذه الخطة تركز على تلك الفكرة التى عرضها أفلاطون فى الكتاب الثانى من المحاوره ، وهى فكرة إيضاح معالم العدالة فى النفس الفردية من خلال وصف مجتمع سياسى مكبر . فهو يرى أن المحاوره كلها تخضع فى تركيبها لهذه الخطة الأساسية ، إذ أن كل بحث فى السياسة تنطوى عليه ، ليس الا إطارا يتيح له معالجة جانب معين من جوانب مشكلته الأساسية ، وهى مشكلة التربية : فأفلاطون يبدأ محاورته بعرض تطور المجتمع منذ بداياته الأولى ، وعندما يصل الى « طبقة الحراس » بوصفها الطبقة الرئيسية فى الدولة ، ينتقل الى الكلام عن تعليم هذه الطبقة ، ويقدم برنامجا مفصلا للتعليم الابتدائى والثانوى كما أراده أفلاطون . ثم يعود المحاوره مرة أخرى الى السياسة ، وتقدم وصفا لدولة الطبقات الثلاث وفضائلها بتفصيل دقيق ، ولكن هذا الوصف فى حقيقته إنما هو تمهيد للدراسة تتخذ من النفس الفردية موضوعا لها ، وهى دراسة تلام أهداف أفلاطون التعليمية . وبلى ذلك بحث آخر فى السياسة والاجتماع والاقتصاد ، الى أن تظهر فكرة الملك الفيلسوف ، فيكون ذلك تمهيدا لمعالجة مشكلة تعليم الفيلسوف ، التى يعرضها أفلاطون فى الكتاب السابع بالتفصيل ، ويقدم فى هذا الصدد - لأول مرة فى العالم الغربى - برنامجا مفصلا للتعليم الجامعى . وهكذا يرى هذا الباحث (٢) أن كل بحث فى السياسة لم يكن الا تبريرا للبحث التعليمى ، ومدخلا الى عرض فكرة تربوية . فالسياسة ليست الا تبريرا لمعالجة مشكلات التربية ، أو علما ينتحله أفلاطون لمناقشة هذه المشكلات ، أو إطارا يمهّد للكلام فى ذلك الموضوع الرئيسى الأثير لدى أفلاطون .

(١) W. Jaeger : *Paideia*, (op. cit.), Vol II, p 365-366

(٢) E. Havelock : *Preface to Plato*, London (Blackwell) 1963, p 13-14

وعلى الرغم من أننا لا نود - في المرحلة الحالية من بحثنا لهذا الموضوع - أن ندخل في تفاصيل نقدية ، فلا مفر في هذا الصدد من إبداء ملاحظة تشيرها الفكرة القائلة أن الهدف الرئيسى للمحاورة هدف تربوى . ذلك لأن المثل العليا التربوية تنجبه بطبيعتها الى الشمول ، ولن تكون لها قيمة اذا كانت بطبيعتها تقتصر على فئة محددة ، لأن هذا الاختصار يعنى ترك بقية المواطنين في حالة من الجهل والافتقار الكامل الى التهذيب . فالمثل العليا للثقافة ، وقيم التهذيب والكمال الأخلاقى ، تتعارض مع النزوع الى الخصوصية . ومع ذلك فقد كان برنامج افلاطون بطبيعته موجها الى المواطنين الأحرار فحسب ، بل الى الفئة العليا منهم ، على حين أنه لم يذكر شيئا عن المجموع الكبير من الناس . وهذا السكوت يعنى أن هؤلاء سيظلون على جهلهم وغفلتهم وافتقارهم الى التهذيب . فكيف إذن تكون لقيم التربية والثقافة المكانة العليا في محاورة الجمهورية ، في الوقت الذى كانت فيه هذه القيم موجهة أساسا نحو فئة خاصة لا تشمل الا قلة مختارة من المجتمع ؟

لا جدال في أن هذا الاعتراض كفىل يهدم « التفسير التربوى » لمحاورة الجمهورية من أساسه . ومن هنا فقد حاول البعض الدفاع عن نظريات افلاطون في التربية ، على أساس أنها ذات طابع شامل ، فقال « هوربر Hoerber » مثلا : « أن الشواهد تدل على أن افلاطون يتحدث عن مبادئ تنطبق على تعليم كل الشباب ، وعلى تدريب جميع أنواع المواطنين والصناع في كل دولة . فالبحث في التعليم إنما هو بحث في مبادئ التعليم الابتدائى بوجه عام ، وليس مرضا لتعليم خاص لطبقة مخصوصة في دولة معينة » (١) . ومع ذلك فإن هذا الرأى حتى لو صح بالنسبة الى التعليم الابتدائى (وهو أمر مشكوك فيه) ، لا يمكن أن يصح على التعليم العالى أو المتخصص ، وهو تعليم الفلاسفة ، الذى هو بطبيعته تعليم للصفاة المختارة وحدها . ففي هذه المحاورة إذن نزوع الى الخصوصية لا يمكن إنكاره ، وهذا النزوع يدل على أن هدف افلاطون لم يكن مرض مثل عليا في التربية والثقافة ، وإنما كان تقديم نوع معين من التربية ، لأفراد معينين ، على نحو يخدم أغراض الدولة . أى أن التربية لم تكن مقصودة لذاتها ، ولم تكن هى الغاية النهائية لجهود افلاطون الفكرية في هذه المحاورة ، وإنما كانت وسيلة يستعين بها المشرع

(١) R.G. Hoerber : The Theme of Plato's Republic, (Doctoral Dissertation, Washington University, Missouri, 1944), p. 59.

في تحقيق نوع معين من النظام في المجتمع . ومن هنا فان من الخطا الواضح تشبيه مثله العليا التربوية بالمثل العليا الحديثة التي تهدف الى تنمية الشخصية الفردية ، اذ ان الشخصية لم تكن مقصودة لذاتها عند افلاطون ، بل انها لا يمكن ان تكون كذلك الا في ظل نوع من التفكير الديمقراطي كان غريبا تماما من ذهنه . وبالاختصار ، فالتربية عند افلاطون لم تكن تعبيرا عن مثل عليا انسانية ، وانما كانت وسيلة لتحقيق نمط معين من انماط الحياة السياسية . وهكذا يؤدي التحليل الدقيق لفكرة التربية الى نقد التفسير الفردي لمحاورة الجمهورية ، ويمهد الطريق لظهور التفسير المضاد له ، وهو التفسير السياسي .

السياسة بوصفها الموضوع الرئيسي للمحاورة :

اذا كان التفسير السابق ، الذي يجعل من النفس الفردية ، ومن المثل العليا التربوية التي تساعد على تحقيق كمالها ، يرتكز على تصريحات مباشرة قال بها افلاطون ذاته ، فان التفسير السياسي ، الذي نعرضه في هذا القسم ، يرتكز على حقيقة أخرى لا يمكن انكارها ، وهي ان الموضوعات السياسية كانت لها المكانة العليا في المحاورة ، وان هذه الموضوعات تحتل - من الناحية الكمية الخالصة على الاقل ، اى من حيث مقدار الصفحات التي خصصت لمعالجتها - الاهمية الرئيسية في المحاورة .

ولقد وجد كثير من شراح افلاطون ادلة قاطعة على ان السياسة كانت الموضوع الرئيسي لاهتمامه ، وهذه الأدلة مستمدة من حياته ، ومن طبيعة الفترة التاريخية التي عاش فيها ، ومن مقارنة تعاليمه النظرية بتصرفاته العملية ، وبالحوادث التي شهدتها عصره . ولعل أشهر القائلين بالتفسير السياسي ، من شراح افلاطون ، هو « ارنست باركر » ، الذي يؤكد ان « الجمهورية .. مبنية على ظروف فعلية ، والمقصود منها ان تشكل الحياة الفعلية أو تؤثر فيها على الأقل » (١) . فالدساتير التي يصف افلاطون ، في الكتابين الثامن والتاسع ، نشأتها ونموها وانحلالها ، انما هي انعكاس لانماط كانت موجودة بالفعل ، وكان لها تأثيرها في تجربة افلاطون الحية . فمن أينما استمد معلوماته عن الديمقراطية ، ومن أسبغلة وكريت استمد معرفته بالاليجاركية و « الديمقراطية » ، ومن سراقوزة استمد تجربته من الطفان . « فالجمهورية ليست مجرد

استنباط من مبادئ أولى ، وانما هي استقراء من وقائع الحياة اليونانية « (١) » .

وكما أن الجمهورية تصف ما هو موجود بالفعل ، فقد كان المقصود منها أن تؤثر في الحياة الفعلية . فهي محاورة ذات هدف عملي ، والدليل على ذلك تلك المحاولات المستميتة التي بذلها أفلاطون من أجل تطبيق أفكاره عمليا ، والتي كاد أن يلقى حتفه بسببها . فأفلاطون كان مفكرا واقعيا في أهدافه ، وهو يريد من مدينته أن تتحقق بالفعل . صحيح أنه يتحدث في نهاية الكتاب التاسع كما لو كانت مدينته أنموذجا يمكن أن يوجد في السماء ، ولكن لا وجود له في الأرض . غير أن « باركر » يفسر استحالة التحقيق هذه بأنها صفة لكل مثل أهلي لا يمكن أن يتجسد بحدايره ، وإن كان يقلل مع ذلك يمارس تأثيره في المجتمعات والناس . « وتلك في الواقع إحدى الوظائف الكبرى للمدن الفاضلة المثلى ، كدولة أفلاطون : فحتى لو لم يكن من الممكن تحقيقها ، ففي استطاعتها مع ذلك أن تعيننا على فهم الواقع » (٢) .

وبدافع « شامبري » في مستهل مقدمته الطويلة التي صدر بها ترجمته الفرنسية لمحاورة الجمهورية ، عن التفسير السياسي للمحاورة ، ويعترض على الطريقة الكلاسيكية التي يمرض بها مذهب أفلاطون بوصفه نظرية في الوجود والمعرفة ، ثم بحثا في الطبيعة ، وأخيرا نظرية في الأخلاق والسياسة والدين والفن . فهو لا يعترف بأن السياسة لها مكانة ثانوية ، أو بأنها نتيجة عارضة للمذهب المتكامل ، وانما يؤكد على نحو قاطع أن « أفلاطون لم يصل في الواقع إلى الفلسفة إلا عن طريق السياسة ومن أجل السياسة » (٣) . وبالمثل يؤكد « لوتشيوني » الأهمية القصوى للتفكير السياسي عند أفلاطون ، ويشير إلى أن أكبر محاورتين لأفلاطون ، وهما الجمهورية والقوانين ، تعالجان موضوعات سياسية . فخطة التعليم التي عرضها في الجمهورية كانت تطبق عمليا في الأكاديمية ، ولم يكن هدفها إلا تكوين الصفوة التي ستتولى الحكم ، وتربية عقول السياسيين (٤) . وبالفعل قام كثير من تلاميذ أفلاطون بأدوار سياسية هامة ، أشرنا إلى بعضها عند الحديث عن حياة أفلاطون .

(١) المرجع نفسه .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٨٢ .

(٣) Introduction (op. cit.) P. V.

(٤) Jean Lucioni : La pensée politique de Platon, Paris (P.U.F.)

1958, p. 244.

وأخيرا ، يلخص « فارنجنتن » و « ونسبير » موقف أصحاب التفسير السياسي ، فيقول الأول « ان فلسفة أفلاطون كانت بأسرها فلسفة سياسية ، وكان الغرض المتحكم في حياته الطويلة ، والذي كان يزداد وضوحا كلما مضى في طريقه ، هو بناء نظام عقيدى ونظام تعليمى من شأنه ، اذا فرضته السلطة الحاكمة ، أن يضمن الخير للدولة . فالاهتمام بالدولة كان محور الحركة الأفلاطونية ، مثلما كان الاهتمام بالطبيعة محورا للحركة الأيونية » (١) . اما « ونسبير » فيقول من فلسفة أفلاطون بأسرها انها « موقف اجتماعى يتخذ صورا فلسفية » (٢) .

ماذا يمكن أن يكون موضوع المحاوره ؟

لا جدال في أن مناقشة الرايين السابقين تكشف لنا عن موقف غريب كل الغرابة : فامامنا عمل فلسفى واحد ، يقف الشراح ازامه موقفين متناقضين تماما ، إذ يراه فريق منهم عملا يستهدف اصلاح النفس الفردية وتربيتها ويتخذ من ذلك موضوعا وحيدا ، على حين أن الفريق الآخر يعبه عملا سياسيا لا مكان للفرد فيه الا من حيث وسيلة تعين المجتمع الكامل على تحقيق الأهداف التى رسمها له الفيلسوف . ويؤكد الفريق الأول أن ما تضمنته المحاوره من اشارات سياسية انما هو النموذج خيالى لا يمكن أن يتحقق ، ولم يكن أفلاطون يقصد منه أن يتحقق ، على حين أن الفريق الثانى يصر على أن المحاوره تتضمن برنامجا سياسيا أريد تحقيقه ، وتعمكس تجارب فعلية مر بها أفلاطون ، ومرت بها المجتمعات المعاصرة له ، وترسم طريق الإصلاح الذى كان الفيلسوف يؤمن به ويكرس حياته للدعوة اليه .

ومن الطبيعى ، والأمر على هذا النحو ، أن يحاول المرء اتخاذ موقف معين من هذه التفسيرات التى وصلت - كما اقلنا - الى حد التناقض الكامل . ولستنا ندعى أننا سوف نحسم هذا الخلاف الحاد ، إذ أن هذا الخلاف يرجع - كما سيتضح لنا فيما بعد - الى جذور عميقة لا يمكن اقتلاعها . على أنه لن يكون من الصواب - من جهة أخرى - أن نقف مكتوفى الأيدى ونقتصر على مشاهدة صراع الشراح عن بعد ، ونتنصور أن

(١) B. Farrington : Science and Politics in the Ancient World, London (Allen and Unwin) 1939, p. 91.

(٢) A.D. Winpear : The Genesis of Plato's Thought. New York (Russell and Russell) 1956, p. 272.

هذه الثنائية العادية ينبغي أن تقبل على علاقتها دون مناقشة . بل إن المجال يسمح - في رأيي - بالقاء بعض الضوء على طبيعة هذا الخلاف الأساسي ، وإرجاع التناقضات إلى أصولها العميقة ، ومحاولة تحديد العلاقة الحقيقية - لا العلاقة الظاهرية - بين الفريقين المتنازعين .

١ - الفرد والمجتمع :

لا جدال في أن القول بأن النفس الفردية وتربيتها هي الموضوع الرئيسي لمحاورة الجمهورية ، أساساً ثابتاً من نصوص المحاورة نفسها ، كما قلنا من قبل . ذلك لأن الجزء الرئيسي من المحاورة يبدأ بنص يؤكد فيه أفلاطون أنه يهدف إلى بحث النفس البشرية من خلال صورتها المكبرة ، وهي المجتمع . ومع ذلك ، فهل يصح أن يكفي التحليل الطلي بنص أقوال أفلاطون ، ويحملها على معانيها الظاهرة ؟ اليس من الجائر أن يؤدي هذا التحليل إلى نتيجة مضادة لما قال به أفلاطون ذاته ؟

إن أفلاطون ، حين بدأ حديثه الطويل بتشبيه الفرد والمجتمع بالحروف الصغيرة والحروف الكبيرة ، وأكد أن دراستنا للمجتمع لن تكون إلا دراسة للفرد ولكن على نطاق أوسع يعيننا على إدراك دخائل النفس البشرية والسير في دروبها المتوترة المعقدة بسهولة أكبر - حين بدأ أفلاطون على هذا النحو ، جعل المحاورة كلها متوقفة على صحة هذا التشبيه ، بحيث لا يكون لنا مفر من إعادة النظر في موضوع المحاورة وهدفها لو اتضح لنا أن هذا التشبيه باطل . فهل يصمد هذا التشبيه بالفعل للاختيار الدقيق ؟

(١) في اعتقادي أن هذا التشبيه ينطوي بدوره على نوع من المغالطة - على النحو الذي نبهنا إليه في الفصل السابق - وإن كانت هذه مغالطة تبلغ من الدقة والخفاء حداً لا يسهل معه كشفها . ففي حالة الحروف ، تكون الحروف الكبيرة بالفعل أسهل قراءة من الحروف الصغيرة . ولكن هل العدالة في الدولة أو في المجتمع الكبير أوضح مما هي في الفرد الواحد ؟ إلا يجوز القول أن تشابك العلاقات في الدولة ، وتعقدها الشديد ، وتضارب المصالح والاتجاهات فيها ، كفيل بأن يجعل عملية « التكبير » هذه مؤدية إلى التعقيد ، لا إلى التبسيط ؟

(ب) ومن جهة أخرى ، فقد كان من الواجب ، قبل أن يقدم أفلاطون هذا التشبيه ويجعل له مثل هذه الأهمية ، أن يثبت لنا أن هناك توازياً حقيقياً بين الفرد والدولة ، أي أن الفارق بينهما ليس إلا فارقاً في المقدار

أو الكم فحسب ، وأن الدولة ليست إلا فردا مكبرا . ومع ذلك فإن هذه الموازنة فكرة باطلة ، لأن من مبادئ البحث الاجتماعى أن المجتمع كيان « فريد فى نوعه sui-generis » ، وأنه ليس مجرد تكبير للفرد ، وليس مساويا لمجموع من فيه من الأفراد ، وإنما هو حقيقة مستقلة لها كيائها الخاص . ولنقل - بتعبير حديث - أن أفلاطون ينكر هنا أصالة الظاهرة الاجتماعية ، ويخلط بين مجالى السياسة الاجتماعية والأخلاق الفردية إذ يجعل الأولى مجرد امتداد يوازى الثانية .

(ج) وفضلا عن ذلك ، فلو كانت محاورة الجمهورية بحثا فى العدالة الفردية ، ولو لم يكن الجزء السياسى فيها سوى « تكبير » لمنظور العدالة فى الفرد فحسب ، لكان من الواجب أن ينتهى البحث بنهاية الكتاب الرابع (٤٣٤) ، لأنه توصل عندئذ الى معرفة ماهية العدالة الفردية وطبيعتها ، على أساس تطبيق المبدأ القائل أن العدالة هى « أداء كل لوظيفته » على الفرد والمجتمع معا . فهذه النتيجة كانت اذن كافية لتحقيق الفرض الذى حدده أفلاطون عندما بدأ هذا البحث . ومع ذلك فإن الكتاب الخامس يبدأ باستطراد عن نظام الأسرة فى المجتمع ، ونظام انجاب الاطفال وعلاقتهم بأبائهم ، أى موضوع شيوعية النساء والاطفال . وهذا موضوع سياسى واجتماعى بحث ، أى أنه ليس موضوعا يبحث على مستوى المجتمع لكى يطبق بعد ذلك على مستوى الفرد . وبعبارة أخرى فإن أفلاطون لا يعالج هذا الموضوع الأخير إلا استكمالا لصورة المجتمع المثالى الذى سبق له أن رسم بعض خطوطه الرئيسية ، لا لأنه سيقدم فيه مبدأ يمكن تطبيقه فيما بعد على الفرد ، أو يسامد على فهمنا لطبيعة النفس الفردية . واذن ، فلو كان من الجائز القول أن بحث العدالة فى المجتمع كان حتى الكتاب الرابع وسيلة لمعرفة العدالة الفردية ، فإن هذا البحث يتخذ بعد ذلك صورة دراسة سياسية مقصودة لذاتها . صحيح أن أفلاطون يعود بعد مرحلة طويلة (فى الكتابين الثامن والتاسع) الى فكرة الموازنة بين الفرد والدولة ، حين يعرض لأنواع الصالحة والفسادة من الحكومات ، وما يقابلها من أنواع الأفراد ، ولكن الاهتمام الذى يبدىه عندئذ بالحكومات والمجتمعات ، والتفصيلات التى يأتى بها فى هذا الصدد ، يقتضيان بأن الكلام عن الفرد هو الذى يحتل أهمية ثانوية ، وهو الذى يقال على سبيل التشبيه أو التمثيل بما يحدث فى الدولة ، لا العكس ، أى أن الدولة فى هذه الحالة هى أساس البحث ، وليس البحث فى الفرد إلا نتيجة ثانوية مستخلصة منها .

(د) في ضوء الحقائق السابقة ، نستطيع أن نقدم فرضا نعتقد أن له درجة عالية من الاحتمال - وهو أن حديثه من الدولة بوصفه منظورا مكبرا للفرد إنما كان وسيلة درامية اتبعها أفلاطون لكي يمهّد للبحث في السياسة ، وهو البحث الذي كان مقصودا لذاته . وليس هذا بالامر المستبعد على كاتب له مقدرة أفلاطون الدرامية : إذ أن من الممكن جدا أن يقدم الينا موضوعه الرئيسى في صورة استطراد ، وأن يعود من آن لآخر الى تذكيرنا بأن الفرد هو المقصود آخر الامر ، على حين أن الأبحاث السياسية - التى تقدم الينا في صورة استطراد ، أو وسيلة تخدم الغاية الأساسية وهى الفرد - تكون هى في واقع الامر الهدف الحقيقى من بحثه .

٢ - الواقع والمثال :

لا شك أن هناك أهاسا قويا ، من اقوال أفلاطون ذاته ، للرأى القائل أن أفلاطون أراد من محاوره « الجمهورية » أن تكون صورة خيالية لآتمودج مثلى فقط ، ولم يقصد منها أن تعالج شئون الواقع أو تساعد على حل مشكلاته (١) . فالنص الذى أوردناه من قبل والذى يهتم به أفلاطون مناقشاته السياسية المستفيضة في آخر الكتاب التاسع ، ينطوى على إشارة واضحة الى أن المحاوره إنما كانت أنموذجا متخيلا لمن شاء أن يحاكمه في نفسه . وليس هذا بالنص الوحيد الذى يؤكد فيه أفلاطون الطابع التخيل أو المثالى لبرنامجيه . فهو في الكتاب الخامس (٤٧٢) يقول : « وعلى ذلك ، فأننا عندما أخذنا نبحث عن ماهية العدالة ومما يكونه الرجل العادل ، أن أمكن وجوده ، وعن ماهية الظلم وما يكونه الظالم ، إنما كنا نبحث من ذلك كله لكي نهتدى الى أنموذج . فمهمتنا كانت تأمل هذين الرجلين ، والتفكير في مدى سعادتهما أو شقاوتهما ، لكي نصل الى أن أشبه الناس بهما يلقى مصيرا قريبا كل القرب من

(١) لا يخفى أن هناك ارتباطا قويا بين التفسير الفردى والتفسير المثالى للمحاوره ، إذ أن القائلين بأن النفس الفردية هى الهدف الأخير للمحاوره ، يكرلون رأيهم هذا بالقول إن كل ما ورد فيها من مناقشات في السياسة والمجتمع إنما كان المقصود منه رسم أنموذج خيالى تحاكيه النفس الفردية وتطبقه في دولتها الباطنة ، ولم يكن الهدف منه هو أن يحقق في مجتمع موجود بالفعل . وبالعكس فإن أصحاب التفسير الاجتماعى أو السياسى يؤكّدون - لأسباب واضحة - أن المحاوره كانت تشير إلى واقع موجود بالفعل ، لا إلى أنموذج متخيل .

مصريهما. أما إمكان تحقيق هذه النماذج بالفعل ، فذلك مالم يدخل في نطاق مشروعنا .

ومع ذلك ، فإن من الممكن أن نهتدى في المحاورة الى نصوص أخرى تؤيد الرأي المضاد ، القائل ان أفلاطون كان يتحدث وفي ذهنه إمكان التحقيق الفعلي لجمهوريته ، وأنه وضع أنموذجها على أساس التماط معينة مرت به في تجربته الفعلية . فهو مثلا يعدد أنواع الحكومات التي تحدث عنها فيقول « ان أولها هي الحكومة المشهورة في كريت واسبرطة ، وهي الحكومة التي يشيع الإعجاب بها . والثانية في الترتيب وفي المكانة تسمى بالأوليغاركية ، وهي حكومة فيها عيوب عديدة . وتليها حكومة هي عكس السابقة ، وأسمى بها الديمقراطية . وأخيرا حكومة الطفيلان .. » (٥٤٤) ويكاد يكون من المؤكد ان أفلاطون كان يعنى بالديمقراطية الحكومية الآتينية ، وبالطفيلان حكومة ديونيزوس في صقلية ، مثلما انه تحدث صراحة عن حكومة كريت واسبرطة . فهو هنا يشير الى تجربة واقعية مرت به ، وتشهد عليها وقائع حياته ذاتها ، ومحاولاته المستمرة تحقيق حكومته في صقلية ، وجهوده الدأبة في سبيل فرس مبادئه في نفس حاكمها ، كما يشهد على ذلك نشاط أفراد الأكاديمية في ميدان السياسة ، واشتراكهم في أنواع شتى من الانقلابات والثورات .

ولكن الأهم من ذلك كله ، هو ذلك النص الذي يتحدث فيه أفلاطون عن حكم الملك الفيلسوف . فهو يمهّد لهذا النص بمقدمة طويلة تشوق القارئ وتشمره بأن شيئا عظيم الأهمية يوشك أن يقال ، بل ان المرء ليشعر بأن المحاورة ستبلغ ذروة عليا بعد قليل . وبالفعل يتحدث سقراط عن حكم الفلاسفة كما لو كان هو النهاية الحاسمة لشرور البشر ، والبداية الحقيقية للعصر الذهبي للإنسان ، ويعلن مبداء الرئيسى هذا بلهجة تنبؤية جادة الى أبعد حد : « مالم يصبح الفلاسفة ملوكا في بلادهم ، أو يصبح أولئك الذين نسميهم الآن ملوكا وحكاما فلاسفة جادين متعمقين ، ومالم تتجمع السلطة السياسية والفلسفة في فرد واحد ، ومالم يحدث من جهة أخرى ، ان قانونا صارما يصدر باستبعاد أولئك الذين تؤهلهم مقدرتهم لأحد هذين الأمرين دون الآخر من إدارة شئون الدولة - مالم يحدث ذلك كله ، فلن تهتأ ، يا عزيزى جلوكون ، حدة الشرور التي تصيب الدولة ، بل ولا تلك التي تصيب الجنس البشرى بأكمله . ومالم يتحقق ذلك ، فلن يتسنى لهذه الدولة التي رسمتها هنا خطوطها العامة أن تولد ، وأن يكتمل نموها - ذلك ما كنت أتردد في

اعلائه منذ وقت طويل ، ادراكا منى لدى مخالفته للآراء الشائعة . ومع ذلك فمن الصعب أن يتصور المرء كيف يمكن أن يتحقق الخير للدولة أو للفرد على أى نحو آخر » . (١٧٣) .

فهنا اذن حديث صريح من تحقق تلك الدولة التى رسم خطوطها العامة ، ولم تكن فكرة الحاكم الفيلسوف الا الوسيلة التى اعتقد افلاطون انها هى الكفيلة بنقل انموذجه الى مجال الواقع ، كما لم تكن محاولاته الدائبة فى صقلية الا تطبيقا منه لهذا المبدأ فى ميدان السياسة الفعلية . وعلى ذلك ، فقد كان افلاطون ، على الرغم من كل ما قلناه من انموذجه الذى يوجد « فى السماء » ، أو فى باطن النفس البشرية ، يؤمن بأن انموذجه هذا يمكن أن يتحقق ، ويرسم الخطط الكفيلة بتحقيقه ، ويسعى الى تنفيذها بالفعل .

٢ - الفلسفة الظاهرة وعواملها الخفية :

ومع ذلك ، فحتى لو فرضنا أن افلاطون لم يتحدث علنا الا عن استحالة تحقيق مدينته المثلى ، فهل يعنى ذلك أن ملامح مدينته هذه مستمدة من خياله أو من تفكيره النظرى وحده ؟ الواقع أن الفيلسوف ، حتى حين يظن أنه يستخدم عقله المحض فى تشييد بناء فكرى معين ، لابد أن يكون قد استخلص عناصر هذا البناء من تجربة فعلية مرت به . صحيح أنه يعرض علينا أفكاره كما لو كانت مستمدة من تجاوب ذهنه وحدها ، بل يظن أن مما يشرفه أن تكون كذلك ، وأن مما يحط من قدره أن يكون قد تأثر بعوامل خارجية . ومع ذلك فإن كشف العلاقات والعوامل الخفية التى لابد أنها قد أثرت فيه دون أن يشعر ، وتدخلت فى تحديد طابع ذلك الفكر الذى يظنه « تلقائيا » ، هى بعينها مهمة البحث والتحليل العلمى ، على حين أن الاقتصار على ترديد ما يصرح به الفيلسوف أو شرحه وتوسيعه ، ينبغى أن يعد نقصا فى القدرة التحليلية .

نافلاطون كان بلا شك يفضل أن ينظر الى أفكاره فى محاورة مثل « الجمهورية » على أنها تدبى بوجودها لقدرته الذهنية وحدها ، وهو - كمعظم الفلاسفة - يجد فى ذلك موضوعا للفخر . ومع ذلك فإن المهمة الحقيقية لمؤرخ الفلسفة هى أن يبحث ، فى وقائع حياته وعصره ، وفى مسلكه الخاص والعام ، وفى بقية كتاباته ، عن تلك العناصر التى لابد أنها تحكمت فى صياغة تفكيره على هذا النحو . وليس من مظاهر التحقق على الإطلاق أن يكفى مؤرخ الفلسفة بمسيرة الفيلسوف فى ادعائه التلقائية والإصالة المطلقة ، بل انه كلما نفل الى ما وراء ادعاءات الفيلسوف الظاهرة ، كان

أقرب إلى الروح العلمية الصحيحة . ومع ذلك فإن مؤرخا كبير للفلسفة هو « بيسلر » ، لا يرى في مدينة أفلاطون الفاضلة سوى أنها عمل فني : « يرتكز تماما على تجريدات ، ولا يمكن أن يصمد أمام تنوع الحياة الواقعية ومرونتها » (١) فهذا حكم مهمدا عليه - ظاهريا - من العمق ، فإنه في حقيقته سطحي لأنه يكتفى بمنايرة ما يدعيه الفيلسوف ذاته دون مزيد من التحليل .

ولنضرب مثلا يوضح ما نعنيه بتفسير آراء الفيلسوف من خلال تصريحاته الظاهرة ، وتفسيرها من خلال العوامل الخفية المتحركة فيها . فمن المعروف أن أفلاطون يقدم تقسيما ثلاثيا للنفس ، مناظرا لتقسيم سياسي للدولة إلى ثلاث طبقات . . وهناك من الشراح من يرون أن التقسيم الثلاثي للنفس هو الأصل ، وهو الذي تولد عنه التقسيم الثلاثي للدولة عندما طبق على مجال السياسة ، على حين أن شراحا آخرين يرون عكس ذلك ، أي أن التقسيم الثلاثي للطبقات هو الأصل ، وهو الذي أثر في نظريته إلى النفس البشرية وأقسامها . .

ففي كتاب « بايديا » يقول بيجر : « أن الوصف الذي قدمه أفلاطون للمسدالة ووظيفتها في الدولة المثلى ليس مستمدا من حقائق الحياة السياسية ، وإنما هو انعكاس لنظريته في أجزاء النفس ، أسقط بأبعاد أكبر على صورته للدولة وطبقاتها » (٢) . وقد أشرنا من قبل إلى رأى مماثل عند « تسلر » ، أكد فيه أن التقسيم الحاد للطبقات الثلاث عند أفلاطون يرجع إلى تقسيمه الثلاثي للنفس من جهة ، ويرتد من جهة أخرى إلى رأيه في المجالات الثلاثة للكون : مجال العقل (أو الفكرة) ، ومجال النفس ، ومجال العالم المادي ، وأن تميز الطبقة العليا وعلوها على الآخرين إنما هو تعبير من علو العقل في الكون وانعكاس له (٣) .

وفي مقابل ذلك يؤكد « سنكلير » أن تقسيم أفلاطون لأجزاء النفس كان نتيجة للتقسيم الثلاثي للدولة ، أي أن علم النفس عنده مبني على طريقة تركيب الدولة ، لا العكس (٤) . ويذهب « غارنجتن » إلى أبعد

(١) المرجع المذكور من قبل ، ص ١٧٥ .

(٢) المجلد الثاني ، ص ٢٠٧ .

(٣) انظر : تسلر ، المرجع المذكور من قبل ، ص ١٧٥ ، و ص ٤٨٧ - ٤٨٨ .

(٤) T.A. Sinclair: A History of Greek Political Thought, (Routledge and Kegan Paul), 1959, p. 153.

من ذلك ، ف يرى أن علاقة السيد بالعبد ، التى كانت أخص مميزات تفكير أفلاطون الاجتماعى والسياسى ، تتحكم فى المجال النفسى ، إذ أن النفس تدبر الجسم وتحكمه وتسوده ، فهى له بمثابة السيد للعبد (١) ، بل أن هذه العلاقة تتحكم فى مذهب أفلاطون بأسره ، وتنعكس على تقسيماته لمجالات الكون المختلفة .

هذا المثل واضح الدلالة بالنسبة الى ما نقصده : فالتفسير الميتافيزيقى ، الذى يرجع السياسة ذاتها الى أفكار نظرية خالصة ، يبدو أقرب الى تعاليم الفيلسوف نفسه ، إذ أن كل فيلسوف ، ولا سيما أفلاطون ، يود أن يبدو تعاليمه مجرد آراء نظرية ابتدعها ذهنه وحده ، وليس لها من أصل سوى قدرته الخلاقة الخاصة . ومن هنا فإن هؤلاء الشراح عندما يسأرونه ، ويجعلون للأفكار الميتافيزيقية المكانة الأولى فى المذهب ، يصورون الأمر كما لو كان كل شيء قد انبثق من ذهن الفيلسوف دون أية مقدمات ، ولا يقومون بأية محاولة للتعليل . صحيح أن تفسيرهم قد يبدو « أرفع » و « أنبل » ، وهو قطعاً أقرب الى ما يميل اليه الفيلسوف ذاته ، ومع ذلك فهو - على الرغم من كل ما يبدو عليه من مظاهر العمق - أقرب الى السطحية من أى تفسير آخر يحاول أن ينقل الى ما وراء المظهر الخارجى للأمور .

وفى اعتقادي أن أى تعليل خير من عدم التعليل . فإذا كان هذا التعليل يستند الى أساس معقول ، كان دون شك أفضل من تلك التفسيرات التى تكتفى بقبول ظواهر الأمور . وحين يكتفى مؤرخ الفلسفة بالنظر الى أفكار فيلسوف معين على أنها خلق من العدم ، أو على أنها تفكير نظرى مطلق فى الهواء ، بلا مقدمات أو ارتباطات ، ودون « بيئة » اجتماعية أو حتى عقلية يعيش فيها الفيلسوف ويتبادل التأثير معها ، وحين يرى فى مذهبه نتاجاً نظرياً صرفاً لا علاقة له بالعالم المعين الذى يعيش فيه ، أفاته يقدم اليها دون شك صورة ناقصة ، وربما مشوهة ، لهذه الأفكار ، ويبتعد بتفسيره تماماً عن الروح العلمية كما ينبغى أن تكون .

ولا جدال فى أن محاولة التعليل والتحليل العلمى تصطدم برغبة الفيلسوف فى أن يقدم اليها مذهبه فى صورة بناء نظرى صرف . ومع ذلك

(١) B. Farrington : Greek Science, (Pelican Books), 1949. Vol. I, p. 142.

فإن هذا التحليل العلمى يصل الى العوامل الخفية التى تحكم فى تفكير الفيلسوف دون أن يكون قد شعر بها - فى كثير من الأحيان - عن وصى . غفى حالة أفلاطون مثلا ، نجد أن ارتباطاته العائلية والشخصية ، التى جعلته يتصل اتصالا وثيقا بعدد من أكبر ساسة أثينا فى عصره ، وكذلك حياته الشخصية ، وأسفاره وتجاربه فى صقلية وجنوب إيطاليا - هذه العوامل كلها لابد قد أثرت فى تفكيره . فإذا وجدنا فى ذلك التفكير ذاته عناصر يمكن ارجاعها - بمجهود تحليلى بسيط - الى تلك العوامل ، فمنئذ يصبح مثل هذا التعليل أمرا تفرضه الروح العلمية على الباحث ، على حين أن الاكتفاء بتصريحاته ومواقفه المعلنة وحدها يعد قصورا لا شك فيه . مثال ذلك أن أفلاطون يؤكد - على المستوى الميتافيزيقى - فكرة الثبات والأزلية ، ويلهب - على المستوى الأخلاقى - الى أن التغير والكثرة شر وفساد . ومن جهة أخرى فإن لديه - على المستوى السياسى - ميلا واضحا الى النزعة المحافظة ، وإلى تأكيد الارتباط بين ارتفاع مكانة الدولة وبين درجة احتفاظها بقوانينها ونظمها ثابتة لا تتغير . بل أنه يلذهب الى أن تغير الأساليب والأوزان الشرعية والمقامات الموسيقية يؤدى الى فساد الدولة ذاتها . ليس لنا الحق ، فى هذه الحالة ، فى القول بوجود ارتباط بين الجانبين العلمى والنظرى فى تفكير الفيلسوف ؟ إلى أن يكون الأقرب الى الروح العلمية - التى تنزع الى جمع أكبر عدد من الظواهر تحت قانون واحد أو تفسير واحد - أن نقول أن تأكيد الثبات والأزلية والواحدية على المستوى النظرى يرتبط ارتباطا وثيقا بالرغبة فى المحافظة على ثبات القوانين ووحدتها ، والحيلولة دون حدوث تغير على المستوى السياسى والعلمى ؟ أو لتسائل بعبارة أخرى : أيهما أقرب الى الروح العلمية الصحيحة : ذلك الشارح الذى يرى كلا من هذه الظواهر منفصلة عن الأخرى ، أم ذلك الذى يحاول الربط بينها ، فيرجع الأفكار النظرية الى الاتجاهات العملية الواضحة لدى الفيلسوف ؟ ليس الغرض الأخير ، على الأقل ، وجهة نظر اجتهادية تستحق البحث والاحترام ، واحتمالا مرجحا ينبغى أن يؤخذ بعين الاعتبار ؟

ونستطيع أن نمضى أبعد من ذلك فى إيضاح ما نرمى اليه ، فنقول أن أفلاطون ذاته ، وأن كان - مثل معظم الفلاسفة - يفضل التفسير النظرى للبحث لأرائه الفلسفية ، قد أقدم إلينا ، ربما دون أن يشعر ، مثلا رائعا يمكن الاستشهاد به للتدليل على الفكرة السابقة . فهو فى نهاية الكتاب الخامس وبداية السادس من المحاورة يعزف الفلسفة بأنها البحث فى

الوجود الثابت الذى لا يتغير ، وبأنها معرفة الحقائق الأزلية لا الصور المتغيرة للأشياء . وهذا ، بطبيعة الحال ، هو التعريف الكلاسيكى الذى يستند اليه جميع أنصار الاتجاه النظرى البحت فى الفلسفة . ومع ذلك فإن السياق الذى يرد فيه هذا التعريف لا يدع مجالاً للشك فى أن الاعتبار العملية هى أساس تعريفه هذا . ذلك لأنه كان فى صدد شرح رأيه القائل أن الفلاسفة هم أصلح الناس للحكم ، وكان تعريفه السابق للفلسفة مرتبطاً بهذه الفكرة أو بباطا وبقا . ولكنه لم يقتصر على التبرير النظرى البحت لهذا التعريف ، وإنما أوضح مبرراته العملية على نحو قاطع بعد تقديمه مباشرة : فهو فى مستهل الكتاب السادس يقول أن من الواجب اختيار حراس الدولة « من بين أولئك الذين يتبين أنهم قادرون على حفظ القوانين والنظم فى المجتمع » . (٤٨٤) . وبذلك يكون الاتجاه الحقيقى لتسلسل تفكيره هو : أن المجتمع الذى أدعوا اليه مجتمع محافظ يشهد نظمه ويتجنب تغيير قوانينه . وأذن فمن الواجب أن يحكم هذا المجتمع فيلسوف ، لأن الفلسفة تهتم بالوجه الأزلى الثابت للأشياء ، أى أن الفلسفة تأبى التغيير مثلما أن المجتمع الذى أدعوا اليه ينبغى ألا يكون متغيراً . وهكذا يظهر بوضوح أن اهتمام الفلسفة بما هو أزلى وثابت ، وبالحقيقة الالامتغيرة ، إنما يرتبط فى ذهن أفلاطون ذاته بالنظرة المحافظة التى ترمى الى الإبقاء على ثبات قوانين المجتمع وحمايتها من التغيير . ومن الجائز أن يحاول البعض إنكار وجود هذا الارتباط فى ذهن أفلاطون ، ولكن التعاقب المباشر للمطلبيين ، النظرى والعملى ، فى النص الذى اشرنا اليه الآن ، هو فى ذاته رد حاسم على دعاء الفصل بين الوجه العلمى والوجه النظرى فى تفكير الفيلسوف .

٤ - الاستنتاج :

تكشف لنا المناقشات السابقة من حقيقة على جانب كبير من الأهمية . ذلك لأن التقابل بين التفسير الفردى والاجتماعى ، أو التفسير النظرى والعملى ، إنما هو فى حقيقته اختلاف فى « مستويات » التفسير : أى اختلافاً بين المستوى الظاهر لأقوال الفيلسوف الصريحة ، كما يود أن تعرض على قرائه ، وبين المستوى الأكثر خفاء للعوامل المتحركة فى تفكير الفيلسوف ، والتى قد يكون الفيلسوف شاعراً بها ، أو ببعضها ، وقد لا يكون . والمستوى الأخير أقرب الى الطابع العلمى ، دون شك ، من الأول . صحيح أن التفسيرات فيه قد تخطئ ، وقد لا تكون منطقية كل الانطباق ، أو قد تكون مبالغاً فيها ، ولكن هذا راجع الى أن المهمة التى

يأخذها أصحاب هذا النوع من التفسير على عاتقهم أشق من مهمة أصحاب النوع الأول ، الذين يكتفون بموقف الفيلسوف ذاته وبتصريحاته الظاهرة .

والحق إن النتيجة التي توصلنا إليها مناقشاتنا السابقة بأسرها هي أن من المستحيل أن نفصل ، في محاورة كالجمهورية ، بين الجانب النظري والجانب العملي في تفكير الفيلسوف ، أو أن نصور أفكار الفيلسوف على أنها نبات شيطاني لا جذور له إلا في التربة الذهنية الخاصة للفيلسوف نفسه . ففي المحاورة نجد تعاقبا رائعا بين أشد الأبحاث النظرية تجريدا ، وبين أقرب المناقشات إلى الطابع العملي . وفيها يمتزج التفكير الخيالي المسرف بالوصف الواقعي الدقيق امتزاجا لا نظير له . وفيها تعالج الميتافيزيقا والأخلاق والسياسة والفن جنبا إلى جنب ، دون أن يشعر المرء بأية صعوبة في الانتقال من أحد هذه الموضوعات إلى الآخر .

إن الأمر المؤكد هو أن المحاورة تتجاوز التصنيفات المألوفة إلى أخلاق أو اجتماع أو سياسة أو ميتافيزيقا . فأفلاطون يرفع فيها كل حد فاصل بين البحث النظري والبحث والبحث العملي والاجتماعي والسياسي . وإذا كان تصنيف المحاورة أو تحديد موضوعها يعد اليوم مشكلة ، فما ذلك إلا لأن هذه التقسيمات المصطنعة قد أصبحت جزءا من كيانتنا الذهنية . أما أفلاطون ، فيقدم إلينا في هذه المحاورة درسا بليغا ، هو أن الإنسان وحدة لا تنقسم ، وأن الفصل بين الأوجه النظرية والأوجه العملية للفلسفة هو على الدوام فصل مصطنع . ولا جدال في أن هذا الدرس موجه ، أساسا ، إلى أصحاب الاتجاهات المثالية في الفلسفة ، الذين يصرون على النظر إلى الفكر على أنه مملكة قائمة بذاتها ، لها قوانينها الخاصة التي لا تخضع إلا لمنطقها الداخلي - مملكة يمكن أن تؤثر في الجانب العملي من بعد ، ولكنها لا يمكن أن تتأثر به . إلى هؤلاء يعطى أفلاطون - ربما دون أن يشعر - درسا بليغا في محاورة الجمهورية . وأقول إن الدرس بليغ لأن أفلاطون ذاته هو أبو المثالية ، وهو رائد المثاليين وملهمهم في كل عصر . ومع ذلك فقد كان هو ذاته الذي قدم إلينا في محاورته الكبرى هذه عملا متكاملا يتجاوز الفواصل بين الميدان النظري والعمل ، ويتخطى الحدود بين النظرة الواقعية والنظرة المثالية إلى الأمور . ولعل محاورته كانت مثلا مبكرا ، سحق القدم ، من أمثلة « وحدة المعرفة » التي أصبحت في عصرنا هذا هدفا بعيد المثال . وهي على أية حال تمثل نمطا من التفكير الفلسفي المتعدد الجوانب ، قد يكون بحق هو النمط الجدير باهتمام العقل الإنساني .

الأفكار السياسية

لا بد لنا ، قبل أن نشرع في بحث أفكار افلاطون السياسية كما تكشف عنها محاورة الجمهورية ، أن ننزع من أذهاننا تلك الصورة الشائعة لأفلاطون ، التي يتمثل فيها مفكرا نظريا بحثا يزدرى الأمور العملية ويترفع عنها ، ويخلق بفكره في عظم لا يعد عالمنا الواقعي هذا الا ظلا أو انعكاسا باهتا له . ومن المؤكد أن افلاطون ذاته قد أسهم بدور كبير في رسم هذه الصورة ، أو في نسج هذه الأسطورة ، إذ أنه كان ، على ما يبدو ، يفضل أن يتمثل للناس على هذا النحو . ومع ذلك فقد كان في حياته يسلك مسلكا مختلفا كل الاختلاف ، بل أنه في كتاباته ذاتها كان يعبر من آن لآخر عن حقيقته (كما في الرسالة السابعة مثلا) ويناقض بذلك تلك الصورة المجردة التي يرسمها لنفسه من خلال معظم محاوراته .

ومن أهم عناصر هذه الصورة الشائعة - التي يتبني كما قلنا أن نتخلّى عنها إذا شئنا أن نفهم افلاطون على حقيقته - القول أنه كان مفكرا تأمليا يزدرى عالم السياسة أو يجعل له المكانة الدنيا في مذهبه . فأفلاطون لم يكن مفكرا نظريا خالصا ، ولم يكن ذا خبرة ضئيلة في ميدان السياسة العملية ، وأما كان اهتمامه بالسياسة يعادل على الأقل اهتمامه بالموضوعات النظرية المجردة . ومن المؤكد أنه ، في محاورة كالجمهورية ، كان أكثر اهتماما بالجانب العملي في عمومها ، (وهو الجانب الذي تعد السياسة وجهها من أوجهه) منه بالجانب النظري أو الميتافيزيقي البحت ، ففي هذه المحاورة تنعكس بوضوح تلك الخبرات الواسعة التي

اكتسبها أفلاطون خلال حياته ، أو استمدّها من أقاربه وأصدقائه السياسيين ، أو من رحلاته العديدة . وقد استطاع ، بفضل هذه الخبرات جميعا ، وبفضل قدرته الذهنية التركيبية ، أن يجمع كل العناصر التي مرت به ، أو التي بلفتته عن طرق الرواية والسماع ، في كل موحد ، ويكون منها « نظرية » بالمعنى الحديث لهذه الكلمة .

النظرية السياسية عند أفلاطون :

يتفق عدد كبير من شراح أفلاطون على أن هذا الفيلسوف كان صاحب أول نظرية اجتماعية وتاريخية واضحة المعالم في تاريخ الفكر الغربي . فهو لم يقتصر على وصف وقائع تطور المجتمعات على أساس خبراته ومعلوماته الخاصة ، وإنما حاول أن يتعمق من وراء الوقائع إلى القاعدة أو القانون العام ، ومن وراء الوصف إلى التعليل والتفسير .

ولعل خير شهادة نستطيع أن نأثي بها في هذا الصدد هي شهادة خصوم أفلاطون ، أمثي أولئك الشراح الذين يتخذون منه موقفا نقديا عنيفا ، وربما تطفروا إلى حد التنبيه إلى العناصر السلبية وحدها ، واغفال كل عنصر ايجابي في كتاباته . ففؤرخ العلم الكبير « جورج سارتون » يرى أن تقسيم أفلاطون للدساتير إلى ملكية مطلقة وملكية دستورية والجمهورية وديمقراطية وطفانيان ، يمثل بخشا قيما في علم الاجتماع ، يسمح لنا بأن نعد أفلاطون أول عالم في الاجتماع ، وأول باحث في التاريخ الدستوري (١) . ذلك لأن أفلاطون لو كان قد اقتصر على عرض هذه الدساتير لما كان عالما اجتماعيا بالمعنى الصحيح ، بل لكان باحثا وصفيا فحسب . غير أنه أضاف إلى ذلك مسألة على أعظم جانب من الأهمية ، هي أن هذه الدساتير تتعاقب بهذا الترتيب ، وينتقل كل منها إلى الآخر حتى يكمل الجميع دورة كاملة ، ثم يبدأ التعاقب مرة أخرى من جديد . هذا التأكيد لوجود ترتيب معين للدساتير ، ينطوي على نظرية معينة في تطور المجتمعات ، إذ أن أفلاطون يشرح الأسباب التي تؤدي إلى الانتقال من دستور إلى آخر ، فيبين مثلا كيف أن الديمقراطية المفرطة ، التي تصل إلى حد الفوضى ، تؤدي إلى رد فعل عكسي هو قيام دولة الطفانيان . فهو إذن كان مفكرا نظريا سياسيا بالمعنى الحديث لهذه الكلمة .

(١) انظر : تاريخ العلم . المجلد الأول . ص ٤١٤ .

ويذهب « كارل بوبر » الى أبعد من ذلك ، فيقول : « كان افلاطون واحدا من أوائل العلماء الاجتماعيين ، وكان دون شك أقواهم تأثيرا . ولا جدال في أنه كان عالم اجتماع بالمعنى الذى أصبح به هذا اللفظ . مفهومنا عند كونت وملر دسبنسر ، أى أنه طبق منهجه المثالى بنجاح على تحليل حياة الإنسان الاجتماعية وقوانين تطورها ، فضلا عن قوانين وشروط استقرارها (١) » . فافلاطون كان في رايه يهدف الى وضع نظام للفترات التاريخية التى يحكمها قانون التطور ، وأكد أن المحرك الأول للتغير الاجتماعى (أى « للديناميك الاجتماعية ») هو الصراع الداخلى فى الطبقة الحاكمة ، أى هو صراع المصالح ، ولا سيما المصالح المادية بين الحكام (٢) .

والواقع أن افلاطون كان صريحا في تحديده لطبيعة العوامل التى تؤدي الى الشقاق فى الدولة ، وبالتالي الى التغيرات والثورات السياسية . فهو يقول : « ان الفرقه بين الناس انما ترجع الى أنهم ، فى المجتمع ، لا يستخدمون كلمات : ملكى ، وليس ملكى ، وملك غيرى ، وليس ملك غيرى ، بالنسبة الى أشياء واحدة ... وعلى ذلك فأصلح الدول هى تلك التى يستخدم فيها أكبر عدد من المواطنين هذه الكلمات بمعنى واحد ، وبالنسبة الى أشياء واحدة ... ومثل هذه الدولة أشبه ما تكون بفرد واحد . » (٤٢) . فهناك إذن اندراك واضح لتأثير العوامل الاقتصادية فى تغير مجرى الحياة السياسية . ويلحق « ونسبير » على أمثال هذه النصوص التى تتكرر فى المحاوره ، بقوله : « ينبغى أن نعترف بأنها لحظه تاريخية عظيمة تلك التى يصوغ فيها مفكر أمورا معينة بمثل هذا الوضوح القاطع . انها للحظة تاريخية عظيمة تلك التى يدرك فيها فيلسوف أن الأمور التى تؤدي الى تفرقة البشر مبنية الى حد بعيد على الاقتصاد وعلى الممتلكات . وعلى الرغم من أن الحلول التى أشار بها افلاطون لا تطبق الا على الطبقة الحاكمة ، فإن مما له أهميته العظمى أن يدرك مفكر أن الانسجام والوثام فى المجتمع يتوقف على الاتفاق حول ماهو ملكى وما ليس ملكى . وانه لامر عظيم الأهمية أن يدرك باحث تحليلى فى المجتمع لأول مرة بوضوح كامل ، الفكرة القائلة ان الانتسابات الاجتماعية نتيجة للملكية الخاصة والفردية ، ويعبر عن هذه الفكرة

(١) Kari Popper : The Open Society and its Enemies. (Routledge and Kegan Paul), 4th Edition (Revised) 1962. Vol. I. p. 35.

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٠ - ٤٩ .

بوضوح . وعلى الرغم من أن فكرة إلغاء الملكية الخاصة كانت عند أفلاطون موجهة بالفعل نحو طبقة « الحراس » وحدها ، ولم يكن يقصد منها إلا المحافظة على الأليجاركية ، فقد ظلت مع ذلك ، طوال التاريخ ، حافزا هاما للتفكير في المجتمع ، ودافعا هائلا الى إلغاء الفوارق الاقتصادية التي يركز عليها الصراع بين الطبقات (١) .

ومع ذلك ، فهناك حقيقة هامة ينبغي أن نتنبه اليها ونحن ننسب الى أفلاطون كل هذا الفضل : فهو لم يكن يصف قانون التغير وأسبابه بمثل هذه الدقة لكي يساعد على تحقيق هذا التغير ، كما يميل المفكر التقدمي في العصر الحديث الى أن يفعل ، وإنما كان هدفه من كشف هذا القانون هو إيقاف هذا التغير وثبيت الأوضاع وتحقيق ما يسميه « بالاستقرار » . فأفضل حالات المجتمع في نظره ليست تلك الحالة التي يكون المجتمع فيها متصفا بالفاعلية والنشاط والرفعة في التجديد المستمر ، وإنما هي تلك الحالة التي يكون فيها ثابتا مستقرا ، وتظل الأوضاع فيه على ما هي عليه . تلك هي الحالة المثلى للمجتمع في رأي أفلاطون . ويمكن القول أن فلسفته بأسرها - سواء في جوانبها العملية والنظرية - كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الثبات والاستقرار هذه ، وكانت كلها تبريرا عقليا لها . فطريقة التعليم في الدولة المثلى ، وطريقة الحكم ، ووضع طبقة الحراس فيها ، والنظم الاجتماعية والسياسية التي تطبق على الحكام - كل هذه وسائل لتحقيق الثبات والاستقرار في المجتمع ، والقضاء على كل تغير . بل أن فلسفته النظرية بدورها تتجه الى نفس الهدف : ففي مجال الأخلاق ينظر الى الخير على أنه « كل ما يحفظ » ، والى الشر على أنه « كل ما يدمر أو يفسد » (٦٠٨) . وفي مجال الميتافيزيقا ، نجد أن الصفات التي نسبها الى المثل هي صفات الثبات والوحدة والسكون ، على حين أن الأشياء المتغيرة لا تمثل إلا الوجه الخداع للعالم ، ولا توصل الى أية معرفة حقيقية . وبالاختصار ، فإن تفكير أفلاطون كان في جميع المجالات يتجه الى إيقاف التحول وإلغاء التطور ، ويبدو كأن هناك أوصافا أثيرا لديه كانت مهددة بأن تعصف بها رياح التغير ، وأنه أراد أن يوقف سير الأحداث نحو غايات لا تتلاءم مع ما كان بطبيعته ميالا اليه ، فأتى بهذا البناء الضخم من الأفكار لكي يبرر به « الاستقرار » الذي كان يعلم به ، ويحول دون حدوث تلك النتائج غير المأمونة التي قد تسفر عنها حركة التطور .

ولقد كان المحور الذي دارت حوله أبحاث أفلاطون السياسية في محاورة الجمهورية هو فكرة « العدالة ». فالنظريات السياسية المختلفة تعالج في إطار هذه الفكرة ، والمواقف والاتجاهات المتباينة تعرض في صورة تعريفات مختلفة للفظ العدالة . والخيط الجامع بين الأجزاء المختلفة للمحاضرة ، هو هذا السعى المتدرج الى إيجاد تعريف سليم للعدالة .

ومع ذلك ، فلم تكن فكرة العدالة مجرد وسيلة ابتدعها أفلاطون لبعث الوحدة بين أجزاء المحاضرة ، أو نغمة درامية كررها لكي يضمن التماسك بين أجزائها ، بل أن مفهوم العدالة كان له من الأهمية ما يبرر اتخاذ محورا حقيقيا للبحث السياسي في المحاضرة . فكلمة العدالة كانت ، في نظر اليوناني القديم ، تضم في داخلها عددا كبيرا من المعاني ، التي تكاد تشمل ميداني الأخلاق والسياسة بأسرها . والعاقل هو الذي يتصف بتلك المجموعة من الفضائل ، التي يتسنى بها تنظيم الحياة البشرية ، الخاصة والعامة ، على أفضل نحو . والآن ، فقد كانت مواقف الفلاسفة تتحدد تبعا لطريقة اجابتهم من هذا السؤال الرئيسي المتعلق بطبيعة العدالة . فاذا كانوا من المحافظين ، اتجهوا الى الربط بين معنى العدالة ومعنى الأزلية والثبات والالوهية ، واذا كانوا ذوي نزعة ثورية ديمقراطية ، اتجهوا الى الدفاع عن المفهوم النسبي المتغير للعدالة . وعلى أساس هذا الازدواج في فهم هذه الفكرة الرئيسية ، يتحدد الموقف الكامل للفيلسوف في مسائر المجالات .

وليس من الصعب أن يدرك المرء أن الخصومة الأساسية بين سقراط والسفسطائيين ، على النحو الذي عرضت به في كثير من محاورات أفلاطون ، وضمنها محاورة الجمهورية ، تتركز أساسا الى هذا الخلاف الأساسي حول طبيعة العدالة . فالسفسطائيون من أنصار التغير والحركة والنسبية . وهم لا يؤمنون بما هو أزلي ثابت . أما سقراط فهو أشد أنصار الثبات والاستقرار تحمسا . واذا كان هذا الصراع الحاد بين السفسطائيين وسقراط (أو بينهم وبين أفلاطون) قد عرض في كثير من الأحيان في صورة صراع نظري حول « الحقيقة » وهل ينبغي أن تكون أزلية أم متغيرة ، فمن اليسير أن يدرك المرء ، من وراء هذا الخلاف النظري ، خلفا آخر عمليا ، أو سياسيا ، كان في حقيقة الأمر أعمق جذورا منه . واعني به : هل ينبغي أن ننظر الى القوانين المتحركة في المجتمع البشري على أنها قوانين ثابتة أم قوانين متغيرة ؟ وهل النظام السائد في العلاقات بين البشر أزلي لا يمكن تغييره ، أم أن هذا النظام قابل للتغير لأنه من صنع البشر أنفسهم ، يرتبط بتاريخهم الفعلي ، لا بآية سلطة تملو على الطبيعة ؟

لقد كان افلاطون ، دون شك ، من انصار الراى الاول . بل انه لم يقتصر على القول ان نظام العلاقات الانسانية لا يمكن تغييره ، وانما ذهب الى ابعاد من ذلك ، فاكد ان هذا النظام « لا يصح » تغييره : فالثبات ليس امرا واقعا فحسب ، وانما هو واجب ايضا ، وهو الحالة المثلى التى ينبغى ان يتجه الى تحقيقها كل مجتمع انسانى .

ولا جدال فى ان افلاطون ، بوصفه خصما سياسيا للاتجاهات الدائمة الى التغير ، لم يعرض آراء اصحاب هذه الاتجاهات على النحو الذى كانوا هم انفسهم خليقين بان يعرضوها به . فهو يستخدم قدرته الفنية الهائلة فى اعطاء القارىء صورة لخصومة كفيلة بان تجعلهم بالفعل اناسا بغيضين الى نفس كل شخص محب للحقيقة والعدالة . فالفسطاطى ، فى نظره ، لا يدعو الى التغير فحسب ، وانما هو ينكر كل حقيقة ومعرفة . ودعوته ذاتها تصور بانها دعوة الى الانحلال والى القضاء على كل القيم — اى الى تغليب الظلم على العدل ، والدفاع عن حكم القوة الفاشية ، واحتقار سلطة العقل .

فى الكتاب الاول من محاوراة الجمهورية ، ينجح افلاطون فى السخرية من التعريف الذى تقدم به ثراسيماخوس للعدالة ، وفى تصوير هذا التعريف بأنه متهاافت لا يصمد أمام النقد . ومع ذلك فان قليلا من التفكير كفيلا بان يثبت لنا ان هذا التعريف ليس ضعيفا وليس متهافنا الى هذا الحد . فماذا يقول ثراسيماخوس ؟ انه يبدأ بان يقدم نظرية عامة هى ان « العدالة ليست الا صالح الأقوى » : (٣٢٨) ثم يفصل هذه النظرية فيقول : « فى كل حالة تضع الحكومة القوانين لصالحها : فالديمقراطية تضع قوانين ديمقراطية ، والملكية تجعلها ملكية ، وهكذا الحال فى الأنواع الأخرى . وبعد سن هذه القوانين ، تعلن الحكومات أن ما هو مشروع عادل بالنسبة الى رعاياها انما هو ما فيه صالحها هى ذاتها ، وتماقب من يخالف ذلك على أنه خارج على القانون والعدالة . فهذا ان ما اعنيه : فللعدالة فى جميع الدول معنى واحد ، هو صالح الحكم لائقام . ولما كان المفروض ضرورة هو أن الحكومة هى الأقوى ، فالنتيجة الوحيدة المعقولة هى أن مبدأ العدالة واحد فى كل شيء ، وهو صالح الأقوى » . (٣٢٨ - ٣٣٩) .

ولقد أدرك بعض الشراح ما فى هذه النظرية من طابع ثورى ، ونبهوا الى أنها تعبر ، بطريقة فيها شيء من البساطة او السذاجة ، عن مواقف ظهرت بوضوح فى مذاهب سياسية حديثة . ففى رأى أحد الباحثين المتعمقين أن هذه النظرية تكون الاطار العام الذى تدور حوله نظريات

أخرى أحدث عهدا ، وأكثر تعقيدا ، في طبيعة القانون ، وهي النظريات القائلة أن « المفاهيم الأخلاقية والنظم القانونية ، بقدر ما تدعى أن لها الزاميا خلقيا ، ليست الا ظواهر ثانوية مصاحبة ، وتعبيرات ومظاهر لقوى اقتصادية أو اجتماعية تؤكد نفسها بالفعل في الدولة » (١) . وهو يقرب بين هذا الموقف وبين الماركسية « التي ترى أن هناك قانونا بورجوازيا وقانونا بروليتياريا ، تبعا لسيادة هذه الطبقة أو تلك » . ومعنى هذه النظريات هو أن « القانون ، فيما يدميه لنفسه من عنصر أخلاقي ، أي بالاختصار ما نسميه بالعدالة ، إنما هو حصيلة الجهد الذي يبذل للمحافظة على امتياز حاضر أو مستقبل ، أو لتأكيد وبربره شرفيا ، وذلك بتحويل هذا الامتياز الى قيمة أخلاقية . فما هو الا مؤثر جهاز لقياس الضغط ، يسجل ضغط القوى الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية » (٢) .

وفي اعتقادي أن هناك حقيقتين أساسيتين ينبغي أن تستقرا في أذهاننا ونحن بصدد هذه النظرية السفسطائية السياسية ، التي هي القطب المضاد لنظرية أفلاطون : الأولى هي أن هذه النظرية تقدم على أنها تعبير عما هو كائن ، لا عما ينبغي أن يكون . فهي نظرية تصف الأمر الواقع ، وهو أن كل حكم قائم بالفعل إنما يعبر عن صالح الفئة القوية في المجتمع . وليس هناك تعارض بين الاعتراف بهذا الأمر الواقع ، وبين الدعوة الى وجهة النظر المضادة في مجال ما ينبغي أن يكون . أعني أن في استطاعة المفكر أن يعترف بأن الحكومات القائمة فعلا تعبر عن مصالح الأقوياء ، ويدعو في الوقت ذاته الى وضع مخالف تكون فيه الحكومات تعبرا عن مبادئ أو قيم عامة ، لا عن مصالح فئة معينة . فالنظرية في هذه الحالة وصف للأوضاع القائمة بالفعل ، وهو وصف لا يستطيع المرء أن ينكر أنه دقيق حقا .

والحقيقة الثانية هي أن هذه النظرية ، مهما قيل منها ، تفتح الباب على مصراعيه لتغيير أية أوضاع قائمة . ففي ظل هذه النظرية وحدها يكون تغيير نظم الحكم أمرا طبيعيا ، من الوجهة النظرية ، إذا لم تعد هذه النظم ملائمة لمن تطبق عليهم . أما النظرية المضادة ، التي تجعل العدالة معنى إرليا ، لا مجرد عرف أو اصطلاح تواضع عليه الناس في مجتمع معين ، ففيها يصبح تغيير الأوضاع أمرا مستحيلا . ومن هنا كان

(١) P. Lachère-Rey : op. cit., p. 45.

(٢) نفس الموضع .

الفسطاطيون ، في الغالب ، من انصار الحكم الديمقراطي الذي يعد التغير حقيقة اساسية ، على حين ان افلاطون كان عدوا لدودا للديمقراطية ، وكان من الانصار المتحمسين للاليجاركية ، بما فيها من دموع الى استقرار الأوضاع القائمة والمحافظة عليها .

ولو أمعنا الفكر في التعريف الذي يقدمه افلاطون للعدالة ، لوجدناه يرتبط اولق الارتباط بفكرة المحافظة على استقرار الأوضاع القائمة أو تجميدها . فهو في الكتاب الرابع من المحاور يصل ، بعد مناقشة طويلة ، الى الصيغة التي كانت ابحاثه السابقة كلها تمهيدا لها ، فيقول ان « اعظم اسباب كمال الدولة هو تلك الفضيلة التي تجعل كلا من الأطفال والنساء والعبيد والاحرار والصناع والحاكمين والمحكومين يؤدي عمله ، دون أن يتدخل في عمل غيره (٤٢٣) . ومن جهة أخرى فان « المبدأ الذي ينبغي أن يتمسكوا به (أى الحكام) في احكامهم على الدوام .. هو المبدأ القائل ان أحدا لا ينبغي أن يعتدى على ما يمتلكه الغير أو يحرم مما يمتلكه هو » . (٤٢٣) . وفي نفس الموضع يقول أن « العدالة انما هي أن يمتلك المرء ما ينتهي فعلا اليه ، ويؤدي الوظيفة الخاصة به » . وبعد قليل يؤكد أن « التعدى على وظائف الغير ، والخلط بين الطبقات الثلاث ، يجر على الدولة أوخم العواقب ، بحيث أن المرء لا يعدو الصواب اذا هد ذلك جريمة .. فهذا إذن هو الظلم . اما اذا اقتصرت كل من الطوائف الثلاث : الصناع والمحاربين والحكام ، على مجالها الخاص ، وتولت كل منها العمل الذي يلائمها في الدولة ، فهذا عكس ما قلناه الآن ، أى هو العدل » . (٤٣٤) . ثم يزيد موقفه وضوحا بعد قليل ، فيقول : « لقد كانت تلك الصورة البسيطة للعدالة .. هي ذلك النظام البديع الذي ينبغي بمقتضاه لمن ولد ليكون حذاء أن يقتصر على صناعة الأحذية ، ولمن ولد ليكون نجارا أن يقتصر على التجارة ، وبالمثل في بقية الصناعات » (٤٤٣) . وهو يكرر هذه الفكرة ذاتها في موضع آخر فيقول : « لهذا كان من خصائص دولتنا وحدها أن العداة فيها حذاء فحسب ، وليس ملاحا في الوقت نفسه ، وأن الزارع زارع فقط ، وليس قاضيا في الوقت ذاته ، وأن الجندي جنسدى ، وليس تاجرا كذلك ، وهكذا الأمر في الجميع » . (٣٩٧)

هذه النصوص ، التي لا تعد - على كثرتها - الا نموذجا لتلك الفكرة التي لم يمل افلاطون تأكيدها في شتى مواضع هذه المحاور ، تشرح بوضوح قاطع مبدأ افلاطون الرئيسى في ضرورة التزام كل من الطبقات الثلاث حدودها الخاصة . ولا يترك افلاطون لنا منجلا للشك في أن هذا المبدأ هو

عنده قوام العدالة ، وهو بالتالى الأساس الاول فى بناء الدولة . وليس المرء بحاجة الى تفكير طويل لكى يقتنع بأن هذا المبدأ انما هو دفاع عن الجمود والتحجر الطبقي ، وللتقسيم القاطع بين الطبقات بحيث تلتزم كل طبقة حدودها الخاصة ولا تحاول التطلع الى غيرها . ومن الواجب أن نذكر أن الخطورة الكبرى ، فى نظر أفلاطون ، لا تتمثل فى تطلع شخص من طبقة معينة الى أعمال أخرى تنتمى الى نفس الطبقة ، كأن يتطلع الفلاح الى عمل راعى الغنم ، أو الحداد الى عمل النجار ، فهذا شيء ، وإن لم يكن مرغوبا فيه ، لا يؤدي الى الحاق ضرر كبير ببناء الدولة . غير أن التوازن يختل ، والاستقرار يضيع ، اذا لم يلتزم الناس طبقاتهم ، وحاول صانع الفخار أن يقوم بعمل الجندي أو الحاكم (٤٣٤) .

ولقد وردت لدى أفلاطون ، عند حديثه عن الطبقات الثلاث ، أقوال قد يفهم منها أنه يعترف بنوع من الحركة الاجتماعية ، ويسمح لأبنساء الصناع ، مثلا ، بأن يكونوا جنودا ، بل حكاما ، اذا توافرت فيهم الشروط اللازمة . وبالفعل ذهب بعض الشراح ، مثل تيلور ، الى أن أفلاطون لا يقول بنظام الطبقات المغلقة (caste) الذى يقضى بأن يظل الفرد ملتزما بنفس الطبقة التى ولد فيها ، دون أن يستطيع الارتفاع عنها . فأفلاطون فى رايه يضع استثناءات هامة لهذه القاعدة ، إذ أن سلوك الفرد يراقب باستمرار ، لكى يتقرر ان كانت مكانته مستهبط أو ترتفع تبعا لقيمه الكامنة ، أى أن ميلاد الفرد ليس هو العامل الوحيد المتحكم فى تحديد مكانته فى المجتمع . ومن ذلك يستنتج « تيلور » أن دفاع أفلاطون عن نظام « المهنة المفتوحة » open career » يعنى القضاء التام على نظام الطبقات المغلقة (١) .

ومع ذلك فإن هناك اعتراضات عديدة تثار بسهولة فى وجه هذا الدفاع . من أهم هذه الاعتراضات السؤال من الوسيلة العملية التى يمكن أن تتحقق بها هذه الحركة الاجتماعية . فمراقبة الفرد باستمرار ، من أجل معرفة مدى صلاحيته للانتقال الى طبقة أعلى ، يعنى أن تتحول الدولة بأسرها الى جهاز هائل للرقابة ، بل أن الرقابة ستصبح هى المهمة الرئيسية للدولة . ومع ذلك فلا يمكن أن يؤدي هذا العمل بأى قدر من الدقة ، لسببين ، أولهما أن الرقباء أنفسهم ينبغى أن يراقبوا ، ولانيهما أن من يراقب ينبغى أن يكون لديه المعيار أو المقياس الذى يقيس على أساسه الأفراد ويحدد مدى جدارتهم بالترقى أو استحقاقهم للهبوط ، ومثل هذا المعيار لا يمكن أن يملكه فى الدولة الا فئة محدودة جدا ، ستعجز حتما من

(١) A.B. Taylor : Plato, the Man and his Work, p. 275.

اجراء كل عمليات الاختبار اللازمة على جميع المواطنين ، وهى الاختبارات التى ينبغى ان تكون على اكبر قدر من الدقة لكى يكون حكمهم — الذى يتقرر تبعا له مصير كل شخص — صحيحا .

ومما له دلالة الواضحة ان افلاطون نظر الى رايه فى تقسيم الطبقات على انه اكلدوبية ، وذهب الى ان مهمة الحاكم هى ان يقطع الناس « باسطورة » معادن الناس ، وهى الأسطورة التى تقول ان بعض الناس وند من معدن الذهب ، وبعضهم من معدن الفضة ، والبعض الآخر من معدن الحديد أو النحاس (٤١٥) . فاذا كان هذا التقسيم أسطورة واكلدوبية ، فمعنى ذلك انه لا يعبر عن حقيقة الاشياء ، وانما هو حيلة يفرضها الحكام على الناس ليضمنوا خضوعهم ، واكتفاءهم بالطبقة التى تحدد لهم (١) .

وعلى أية حال فهناك نصوص أخرى تثبت أن افلاطون ، حين قال بإمكان انتقال الفرد من طبقة الى طبقة أخرى ، لم يكن يعنى هذا الانتقال جدليا ، وانما كان يؤمن بأن الصفات الشخصية تورث من الآباء الى الأبناء ، أى أن أبناء الطبقات الدنيا يظلون فى الأغلب مثل آبائهم ، وأبناء الملوك يظلون أيضا ذوى طبيعة ملكية . وهناك نص واضح الدلالة فى هذا الصدد — وان لم يكن مستمدا من محاوراة الجمهورية — هو ذلك الذى يقول فيه : « كثيرا ما يكون الملك ابن ملك ، أو الشخص الصالح أو النبيل ابنا لسيد صالح أو نبيل ، وكذلك الحال فى ذرية كل نوع ، حسب المجرى المنتظم للطبيعة » . (كراتيلوس ، ١٣٩٤) . وثو نظرنا الى أمثال هذه النصوص فى السياق العام لحياة افلاطون وتفكيره ، لوجدنا انها هى التى تعبر — على الأرجح — عن اتجاهه الحقيقى : ذلك لأن افلاطون كان أرسقراطى الأسرة والنشأة والتفكير . والاعتقاد بوراثنة الصفات الشخصية شائع عند معظم أصحاب النزعة الأرسقراطية ، على حين أن فسر

(١) يشير أميل بریه الى الرأى القائل بشروح فكرة الطبقات الإجتماعية الثلاث فى كل الشعوب ذات الأصل الهند أوروبى . وهو ينبه الى أن افلاطون يمرض هذه الفكرة فى الكتابين الثانى والثالث من الجمهورية كما لو كانت ابتداءا عقلية مبني على مبدأ الشخص فى المهن ، ولكن من الممكن أن يكون ظل افلاطون قد تأثر بالتراث القديم . وما يشهد على ذلك فى رايه أن أسطورة معادن الناس ، التى عرضها فى الكتاب الثالث ، مشابهة لعدد كبير من الأساطير الغائرة الهندية واليونانية ، وهى الأساطير التى تجعل من امتلاك الذهب الإلهى ضمانا للملكية من اصلفته الآلهة . انظر :

R. Bréhier : Etudes de philosophie antique, Paris (P.U.F.) 1955. p. 54-55.

الارستقراطيين يتجهون الى محاربة هذا الاعتقاد لانه ، لو صح ، لكان معناه أنهم سوف يرون من الصفات ما يتناسب مع وضعهم غير المميز ، ولانه يسد امامهم طريق الارتقاء .

وعلى أية حال ، فهذه هي « العدالة » عند أفلاطون : أن يلتزم كل فرد حدود الطبقة التي ينتمى اليها تبعاً لطبيعته أو تكوينه ، ولا يحاول أن يتعدى نطاقها الخاص ، أو يتطلع الى غيرها من الطبقات . ولا جدال في أن مثل هذا التحديد لمفهوم العدالة يصطدم بقوة مع معظم التعريفات الحديثة لفكرة العدالة . ذلك لأن الانسان الحديث يتجه الى الربط بقوة بين العدالة والمساواة ، على حين أن العدالة عند أفلاطون لا تربط بالمساواة أدنى ارتباط ، بل هي في الواقع تأكيد للمساواة . فالدولة في رأيه تكون عادلة اذا رضى الصانع والزارع بوضعه ، ولم يحاول أن يمارس عملاً « أرفع » من ذلك الذي تؤهله له طبيعته ، أى اذا اقتنع بالمساواة الطبيعية بينه وبين الآخرين . وبعبارة أخرى ، فالعدالة هي المحافظة على الفوارق بين الناس ، وليست هي السعى الى الغاء هذه الفوارق ، كما يميل الانسان الحديث الى تفسيرها .

ولعل أفلاطون ذاته كان خير من عبر من الفرق بين نوعي العدالة هذين : عدالة المساواة ، وعدالة اللامساواة ، حين أطلق على الأولى اسم العدالة الحسابية ، وعلى الثانية اسم العدالة الهندسية . ذلك لأن الحساب يستخدم الأعداد على نحو يؤدي الى توزيعها بالتساوي ، أما الهندسة فهي تستخدم النسب ، أى أنها توزع الأشياء وفقاً لمرتبعتها ، وتحفظ الفوارق بينها . فسيادة المبدأ الهندسي في الدولة تعنى المحافظة على التميز بين الطبقات ، على حين أن سيادة المبدأ الحسابي يؤدي الى بحث الاضطراب والخلط بين مختلف فئات الناس . وبينما تؤدي الهندسة الى توزيع للنسب حسب المراتب ، فإن الحساب يسوى بين كل شيء دون تفرقة (١) . لذلك كانت العدالة الهندسية هي التي تلائم النظرة الارستقراطية ، على حين أن العدالة الحسابية تتناسب مع المفهوم الديمقراطي للسياسة .

(١) أنظر تعليق كارل بوبر على فكرة العدالة الحسابية والهندسية ، (الكتاب المذكور من قبل ، الجزء الأول ، ص ٢٤٨) . وانظر أيضاً :

Farrington : Science and Politics ... p. 29.

P.-M. Schuhl : Essai sur la formation ... p. 976 : وكذلك :

وبفكرة العدالة الهندسية ، أو عدالة اللامساواة هذه ، تكتمل عناصر النظرية السياسية عند أفلاطون ، كما عرضها في محاوراة الجمهورية ، ويتحدد الإطار النظري العام الذى يمكن أن ترد إليه كل أفكاره التطبيقية أو الجزئية فى مجال السياسة . وسوف يتضح لنا ، من دراستنا التالية لبعض الأفكار التطبيقية الرئيسية ، أن هذه الأفكار كلها تتردد الى نفس هذا المبدأ الواحد ، وأنها تهدف قبل كل شيء الى تحقيق « الاستقرار » و « العدالة » بالمعنى الذى أوضحناه من قبل عند أفلاطون .

أفلاطون ونظام الرق :

من المؤكد أن اصرار أفلاطون على فكرة التزام كل فرد للعمل الذى تؤهله له طبيعته ، وربطه بين العدالة وبين التميز الطبقي على النحو الذى أشرنا اليه من قبل ، وتمسكه بعدم تداخل الطبقات — كل هذه أفكار تنم عن عقلية متاهة لقبول نظام الرق على أنه ظاهرة طبيعية لا بد منها (وليس مجرد نظام اجتماعى قائم بالفعل) . فللمقدمات الفلسفية النظرية التى أوردناها فى القسم السابق مباشرة من هذا البحث ، تؤدي الى نتيجة ضرورية ، هى أن هناك أناسا ولدوا ليكونوا أرقاء ، وأن الرقيق يستحق مصيره لأنه لا يصلح إلا له .

ولكى تكون معالجتنا لأراء أفلاطون فى الرق مبنية على أساس سليم ، فقد يكون من المفيد أن تقدم الى القارئ فكرة عامة عن حالة الرق فى أئنا فى العصر الذى عاش فيه أفلاطون . فالتقدير المتوسط لعدد الأرقاء فى أئنا ، عند نهاية القرن الرابع ق . م . هو حوالى أربعمائة ألف رقيق ، مقابل حوالى مائة ألف مواطن حر (١) . أى أن كل مواطن حر كان يستمتع بعمل أربعة أرقاء فى المتوسط . ولم يكن هؤلاء الأرقاء يستخدمون فى الخدمة المنزلية وحدها ، بل كان منهم الزراع والرعاة ، ولكن استخدامهم الأكثر شيوعا كان فى مجال الحرف والصناعات اليدوية واستخراج المعادن . وكان الصانع المهرة ، اذا تيسرت أحوالهم ، يشترون العبيد ويدربونهم على أداء أعمالهم ، آملين أن يجيء اليوم الذى يتسنى لهم فيه أن يتقاعدوا ويعيشوا على عمل هؤلاء الأرقاء . وقد تحدث نقرات عن العبيد ، وربط بينهم وبين الأرض والمقار بوصفهم مصادر للدخل الذى

(١) G. Lowes Dickinson : The Greek View of Life. Ann Arbor Paperbacks, Michigan, 1958, p 78 .

يأتى بلا عمل (١) . ومعنى ذلك أن قدرا كبيرا من الانتاج في الدولة الاثينية كان يتم على ايدى الأرقاء ، أى على ايدى اشخاص يعيشون على هامش المجتمع ، دون أية حقوق سياسية أو اجتماعية .

وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة كانت شيئا عاليا مالوفا بالنسبة الى المواطن الاثيني ، فقد كانت تظهر من آن الآخر اتجاهات الى تحسين معاملة العبيد ووضع بعض التشريعات التى تكفل لهم حدا أدنى من الحقوق الانسانية . وكانت هذه الاتجاهات تقوى وتزدهر في عهدود الحكم الديمقراطي . فقد عملت الديمقراطية الاثينية على حماية العبيد من المعاملة الشديدة القسوة ، وسحبت من السادة حق قتل عبيدهم (٢) ، أى أنها وضعت تشريعات انسانية كانت تمثل تقدما كبيرا بالنسبة الى ذلك العصر .

ويكاد يكون من المؤكد أن هذه الاتجاهات في معاملة العبيد اثناء العهد الديمقراطي لم تلق قبولا لدى أفلاطون . ذلك لأن حرصه على حفظ الفوارق بين فئات البشر المختلفة ، وإيمانه المتأصل بالتفاوت الطبيعى بين الناس ، جعله يدين النظام الديمقراطي الاثيني لتهاونه مع العبيد . فهو يعدد مساوي كثيرة للحكم الديمقراطي ، تدور كلها حول التطرف في الحرية التى تصل الى حد الفوضى ، ثم يقول : « على أن أقصى ما تصل اليه الحرية في مثل هذه الدولة ، هو أن يغدو العبيد ، من الرجال والنساء ، الذين يشترون بالمال ، متساوين في حريتهم مع ملاكهم الذين اشتروهم » . (٥٦٣) . تلك في رأيه أسوأ نتائج الحرية ، وأكبر عيوب الدولة الديمقراطية ! ولم يكتف أفلاطون بذلك ، بل اقترح وضع تشريعات لمعاملة العبيد (في معاودى « السياسى » و « القوانين » بوجه خاص) تنص كلها بأنها أشد قسوة من التشريعات التى كانت سارية بالفعل في اليونان ، في العصر الذى عاش فيه (٣) .

(١) زينوفون : ميمورايليا (الاكروبات) ، ٢ - ١١ - ٤ .

مقتبس من مقال : « الرق في العالم القديم » بقلم « جونس A. H. M. Jones »
Slavery in Classical Antiquity .
في كتاب :

Edited by M.J. Finley, Cambridge 1960, p. 3

(٢) Cary and Hershoff : Life and Thought in the Greek and Roman World, p. 40, 131.

(٣) انظر مقال : « الفرق في تفكير أفلاطون » من تأليف Gregory Vlastos

في كتاب Slavery in Classical Antiquity من ١٢٧ .

على أن أفلاطون ، بوصفه فيلسوفا عقليا ، لا يكتفى بتقديم آرائه وتشريماته المقترحة على صورة أفكار مفضلة لديه ، بل انه يسعى الى تقديم أساس ومبرر عقلى لها ، ويحاول جاهدا أن يربطها بمواقف فلسفية نظرية له . وقد اوضح لنا من قبل أن تحمس أفلاطون لنظام الرق يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ هام فى فلسفته ، هو مبدأ التفاوت الطبى فى مراتب البشر ، وضرورة محافظة الدولة على الفوارق والمسافات بين الناس . على أن هناك مبررا آخر ربما كان هو الأهم ، من وجهة نظر أفلاطون ذاته . ذلك لأن أفلاطون ، كما سنرى فيما بعد ، يجعل للمعرفة مراتب ، أرفعها هو العقل ، ويليه الرأى أو الظن *doxa* . وهو يؤمن ايمانا جازما بأن العبيد اناس تبنى معرفتهم على الظن ، لا العقل ، وهم فى حاجة دائمة الى توجيه من الخارج ، لأنهم يعجزون عن تعقل الأمور أو فهم مبرراتها . وكما أن الدولة لا تصلح الا اذا حكمها العقل ، فكذلك لا يستطيع الرقيق أن يسير دفة حياته الا بإرشاد سيده الحر ، الذى يعتمد فى آرائه ومعارفه على العقل . واذا كان الفيلسوف ، أى ذلك الذى يسترشد بالعقل ، يستحق أن يحكم ، فان عكس الفيلسوف ، أى ذلك الذى عدم العقل ، لابد أن يحكم . ومن هنا كان نظام الرق يبدو فى نظره أمرا طبيعيا ، له مبرراته العقلية الضرورية .

واذا صحت القصة التى يرجحها كثير من الكتاب ، من أن أفلاطون قد أسر بعد طرد ديونيزيوس الأول له فى رحلته الأولى الى صقلية ، وبيع فى سوق العبيد ، ثم حرره بعض أصدقائه من الفيشاغوريين المقيمين فى جنوب إيطاليا - اذا صحت هذه الرواية فانها تكون فى واقع الأمر ردا بليغا على آراء أفلاطون هذه ، وهو رد لم يستطع هو ذاته ، لسوء الحظ ، أن يدرك دلالته . ذلك لأنه كان من الممكن أن يصبح أفلاطون ذاته ، بكل ما لديه من عقل وفلسفة وحكمة ، عبدا ، وأن يعامله أسياده على أنه شخص يحتاج على الدوام الى التوجيه من عقل أرفع منه . واذن فاصل الخطأ انما هو الخلط بين الوضع الاجتماعى وبين الوضع الطبى ، أى الاعتقاد بأن تعرض المرء لظروف اجتماعية معينة تجعله عبدا ، يعنى وجود نقص طبى كامن فيه . ولقد كان أفلاطون بالفعل أبعد الناس عن الاعتقاد بأن الناس جميعا قادرون - اذا توافرت لهم الظروف الملائمة - على توجيه أنفسهم بأنفسهم ، أو بأن التفاوت الاجتماعى بينهم أمر عارض لا يرجع الى طبائعهم ذاتها .

وهناك ، بطبيعة الحال ، شراح كثيرون يحاولون التخفيف من الطابع غير الإنسانى الذى تتسم به نظرة أفلاطون الى الرق ، على أساس أن

النظام كان شائعا في اثينا ، بل في العالم القديم ، وكان جزءا لا يتجزأ من حياة المجتمع . ومع ذلك فمن المؤكد أن مهمة هؤلاء المدافعين عسيرة بحق ، لسبب بسيط هو أن أفلاطون لم يقتصر على « قبول » نظام الرق أو حتى « تبريره والدفاع عنه » ، بل لقد دعا ، كما رأينا في الفقرة المشهورة التي اقتبسناها من قبل (الجمهورية ٥٦٢) الى مزيد من الصرامة في معاملة العبيد ، وعاب على الديمقراطية الاثينية تهاونها وتسامحها مع العبيد ، واتجاهها الى المساواة بينهم وبين الأسياد . وبالفعل نجد أن كاتبنا ألف كتابا ضخما كرسه كله للرد على نقاد أفلاطون ، لم يجد ما يدافع به عن الفقرة المذكورة ، وإنما اكتفى بأن يقول في صدها : « فلنضربها الى تلك القائمة المتواضعة من خطايا أفلاطون الاجتماعية » (١) - وهو اعتراف واضح بالهزيمة ، أو بالعجز عن تبرير موقف أفلاطون ، وإن كان يحاول التخفيف من هذه الخطيئة ، بالقول أنها ليست خيانة لمثل أعلى معترف به ، أو تجديدا شيطانيا الى به مفكر له اتجاهات تخريبية في الأخلاق ، وإنما كانت « بقية من رواسب خلفها جو أخلاقي سائد في نفس نبيلة » .

ومع ذلك فإن محاولة التخفيف هذه تبدو في نظرنا غير مقنعة بدورها . ذلك لأن فكرة الرق ، بمفهومها الصارم ، لم تكن عنده مجرد انحراف « متواضع » عن موقف عام يسير في طريق مضاد ، وإنما كانت - كما رأينا من قبل ، وكما سنرى أيضا بعد قليل - مرتبطة أوثق الارتباط بالأسس والدعائم الأولى لفلسفة أفلاطون في شتى المجالات . ومن غير المعقول أن يكون أفلاطون قد « انحرف » في هذه الفكرة وإلى بآراء غير انسانية ، بينما قال في بقية أجزاء فلسفته بآراء معكسية ، إذ أن شخصية المفكر وحدة لا تتجزأ ، وليس من الممكن الفصل بين جوانبها بطريقة مصطنعة عن طريق الالتجاء الى تعبيرات مضللة « كالخطيئة المتواضعة » أو « الانحراف » .

ولا شك أن كل من يحاول تبرير موقف أفلاطون والدفاع عنه على أساس أن نظام الرق كان نظاما موجودا بالفعل ، وكان متغلغلا في حياة المجتمع ، وبالتالي كان من الصعب أن ينقده أفلاطون - أقول أن كل من يحاول الاثبات بمثل هذا التبرير يغفل حقيقتين على أعظم جانب من الأهمية :

الحقيقة الأولى هي أن أفلاطون قد هاجم بالفعل فيما أخلاقية واجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية ربما كانت أكثر تأصلا وأعمق

(١) R.B. Levinson : In Defence of Plato, Harvard University Press,

1953, p. 176.

جدورا في المجتمع من نظام الرق ذاته . انظر اليه في محاوره الجمهورية وهو يناقش اكثر النظم الاجتماعية رسوخا ، كنظام الاسرة والزواج وانتساب كل طفل الى ابيه وكل زوجة الى زوجها ، وتامل جرائه وهو يدمو الى هدم هذا النظام من اساسه ويدعو الى الفائه ، مع انه يدرك من وعى مدى تاصل هذا النظام في النفوس ، ويصبر من وصيه هذا في ضرورة تردد طويل من جانب مقراط قبل أن يعرض آراءه في شيوعية النساء والأطفال والغاء نظام الاسرة . ثم انظر الى الجراة التي نادى بها بالمساواة بين المرأة والرجل ، حتى دعا الى اداء النساء للتدريبات الرياضية وهن عازيات الأجساد أمام الرجال ، وهو بدوره أمر يصد من بقوة تقاليد متأصلة في نفوس الناس ، في اثينا على الأقل . كل هذه الامثلة تدل بوضوح كامل على أن تاصل أى نظام اجتماعى وشيوعه وانتشاره واقدمه لم يكن يحول أبدا بين افلاطون وبين مناقشة هذا النظام وهدمه من اساسه اذا وجد أن هذا الهدم هو الذى يتشئ مع القيم التي يدعو اليها . واذن ، فليس لأحد أن يتلرع بالحجة القائلة ان تاصل نظام الرق في المجتمع اليوناني هو الذى جعل افلاطون يدافع عنه ، ولا بد أن افلاطون — بارستقراطيته الموهودة — كان يميل بالفعل الى هذا النظام ، فلم يكف بالدموة الى المحافظة عليه ، وإنما دعا الى التزامه بمزيد من الصرامة .

والحقيقة الثانية — التي تربط بالاولى ارتباطا وثيقا — هي أن عصر افلاطون وأرسطو قد شهد اناسا هاجموا نظام الرق ودعوا الى الفائه أو الحد من شدته ، أى أن هؤلاء المهاجمين قد أعطوا افلاطون وأرسطو إشارة تنبيه كافية ، لو كانا في حاجة الى تنبيه ، الى مسلوئ هذا النظام وانتقاره الى الانسانية . وقد ورد في مستهل كتاب السياسة لأرسطو نص يشهد بوجود معارضة لنظام الرق في ذلك العصر ، وفيه يقول « ان البعض يرون أن حكم السيد علم . . وأن السيطرة على العبيد ، والحكم السياسى والمكئ ، كما قلت في البداية ، كلها شئ واحد . وغير هؤلاء يؤكدون أن حكم السيد على العبيد مضاد للطبيعة ، وأن التمييز بين العبد والحر لا وجود له إلا بالقانون ، لا بالطبيعة ، ولما كان تدخلا في مجرى الطبيعة ، فإن فيه ظلما » (١) . ويكرس أرسطو الفصول من ٤ الى ٧ في هذا الباب ذاته للرد على هؤلاء المعترضين ، أى للبرهنة على أن الرق عدل ، وأنه متفق مع الطبيعة ، وليس مجرد نظام فرضه القانون فحسب . ولا شك أن حديث أرسطو هنا عن التقابل أو الصراع بين النظرة الى

الرق على أنه ظاهرة طبيعية ، والنظرة اليه على أنه ظاهرة ترجع الى العرف أو الاصطلاح الاجتماعى فحسب ، يذكرنا على الفور بالتقابل المشهور بين الطبيعة والعرف أو القانون ، وهو التقابل الذى دار حوله الصراع بين سقراط وأفلاطون من جهة ، وبين السفسطائيين من جهة أخرى . فهناك إذن احتمال كبير فى أن يكون هؤلاء المعارضون الذين يشير اليهم أرسطو ، ويبدل جهده من أجل تفنيد آرائهم ، هم من السفسطائيين الذين كانوا يؤمنون بأن الفوارق بين البشر ترجع الى نظم اصطلح عليها المجتمع ، ولا ترجع الى طبيعة الأشياء ، وفى هذه الحالة يكون دفاع أفلاطون وأرسطو من فكرة الأولوية ، والتقسيم الطبيعى للبشر ، تبريرا فلسفيا نظريا لوضع اجتماعى مجحف ، ومحاولة — قد تكون لاشعورية — لسد كل طريق فى وجه من يدعو الى تغيير هذا الوضع .

ومما يؤيد الفرض الذى قدمناه ، وهو أن معارضى نظام الرق هم على الأرجح من السفسطائيين ، أن باحثا مثل « بوير » عندما أشار الى معارضى نظام الرق فى أثينا ، قد أورد معظم الشخصيات المعارضة لهذا النظام من بين السفسطائيين . فمنهم الكيداماس Alcidas ، وهو تلميذ للسفسطائى المشهور جورجياس ، ومعارض لأفلاطون ، كان يقول : « لقد جعل الله الناس جميعا أحرارا ، فلا أحد عبد بالطبيعة » . ومنهم أيضا لوكوفرون Lycophron ، الذى كان تلميذا آخر لجورجياس ، والذى يقول : « ان تفوق الأصل الرفيع وهم خيالى ، وامتيازاته لا تقوم الا على لفظ مجرد » (١) .

والذى فقد كانت هناك بالفعل حركة انسانية تعارض نظام الرق فى عصر أفلاطون وأرسطو ، وكان لدى هذين الفيلسوفين الكبيرين كل الفرص التى تتيح لهما مراجعة هذا النظام من أساسه . ومن هنا فليس أمامنا مفر من الاعتراف بأن دفاعهما عن هذا النظام لم يكن مجرد مسابرة لتبليغ سائد يمجز المرء — من قرط تاصله — عن التنبه الى مساوئه ، أو مجرد « رواسب خلفها جو اخلاقى سائد فى نفس نبيلة » ، وانما كان دفاعا واعيا من مفكرين كانت لديهما كل وسائل انتقاد هذا النظام ، ولكنهما آثرا الإبقاء عليه ، وتبريره ، عن عمد وسبق أصرار .

فان كان هذا هو اتجاه أفلاطون الحقيقى فى هذه المسألة ، الا يعنى هذا الاتجاه القائم ظل من الشك على كل ما قاله أفلاطون عن الكرامة

الانسانية ومن قيم الشرف والنبيل والأخلاق الرفيعة ؟ أ يكون من حقنا أن نقبل هذه التصريحات الأخلاقية من مفكر تجاهل الكرامة الإنسانية في أول وأهم مقوماتها ، وأكد أن هناك أشخاصا هم من الأسسياد « بطبيعتهم » ، وغيرهم من العبيد « بطبيعتهم » أيضا ؟ أ ليس لنا أن نشك في قيمة ، وجدية ، كل مذهب أخلاقي يكون الرق عنصرا أساسيا فيه ، ومبدأ يبرره المذهب من ومي ؟



ولعل بعض القراء قد يتساءلون عن النافع الى ابداء كل هذا الاهتمام بظاهرة الرق ، وهي على أية حال ظاهرة اجتماعية لا فلسفية . وردنا على هذا التساؤل أن ظاهرة الرق تستحق بالفعل كل هذا الاهتمام ، لأنها لم تقتصر على المجال الاجتماعي وحده ، وإنما كان لها تأثيرها العميق في صميم الفلسفة النظرية ذاتها .

فهناك وجهة نظر لا يصح تجاهلها ، تؤكد أن الفلسفة اليونانية بأسرها ترتبط بظاهرة المرق ارتباطا أساسيا ، أو على الأصح أن الطابع الذي اتخذته هذه الفلسفة عند كبار ممثليها ، مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو ، لم يكن ليغدو ممكنا لولا نظام الرق . ذلك لأن هذا النظام ، تبعا لوجهة النظر هذه ، هو الذي يتيح للأحرار من الفراغ ما يمكنهم من تشييد مذاهب فكرية كاملة مبنية على التفكير النظري الخالص . فهذا التفكير النظري ، من حيث امكان ممارسته ، لا يكون ممكنا الا في مجتمع يحمل فيه الأرقاء عبء الأعمال اليدوية المرهقة عن الأحرار ، ويتيحون لهؤلاء الآخرين من الراحة والوقت والاكتفاء المادي ما يمكنهم من التفرغ للتفلسف النظري الخالص . ومن ناحية أخرى ، فإن مضمون هذه الفلسفات ذاته ، أمضى اتجاهها ، الى اعلاء قيم التفكير الخالص على حساب أى نشاط له صلة بالعمل المادي ، ووضع التفلسف النظري في قمة الأهداف التي ينبغي أن تسعى الشخصية الإنسانية الى تحقيقها ، كان هو ذاته انعكاسا لنظام اجتماعي يقوم فيه الرق بدور أساسي ، وتبريرا لهذا النظام في الوقت نفسه . تلك أذن وجهة نظر تجعل لنظام الرق دورا أساسيا في ظهور الفلسفة اليونانية على النحو الذي ظهرت عليه . وفي اعتقادي أن هناك أمرين يجعلان وجهة النظر هذه تستحق مكانا في أية دراسة للفلسفة اليونانية (ولا معنى ذلك قبولها بالضرورة ، وإنما معنى وجوب عدم تجاهلها) ، أولهما أن تمجيد الفلسفة اليونانية ، عند أقطابها الكبار ، للفكر النظري كان مفرطا ، واحتقارها للعمل المادي بكل أنواعه كان مفرطا أيضا ؛ ولانيهما أن الرق كان بالفعل ظاهرة أساسية في حياة اليونانيين ،

بدليل ما أشرنا إليه من قبل ، من وجود أربعة أرقاء ، في المتوسط ، لكل شخص حر واحد من الأحرار في المجتمع الأثيني خلال الفترة التي تهمننا في هذا البحث .

وإذا كنا قد تحدثنا عن وجهة النظر التي تسجل وجود ارتباط بين الطابع العام للفلسفة اليونانية ، عند أقطابها الكبار ، وبين نظام الرق ، فإن هناك وجهة نظر أخرى مكملة لها ، تؤكد وثوق الصلة بين دفاع أفلاطون - على وجه التخصيص - عن نظام الرق ، وبين العناصر الأساسية لفلسفته النظرية . والرأى الذى يدافع عنه أصحاب وجهة النظر هذه ، هو أن نمط العلاقة بين السيد والعبد يمثل أنموذجا يتكرر مرارا في معظم مجالات التفلسف النظرى الصرف عند أفلاطون .

ففى مجال النظرية السياسية تعد العلاقة بين الحاكم والمحكوم تكرارا لأنموذج العلاقة بين السيد والعبد . ذلك لأن الحاكم يمثل العقل الذى يسيطر ويوجه ، والرعايا يمثلون الرغبات والشهوات اللاعاقلة التى ينبغى أن تقمع وتكبت . ومن المحال أن يتحقق الانسجام بين مصالح الفئات المتعارضة فى الدولة إلا بفضل عقل يعلو على هذه الرغبات ويخضعها لفكرته الخاصة عما ينبغى أن تكون عليه الدولة الصالحة . ويرى أحد الشراح أن تكرار استخدام أفلاطون للفظ الدال على الرق (doulos) للتعبير عن مختلف أنواع التبعية السياسية وأحوالها ، يثبت أن أفلاطون لا يرى فى نظريته السياسية فارقا بين علاقة السيد بالعبد وعلاقة الحاكم برعاياه : (١) أى أن حق الحاكم على رعاياه يناظر حق السيد فى حكم عبده . وأنموذج حكم العبد هو الأنموذج الذى يمثل كل أنواع الحكم - وضمنها حكم الدولة .

وتمتد علاقة السيد والعبد الى مجال الطبيعة البشرية ، فتكون أنموذجا للعلاقة بين الجوانب المختلفة لهذه الطبيعة . فالنفس تدبر الجسم وتحكمه وتعلو عليه ، والرأس ينفصل من بقية الجسد بالرقبة ، حتى لا يختلط به ، والصدر أعلى من البطن ومنفصل عنها بالحجاب الحاجز (٢) ، أى أن نفس الحواجز والفوارق بين الطبقات الاجتماعية تتكرر فى حالة الفرد الواحد . وعلى الجسم أن يطيع النفس وينقاد لأوامرها مثلما ينقاد العبد لأوامر السيد . وبعبارة أخرى فإن العلاقة بين

(١) G. Vlastos : Slavery in Plato's Thought In : "Slavery in Antiquity" (op. cit.), p. 137.

(٢) B. Farrington : Greek Science. Vol. I, p. 142.

المبدأ العاقل والمبدأ الشهوى المادى فى الانسان تكرر لانموذج العلاقة بين السيد والعبد ، وبين الحاكم والمحكوم .

بل ان هذا الانموذج يتكرر على مستوى الكون بأسره . فالكون عند افلاطون فى حاجة الى مبدأ فائى عاقل تكون علاقته بالعالم المادى اشبه بعلاقة النفس بالجسم فى الفرد ، او السيد بالعبد فى المجتمع . هذا المبدأ العاقل هو أصل الوحدة والانسجام فى الكون ، وهو الذى يضىء على عالم الأشياء ، بما فيه من خلط واضطراب ، النظام والمقولة والاحكام (١) . ولقد كان السبب الذى هاجم من أجله افلاطون الفلاسفة الايونيين (اى الطبيعيين الأولين) هو اعتقادهم بأن الطبيعة توجه نفسها بنفسها ، ولا تحتاج الى ذهن الهى يوجهها ويسوسها . ومن هنا حرص افلاطون (فى محاودى طيماوس والقوانين) على أن يجعل لكل حركة جسمية - سواء على مستوى الفرد وعلى مستوى الكون - نفسا تتحكم فيها . فللنجوم نفوس ، وللكون بأسره نفس كلية تحكمه وتدبر أموره وتقضى على الاضطراب والفوضى التى تدب فيه ، وتكون له بمثابة « السيد » الذى يحكمه ويرمى شئونه (٢) .

وبالاختصار ، فان انموذج العلاقة بين السيد والعبد يتكرر على جميع مستويات فلسفة افلاطون النظرية . وليس معنى ذلك ، بطبيعة الحال ، أن فكرة الرق قادرة على تفسير كل جوانب الفلسفة الافلاطونية ، ولكن من الواضح - تبعا لما قلناه - أنها تقدم إلينا مفتاحا مفيدا للربط بين جوانب هذه الفلسفة ، وتلقى على بعض عناصرها ضوءا وضاحا . ولا شك فى أن ادراك مدى تغلغل العلاقة بين السيد والعبد فى جوانب من تفكير افلاطون النظرى تبدو بعيدة عن مجالها كل البعد ، إنما هو مثل يوضح مدى تغلغل الأفكار الاجتماعية فى التفكير النظرى بطريقة قد لا يكون المفكر ذاته شاعرا بها فى أغلب الأحيان . ومن المؤكد أن للمرء كل الحق فى معارضة هذه الطريقة فى التفسير ، وفى التمسك بالاستقلال الذاتى للفكر النظرى البحت ، واستحالة ارجاعه الى أى مجال آخر ، ولكنى أعتقد أن هذه ، على الأقل ، وجهة نظر ينبغى على كل من يحترم الفكر ويجعل له فى نفسه مكانة رفيعة أن يعمل لها حسابا ، والا يبادر الى استبعادها - حتى لو لم يكن يؤمن بها - بل يجب أن يضيفها الى وجهات النظر الأخرى التى طالما رددتها على مسامعنا الكتب الشائعة فى

(١) Winspear : The Genesis of Plato's Thought, p. 270.

(٢) G. Vlastos : op-cit. p. 145.

تاريخ الفلسفة ، والتي تقتصر على تفسير الفكر النظرى بمنطقة الداخلى
فحسب .

بقيت كلمة اخيرة لا اود ان اترك الحديث من موضوع الرق فى فلسفة
أفلاطون دون ان انبه اليها . فمن المؤكد ان الصورة التى يكونها القارىء
عن أفلاطون - من خلال آرائه فى الرق كما عرضت فى هذا الفصل - هى
صورة تمتنع الى الكثير من المبادئ الانسانية ، وهى قطعاً تتعارض مع
صورة « أفلاطون الالى » ، كما اعتادت الكتب ان تسمى هذا الفيلسوف
الذى يعده كثير من المفسرين اشبه بقديس معصوم من الخطأ . وعلى
الرغم من اننى افضل النظر الى أفلاطون بطريقة واقعية - اى من خلال
جميع ميوبه ومزايه - فانى اود الا يسرف القارىء فى ادانته على هذه
العيوب . وحسبنا ان نأمل المجتمع البشرى فى صورته الراهنة لنترك
ان كثيرا من الأخطاء التى نعيها على أفلاطون ما زالت متفشية بيننا .
فهو حين يحمل على الصنعة اليدوية ويزدريها ، يبدو كأنه ارتكب وزرا
جسيما . ولكن لنسال أنفسنا صراحة : كم منا - حتى المتحمسين
لكل المبادئ والآراء التقدمية - يقبل ، فى القرن العشرين ، وفى صميم
المجتمع الصناعى الذى نعيش فيه ، أن يصاهر عاملا يدويا ، حتى لو كان
ايراده المادى كبيرا ؟ وكم منا يحث ابناءه او اخوته - بصدق واخلاص -
على ممارسة المهن اليدوية ؟ ولنسال أنفسنا ، فى صدد نظام الرق ،
أهناك اختلاف كبير بينه وبين نظام الخدم ، كما كان شائعا حتى سنوات
قليلة ، وكما لا يزال يطبق فى بعض الحالات ؟ اليس الخدم بدورهم أدوات
بشرية يتمطل نموها الدهنى فى سبيل تحقيق الفراغ والراحة اللازمين
لنمو الدهنى والنفسى للمخدومين ؟ وأخيرا فلنسال أنفسنا : أهناك
اختلاف كبير بين الدفاع عن الرق وتبريره وبين مظاهر التفرقة العنصرية
كما تمارس بصورة ظاهرة فى أمريكا وأفريقيا الجنوبية ، وبصورة غير
ظاهرة فى أنحاء شتى من العالم ؟

اننا نعتزف قطعاً بأن أفلاطون ، بوصفه فيلسوفا متعمقا فى دراسة
صيوب المجتمع ، وناقدا للقيم ، قد ارتكب خطأ كبيرا حين سكت على
نظام الرق . ومع ذلك لمن الواجب الا نسرف فى تقده ، لأن الانسان
ما زال فى القرن العشرين ، وفى قلب الحضارة الصناعية الحديثة ، يرتكب
كثيرا من الأخطاء التى يعيها عليه ، بل يدافع عنها ويسمى الى تبريرها فى
كثير من الأحيان .

الشيوعية في التملك ونظام الأسرة :

من الظواهر التي تبدو غريبة بحق في تفكير أفلاطون ، أنه يجمع بين آراء محافظة الى أقصى حد ، كالتمييز الطبقي الحاد والرق ، وآراء متطرفة في ثورتها ، كشيوعية التملك ، وشيوعية النساء والأطفال . ذلك لأن هاتين الفئتين من الآراء تتناقضان تناقضا حادا في نظر الإنسان الحديث . ولا بد أن أفلاطون كان يقول بنوع من الآراء الشيوعية يختلف أساسا عن النوع الحديث منها ، بدليل تمكنه من الجمع بينها وبين بقية العناصر المحافظة في فلسفته .

وبالفعل يتضح لنا عند اختبار آراء أفلاطون الشيوعية أنها تختلف تماما ، من حيث دوافعها وبوسائلها وغاياتها ، عن كل فكرة حديثة تنطبق بهذا الموضوع . فمن الملاحظ أولا أن شيوعية أفلاطون هي نظام يسرى على طبقة واحدة في المجتمع ، هي طبقة الحكام والحراس ، وهي أقلية ، أما عامة الناس ، من تجار وصناع وأرباب مهن ، فلا يقول عنهم أفلاطون شيئا كثيرا في هذا الصدد ، ويدل القليل الذي يقوله على أنه يترك هذه الطبقة تواصل حياتها المألوفة دون أن يطرا عليها تغيير يذكر .

واذن ، فآراء أفلاطون الشيوعية لا تسرى على عامة الشعب ، وهذا بلا شك فارق أساسي بينها وبين الشيوعية الحديثة التي تستهدف الطبقات الدنيا قبل غيرها . بل إن مفهوم الطبقة ذاته كان عنده غير محدد : إذ يمكن القول أن ما نسميه في عصرنا الحديث بالراسماليين وكبار التجار والإقطاعيين ، يندرج عند أفلاطون ضمن الطبقة الثالثة ، مع العمال والفلاحين وغيرهم من الأجيرين . هؤلاء يظلون محتفظين بوسائل الإنتاج ، دون أن يؤم منها شيء على الإطلاق . وليس ذلك راجعا الى إيمانه بقيمة الملكية الفردية عند هذه الطبقة ، بل هو مجرد إهمال لها واحتقار لشأنها . فهو يتركها تتصرف كما تشاء ، بل ويترك لها رأسمالها دون أن يمسها ، وكل ما يريد منها ألا تتعدى على غيرها من الطبقات ، أي أن تحرص على التزام مكانتها الاجتماعية ، ولا تتطلع الى حياة الحراس أو الحكام . وبعبارة أخرى ، فإن النظام الذي يسمي أفلاطون الى إقراره في دولته المثلى لا شأن له بأفراد هذه الطبقة ، التي تضم العمال وأصحاب الأعمال والمهنيين معا ، وإنما هو نظام موجه الى القلة التي تحكم الدولة وتحرسها .

فقد أراد أفلاطون أن يقتلع من نفوس أفراد الطبقتين الرفيعتين في المجتمع ، ذلك الشعور بأن « هذا ملكي » و « ذاك ملكك » ، وهو الشعور

الذى يولد الفرة والبغضاء بين الناس . لئلا أن يكون كل شيء مشاعا بين أفراد هذه الطبقة المختلطة ، حتى يضمن وحدتها واستقرارها (ونحن نعلم مدى أهمية الوحدة والاستقرار في تفكيره) . والحق أن هذه الشيوعية التي تسود الطبقة العليا ، والتي يحرم عليها فيها اقتناء الأموال أو البيوت أو الذهب أو الفضة (اكتفاء بما في نفوسهم من معدن نفيس) هي بالفعل أقرب إلى الحرمان منها إلى الوفرة . ومن هنا لم يكن من المستغرب أن يشبهها كثير من شراح أفلاطون بنظام ونسب للرهبنة ، يفرضه أفلاطون على أفراد الطبقة العليا حتى يضمن انصرافهم عن المفريات التي تبحث الفرة بين الناس (١) .

وهكذا يمكن القول أن حملة أفلاطون على الثراء - بين طبقة الحكام والحراس - لا ترجع إلى أية رغبة في إقرار العدالة الاجتماعية ، أو في تحقيق المساواة بين الناس ، أو التقريب بين الطبقات ، وإنما ترجع فقط إلى رغبته في زيادة فعالية الحكام والحراس وضمان أدائهم لوظائفهم على أكمل وجه . وبذلك يخفى التناقض الذي لاحظناه من قبل بين حرص أفلاطون على حفظ الفوارق الطبقية ، وبين دعوته إلى شيوعية التملك . فهو في هذه الحالة الأخيرة بدورها يحرم على التميز الطبقي للحراس ، ويؤكد ارتفاع مكانتهم بالنسبة إلى العامة الذين تملكهم شهوة الكسب ، ولا يعيشون إلا من أجل المال . وبعبارة أخرى ، فهناك نغمة أرسطراطية قوية في دعوته هذه إلى الشيوعية بين الحكام ، إذ يبدو - كما يقول سارتون - أن سخط أفلاطون على الثروة إنما هو سخط شخص عريق الحسب على طبقة يمكن تشبيهها « بأغنياء الحرب » ، أو « محدلي النعمة » . « فإذا كان في وسع المال أن يقضى على التمييز الطبيعي بين ذوي الأصل العريق وغيرهم ، فعندئذ يجب أن يخفى المال » (٢) ، بحيث يكون الهدف في هذه الحالة بدورها هو تأكيد الفوارق لا العاؤها .

ومع ذلك يبدو أن أفلاطون لم يحل بإقتراحه هذا أية مشكلة من المشكلات التي أدت به إلى وضع هذا الاقتراح . ذلك لأنه ، إذا كان قد حقق شيوعية التملك في الطبقة العليا ، فقد ظل كل شيء على حاله في الطبقة الدنيا . فكيف يمكن إذن تصور هذه الدولة التي يستمتع معظم شعبها بالمتع المادية واللذات الدنيوية ، ويحرم حكامها أنفسهم من هذه

(١) انظر مثلا : Lachêze-Rey : Les idées morales ... p 130-131

وانظر أيضا : Nettleship : Lectures on the "Republic" of Plato, p. 170

(٢) Sarton : A Hist. of Science, Vol. I, p. 412,

المتع لينحيوا حياة صارمة متقشفة ؟ لقد أحسن « باركر » التعبير عن هذا النقد إذ قال : « تظل شيوعية أفلاطون ، في صورتها الفعلية ، نظاما يمكن تسميته « بنصف الشيوعية » . فهي ليست نظاما للمجتمع كله ، وإنما هي تؤثر في أقل من نصف سكان المجتمع الذي تنتمي إليه ، وأقل كثيرا من نصف لروحه . وهناك صعوبتان تفترضان هذا النظام ، أحدهما عملية : فكيف يمكن عمليا الجمع بين نظام شيوعي ينفرد به جزء من المجتمع ، وبين نظام الملكية الخاصة ينفرد به الجزء الآخر ؟ يبدو أن أفلاطون ، بعد أن حمل على نظام « دولتين » داخل الدولة ، يعود إلى نفس النظام الذي حمل عليه ، وبعد أن حمل على عوامل بلر الفتنة ، خلق دولة يبدو تركيبها إلى الانقسام . فإذا كانت الملكية الخاصة هي علة الانقسام ، فلم يظل معترفا بها بين أفراد الطبقة الثالثة ؟ أنها ستولد الشقاق في هذه الطبقة ، وقد لا يكون في وسع الحراس ، الذين حرموا من الوسائل المادية ، أن يسيطروا على طبقة لديها القوة المستمدة من حيازة الملكية . كذلك ليس من السهل أن نفهم كيف تستطيع طبقة عليا روحية ، محرومة من الملكية ومن الدوافع المقتربة بحيازتها ، أن تفهم أو تسيطر على دوافع الناس العاديين وأفعالهم » (١) .

وهكذا يبدو أن هناك بالفعل استحالة عملية في تطبيق هذا النظام الشيوعي الذي يسرى على جزء من المجتمع ويترك الجزء الآخر محتفظا بملكياته الخاصة كما يشاء . ويبدو أن مثل هذا النظام ، الذي أراد به أفلاطون أن يحقق الوحدة والاستقرار في المجتمع ، يؤدي إلى عكس الغرض المقصود منه . وعلى ذلك ، فإن هذه الشيوعية الجزئية تثير من المشكلات أكثر مما تحل . فإذا حاولنا أن نجد حلا لهذا الإشكال ، فلن يمكننا أن نهتدي إليه في محاوراة الجمهورية ذاتها ، بل قد يكون الحل في ذلك النص من محاوراة القوانين الذي يقول فيه أفلاطون :

« أن المدينة التي ينبغي أن تحتل المكالفة الأولى ، وكذلك الحياة المدنية والقوانين والسنن التي ينبغي أن تعد هي الأفضل ، هي تلك التي تحقق في المدينة بأسرها ، على أكمل وجه ممكن ، المثل القديم القائل أن كل شيء مشاع بحق بين الأصدقاء . أجل ، فحيثما يحدث ، اليوم أو في أي يوم آخر ، أن تكون النساء مشاعا ، والأطفال مشاعا ، وكل الأشياء المفيدة مشاعا ، ويحاول المرء أن يلقي من الحياة كل ما يسمى 'خاصا' ، بحيث أن نفس ما يمد شخصا بكل شخص معين ، كالعنبين والأذنين واليدين ،

يغدو مشاعا قدر الامكان ، ويصبح الكل كأنهم يرون ويسمعون ويسلكون على نحو واحد مشترك ، ويستحسنون ويستهجنون نفس الأشياء ، ويشعرون في الوقت الواحد بنفس الأفراح ونفس الآلام ؛ وحيثما يتسنى ، يفضل القوانين أو العرف ، أن تكون المدينة كاملة الوحدة - هناك تبلغ الفضيلة المدنية أعلى ما يمكنها بلوغه من القمم ، ولا يمكن أن يعلو عليها شيء . فإذا ما عاش آلهة أو أبناء آلهة ، في مكان ما ، في مدينة كهذه ، فإنهم قطعاً يعيشهم هذا راضون . ومن ثم كان من الواجب عدم البحث عن النموذج آخر للحياة المدنية ، والسمى أقلد الطاقة الى الاقتراب من هذا النموذج .

هذا النص يمثل فكرة لم يتابعها أفلاطون ، لا في محاوراة القوانين ولا في الجمهورية ، ولكنها ربما كانت هي المخرج الوحيد من المازق السابق : مازق وجود نظامين اقتصاديين متناقضين داخل الدولة الواحدة . فهو هنا يتحدث من نوع مطلق من الشيوعية ، يكون أنموذجا للمدينة بأسرها ، بل للحياة المدنية بوجه عام ، لا لطبقة واحدة فيها . وهو يحلل فكرة المشاع في ذاتها ، لا في تطبيقها على فئة معينة في ذاتها . ومع ذلك فهذا النص ، كما قلنا ، يمثل عنده فكرة منعزلة ، تصطمم ببقية الأفكار التي عرضها في محاوراته بالفعل ، ولا يمكن أن تعد تعبيرا نهائيا عن آرائه في هذا الموضوع .



على أن شيوعية التملك ، عند أفلاطون ، لا تقتصر على المجال الاقتصادي وحده ، وإنما تمتد الى مجال الأسرة بدورها - بل أن البعض يرون أن شيوعية الأشخاص كانت عنده أهم من شيوعية الأشياء (١) . وفي هذا المجال بدوره نجد أن أفلاطون قد تقدم بأراء تبدو منفردة الى أبعد حد للذهن الحديث ، ولا بد من أجل ادراك مدى ملائمة هذه الأراء للعصر الذي عاش فيه ، من أن تقدم عرضا سريعا لأحوال الأسرة في المجتمع اليوناني القديم ، وفي المجتمع الاثيني بوجه خاص .

فمن الحقائق المعترف بها أن المجتمع اليوناني القديم كان مجتمعا « رجوليا » قبل كل شيء ، وكانت المرأة فيه تعيش على الهامش . فهي من الوجهة الاقتصادية تعتمد على الرجل اعتمادا تاما ، ولم يكن يسمح لها

(١) Auguste Deschamps : L'idée communiste chez Platon (Revue d'histoire économique et sociale), Paris (M. Rivière) 1931. p. 8.

بممارسة أى عمل مستقل . ومن الناحية الثقافية كانت محرومة من فرص التعليم — الا فى حالات قليلة — ولم يكن لها حق الاقتراع أو الاشتراك فى شئون الحكم ، بل كان جهدها ينصرف الى أداء الأعمال المنزلية وحدها (١) . وكانت حيالها العقلية على وجه العموم محدودة للغاية ، ومن هنا فقد كان من المحال أن يجد الرجل فيها رفيقا عقليا بالمعنى الصحيح ، بل انه لم يحاول أن يمنحها فرص الترقى والنهوض بداتها . ولم تكن المرأة اليونانية تحاول أن تحضر مجالس الرجال ومندبتهم ، بل كانت مستبعدة منها تماما . ولقد أوضح « بوزانكيت » مدى الاختلاف بين هذه الأوضاع القديمة وبين الأوضاع الحالية بقوله : « فى حفل العشاء العادى كان الأشخاص الذين يلفت جمالهم الأنظار هم الشبان » (٢) . لذلك كان من الطبيعى ألا تشترك اية امرأة فى المحادثات والندوات التى وصفها أفلاطون ، بكل تفاصيلها ، فى محاوراته ، اذ أن الجو السائد لم يكن يسمح لها على الإطلاق بالاشتراك مع الرجال فى هذا النوع من النشاط .

فى مثل هذا الجو دما أفلاطون الى مساواة المرأة بالرجل فى جميع الأعمال ، حتى العسكرية والسياسية منها ، مع اختلاف فى درجة اشتراكها بطبيعة الحال . فهل كانت دموته هذه الى اشتراك المرأة مع الرجال فى كل الأعمال تعبيرا عن رغبته فى تحرير المرأة ورفع مستواها ؟ من المسلم به أن أفلاطون كان يعترف بأن دموته الى المساواة بين الجنسين تصطدم بعقبات أساسية فى النظم السائدة ، بدليل أنه جعل من هذه الدعوة « موجة » من الموجات الثلاث التى كان يتردد فى التصريح بها لعلمه بمدى ما ستلقاه من معارضة . ومع ذلك فليس لنا أن نستنتج من ذلك أنه كان يدعو الى هذا النوع من المساواة تأكيدا منه لحقوق المرأة ، أو بدافع الشعور الإنسانى نحوها . بل ان السياق العام لتفكيره يدل على أنه كان فى هذه الدعوة يرمى بطريق غير مباشر ، الى القضاء على كل ما هو مميز للمرأة من الرجل .

ذلك لأن جميع الأوصاف التى أراد أفلاطون أن تكتسبها المرأة بعد تحررها هى أوصاف « رجولية » — كالقدرة على الحرب وممارسة الرياضة البدنية وهى غريبة أمام الرجل . انه يريد أن يلغى وجود المرأة بوصفها

(١) La Rue van Hook : Greek Life and Thought. Columbia University Press, N.Y., 1948, p. 108-109.

(٢) B. Bosanquet : Introduction to Plato's Republic, p. 19.

امراة ، ويود أن يراها تختلط بالرجال وكأنها واحد منهم ، دون فارق بين الجنسين . وهو لا يود أن تكون العلاقة بين الرجل والمرأة مبنية على المشاعر الفردية ، بل أنه يريد لها علاقة لا شخصية ، تتم في مواسم معينة ، بين الأشخاص الذين تختار الدولة كلا منهم للآخر ، دون أن يكون للاختيار الشخصى أى دور فى اتصالهم . وهو يذهب فى انكاره للطابع الشخصى فى علاقة الرجل بالمرأة الى حد القول أن أى طفل ينجبه رجل وامراة لم تجمع بينهما الدولة ، أو فى غير المواسم التى تحددها الدولة ، ينبغى أن يعد لقيطاً (٦١) . فالعلاقة بين الرجل والمرأة هى عنده أشبه ما تكون بعلاقة الحيوانات التى يريد مربى الماشية تحسين نسلها ، ويجمع بينها تبعاً لهذه الغاية وحدها . وهو يصل فى ازدرائه للمشاعر الطبيعية للمرأة ، وفى امتهانه لكرامتها ، الى حد القول أن المحارب الشجاع ينبغى أن يكافأ على بسالته بمزيد من النساء أو من « حقوق التناسل » (٦٨) . وعلى المرأة أن تقبل من طيب خاطر ذلك الوضع الذى تكون فيه مجرد وسيلة لمكافحة الشجعان من المحاربين !

وفى مقابل ذلك تحفل محاورة الجمهورية ، وغيرها من المحاورات ، بالنصوص التى تدل على أن الحب الحقيقى فى نظره هو الحب بين الرجال ، أى ما يسمى فى المصطلح الحديث بالجنسية المثلية *homosexuality* . ومن المعترف به أن الجنسية المثلية كانت شائعة فى المجتمع اليونانى القديم ، لأسباب قد يكون منها أن الشاب لم تكن لديه أية فرصة لتكوين علاقات شخصية وثيقة إلا مع رفاقه فى الحرب أو فى الدراسة أو الأسواق أو الأماكن العامة ، وهم دائماً من الرجال ، لأن النساء ، كما قلنا ، كن مستبعدات من هذه المجالات . ومن المعترف به أيضاً أن شخصيات يونانية كثيرة قد أعربت عن احترامها لهذا النمط من العلاقات الجنسية مثل يوريبديدس وسولون (١) . وهناك قرائن تدل على أن أفلاطون كان يعد هذه العلاقات تعبيراً حقيقياً عن الحب . وقد حرص « جورج سارلون » على ذكر هذه القرائن بالتفصيل حتى يقدم من أفلاطون صورة قريبة من الواقع بقدر الإمكان ، ويمحو تلك الصورة « المثالية » أو « الإلهية » التى توارثتها البشرية منذ عشرات القرون .

فقد أشار سارتون الى أن الحب الحقيقى ، فى محاورة « المأدبة » ، هو ذلك الذى يطلق عليه أفلاطون اسم : الحب الحقيقى للصبيان *to orthos pederasteia* . وهو حين يتحدث عن المرأة يفعل ذلك دون عاطفة ،

بل يشوب حديثه عنها في معظم الأحيان شيء من الكراهية . ويقسرون سارتون في هذا الصدد بين المشهد الذي يصف مسلك زوجة سقراط (زانتيبه Xanthippe) في الساعات الأخيرة قبل موت زوجها ، عند كل من زينوفان (في كتاب « الذكريات Memorabilia ») ونفس المشهد في محاوره فيدون الأفلاطونية ، فيلاحظ للعطف والرقّة الذي يشوب الوصف الأول ، والقسوة المفرطة التي يتسم بها الوصف الثاني ، حيث لا يكثر سقراط بنواح امراته ، ويطلب ممن حوله اخراجها وهي تبكي وتلطم خديها ، ثم يتحدث سقراط بمجرد خروجها في موضوع آخر (١) فإذا أضفنا الى ذلك دموة أفلاطون في « الجمهورية » الى الغلاء الأسره ، وانكساره قدسية الزواج والمشاعر العائلية المألوفة ، لكأنت في ذلك كله قرائن قوية على ان أفلاطون لم يكن يكن للمرأة مشاعر طبيعية ، وكان كارهها للنساء بمعنى ما ، على حين أن موقفه من الجنسية المثلية كان متعاطفا الى ابد حد . بل ان سارتون يحمل بشدة على شراح أفلاطون لما يبدو منه من نفاق في محاولة اخفاء هذه الجنسية المثلية عنده : إذ يتحدثون عن « المحبوب » على نحو يحتمل معنى الرجل أو المرأة ، على حين ان التركيب النحوي اليوناني لا يترك مجالا للشك في انه يقصد الرجل . ويذهب سارتون الى ان المجتمع اليوناني ، على الرغم من انتشار الجنسية المثلية فيه ، كان حتما يبدى مزيدا من الاعتراف بالجنسية المغايرة ، ولولا ذلك لانقرض النوع كله . ولابد في رأيه ، ان الاوساط الأرستقراطية الخاملة التي كان أفلاطون يعيش فيها هي التي كانت تعارض هذا النوع من العلاقات ، أما الانسان اليوناني العادي فلا بد انه لم يكن يختلف في هذا الصدد عن انسان اليوم .

وأخيرا ، فهناك دليل آخر لابد ان نشير اليه ، وهو ان أفلاطون ذاته لم يتزوج مطلقا ، ولم تعرف عنه أية علاقة نسائية ، ولم يحاول بالطبع أن ينجب أطفالا . وقد حاول « ليفغسون » الدفاع عن أفلاطون في هذا الصدد أيضا ، فقال انه كان يشعر بنفسه غريبا في مجتمعه ، ولم يشأ تكوين أسرة في مجتمع يعتقد انه يفتقر الى الفضيلة حتى لا يفسد أطفاله بدورهم في هذا المجتمع ، ويرى أنه لو كان قد عاش في مدينته الفاضلة لانتهى به الأمر فعلا الى تكوين أسرة وانجاب أطفال (٢) . وهذا دفاع غريب حقا ، لأن مدينة أفلاطون الفاضلة قد ألغت الأسرة تماما ، فكيف كان أفلاطون يستطيع أن يكون فيها أسرة ؟ ونظلا من ذلك فقد كان

(١) Sarton : op. cit. p. 424-425.

(٢) Levinson (op. cit.) p. 116-117.

أفلاطون يعتقد أنه هو المربي الأكبر لليونان ، فلماذا لم يعمل على تنشئة أطفال له بطريقته الخاصة ؟ وكيف استطاع أن يكون مدرسة كاملة متشعبة بتلاميذه في « الأكاديمية » ، في الوقت الذي كان يعتقد فيه أن أبناءه ، لو جاءوا ، لابد أن يفسدهم المجتمع ؟

يبدو أن الاحتمال المرجح هو أن أفلاطون كان ، بمحض اختياره ، يحمل للمرأة مشاعر غير ودية ، وأن هذه المشاعر كان لها تأثيرها في نظريته إلى الأسرة بأكملها . ومن المؤكد أنه كان يستخف بمشاعر الرجل نحو المرأة أو العكس ، بدليل ذلك الطابع الشاذ الذي أضفاه على هذه المشاعر بحيث جعلها تقتصر على الظهور في المواسم التي تحددها الدولة ، ومع أشخاص لا شأن للفرد باختيارهم .

ومع ذلك فإن أفلاطون لم يعدم ، في هذه الحالة بدورها ، مدافعين يبررون موقفه . فشارحه المشهور « تيلور » يرى أنه لا توجد في محاوره الجمهورية شيوعية للنساء بمعنى إباحة العلاقات الحرة بين الجنسين ، بل أن دوافع الجنس تخضع في هذه المحاوره لقيود أقسى بكثير من تلك التي تفرض عليها في المجتمعات المسيحية . فهو يرى في قصر العلاقات بين الجنسين على مواسم خاصة تفصل بينها فترات طويلة - يرى في ذلك عزوفا وزهدا قد يكون أقسى من ذلك الذي يفرضه على نفسه الراهب الذي يأخذ على عاتقه أن يتعفف (١) ، إذ أن الكبت المتقطع قد يكون أقسى من الكبت اللأثم . بالمثل يرى « ديشان » أن الدافع إلى فكرة شيوعية النساء نوع من الزهد ، لا الإباحية ، إذ أنها في رأي أفلاطون ، هي الوسيلة الوحيدة التي تحقق وحدة الدولة وتمنع الشقاق بين حكمائها (٢) . وفي اعتقادي أن هذا النوع من الدفاع - ولا سيما في حالة « تيلور » - يدل على مدى الخلط الفكري الذي يقع فيه الكتاب عندما تكون نظريتهم إلى أفلاطون - من الأصل - متجهة إلى تقديمه أو على الأقل تبرئته من كل عيب . فالهدف من هذا الدفاع هو إقناع القارئ بأن اتجاهات أفلاطون في هذا الصدد كانت أكثر صرامة من القواعد المسيحية ذاتها . وأصحاب هذا الدفاع يتصورون أن العفة أو الأخلاقية تتحدد بما « لعدد مرات » ممارسة الجنس ، ولم يفكروا على الإطلاق في « طريقة » هذه الممارسة وما فيها من افتقار تام إلى المشاعر الإنسانية ، وتجاهل كامل للأحاسيس الشخصية عند الرجل والمرأة معا .

(١) Taylor : Plato, the Man and his Work. p. 278.

(٢) Deschamps : L'idée communiste chez Platon, p. 2.

وعلى أية حال ، فأتى اعتقد أن نفس الهدف الذى كان يرمى اليه أفلاطون من كل هذه النظم الشاذة كان هدفا متناقضا مع الوسائل التى اقترحت لتحقيقه . فهو يود إلغاء الأسرة الصغيرة من أجل تكوين الأسرة الكبيرة ، أو على الأصح لكى تصبح الدولة كلها أسرة واحدة . أى أن اتجاهه الحقيقى كان ضد « الانقسام » و « التنافر » فى المشاعر العائلية ، أما الشعور العائلى ذاته فهو يريد الاحتفاظ به ، ولكن دون تنافس أو أنانية بين الأسر بعضها وبعض . ووسيلة تحقيق هذا الهدف هى أن تمتد المشاعر العائلية بحيث تشمل الدولة كلها ، أى إلغاء الحاء الفاصل بين المجتمع العائلى والمجتمع المدنى أو السياسى الكبير . ولكن ، كيف يمكن أن تظل المشاعر العائلية موجودة بعد هذا التغيير ؟ وهل يظل لمشاعر الأخوة أو البنوة أو الأبوة نفس أقيمتها ، ونفس معناها ، ونفس قوتها ، إذا توزعت على نطاق الدولة بأسرها ؟ ألن يؤدي تشتتها على هذا النحو الى ضياعها بعد جيلين أو ثلاثة ؟ من المؤكد أن نقل هذه المشاعر وتوسيعها على هذا النحو لابد أن يؤدي الى تغيير أساسى فى طبيعتها ، وربما الى اختفائها تماما ، لأن الذى يصبح « أخا » للجميع لن يعود أخا لأحد ، وكذلك الحال بالنسبة الى ابن الجميع أو والد الجميع . الا يظل من الناس يعتقدون أنهم جميعا أبناء « آدم وحواء » ، دون أن يحول ذلك بينهم وبين الاقتتال ؟

الواقع أن أفلاطون الذى نظام الأسرة ، مع الاحتفاظ بالمشاعر المرتبطة بهذا النظام . وهو قد تصور أن هذه المشاعر ستظل على ما هى عليه عندما تصبح الأسرة شاملة للدولة . فهو إذن يحتفظ بعناصر من نظام الأسرة الحالى (وهى المشاعر) ويطبقها على نظام جديد كل الجودة قد تختفى فيه العناصر القديمة تماما ، أو تحل محلها عناصر مختلفة . بل لقد كان أفلاطون حريصا على منع زواج المحارم : فهو يمنع زواج الشبان والشابات فى فترة معينة خشية أن يكونوا أخوة أو أبناء . وهذا التحريم بدوره مستمد من نظام الأسرة الحالى ومرتبطة به . وبالاختصار ، فإن أفلاطون لم يستطع أن يكون متسقا مع نفسه فى دعوته الى إلغاء نظام الأسرة ، بل أنه وضع عناصر من النظام الحالى مع عناصر من نظامه المقترح جنباً الى جنب ، وكون منهما مركبا ينفر منه العقل والميل معا .

فكرة الملك الفيلسوف :

تمثل هذه الفكرة أمتى « الموجات » الثلاث التى يعلم أفلاطون أنه يصدم بها الدهن العادى ، وأبعدها عن التحقيق . ولكنها مع ذلك أخطر

الأفكار التي يتضمنها مرضه لمعالم مدينته الفاضلة ، إذ أنها هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه المدينة ذاتها بالصورة التي أرادها أفلاطون . ذلك لأن شرور العالم — كما أعلن أفلاطون في نص يمكن أن يعد قمة وتوجيها للجزء السياسي من المحاورة ، وربما للمحاورة كلها — لن تنتهي ، ولن يعرف العالم استقرارا ، ما لم يصبح الفلاسفة حكاما ، أو يتحول الحكام إلى فلاسفة .

وعلى الرغم من أن أفلاطون لا يحدد أي الأمرين هو الأفضل في نظره : أن تعهد مقاليد الحكم إلى الفلاسفة ، أو أن يتعلم الحكام الفلسفة ويحكموا بمقتضاها — فإن السياق العام لتفكيره لا يدع مجالا للشك في أنه يفضل الأمر الأول . فالحالة المثلى هي تلك التي تعهد فيها الدولة بزمam الحكم إلى تلك الفئة العليا من أبنائها ، الذين يطلق عليهم اسم الفلاسفة . ولا جدال في أن جزءا كبيرا من محاورة الجمهورية قد كرس لتحقيق هذا الهدف : إذ يعرض أفلاطون نظاما مفصلا للتربية ، يشتمل على مراحل متدرجة تنتهي آخر الأمر إلى أعلى المراحل ، وهي تعليم الديالكتيك ، الذي هو أكمل ما يتعلمه الفيلسوف . غير أن حكم الفيلسوف لا يتحقق إلا في الدولة المثلى ، التي تنهيا فيها الظروف اللازمة لأعداد الفيلسوف أولا ، ثم لتوليهم مقاليد الحكم (١) . لذلك كان لزاما على أفلاطون أن يبحث ، من الوجهة العملية ، عن الحل الآخر — بوصفه أفضل حل بديل . فما دامت الدولة المثلى غير متحققة ، فلا مفر من البحث عن ملك يصلح فيلسوفا . ومن هنا كانت محاولات أفلاطون المتكررة في صقلية من أجل تحويل حاكم موجود بالفعل إلى مبادئه الفلسفية .

فمن هو الملك الفيلسوف عند أفلاطون ؟ لعل أول تفسير يطرأ على الذهن في صدد هذه الفكرة ، هو أن أفلاطون كان يهدف منها إلى تأكيد أهمية المعرفة والعلم في تدبير شؤون الحكم : وتبعا لهذا التفسير ، يكون المقصود من هذه الفكرة هو أن حكم الدولة لن يتصلح ما دام مبنيا على الثروة أو القوة المادية الغاشمة ، وأن أصلح أنواع الحكم هو ذلك الذي يركز على العقل وعلى المعرفة . ولا شك أنه لو كان هذا هو هدف أفلاطون ، فانه يكون بذلك قد أشار إلى حقيقة خالدة ما زال لها في القرن

(١) يلاحظ وجود نوع من التورر المنطوق في تفكير أفلاطون في هذا الصدد : فالدولة المثل لا تقوم إلا إذا أصبح الحكم في يد الفلاسفة ، والحكم لا يمكن أن يصبح في أيدي الفلاسفة إلا إذا تحققت الدولة المثل ، التي هي وحدها التربية الصالحة لظهور هؤلاء الفلاسفة الحكام وإعدادهم إعدادا سليما .

العشرين من الضرورة ما كان لها أيام أفلاطون . فالعلم ، والمعرفة ، والحكمة ، بأوسع معانيها - لا بمعنى الفلسفة المتخصصة فحسب - ما زالت شروطا أساسية لكل حكم سليم ، وما أحسب أن مضى الأيام يمكن أن يضر من هذه الحقيقة شيئا .

ولكن هل كان ما يعنيه أفلاطون من فكرة الملك الفيلسوف هو التنبيه الى ضرورة اعطاء أهمية أساسية للعلم والمعرفة في عملية الحكم فحسب ؟ الحق أن تحليل هذه الفكرة في ضوء السياق العام لتفكير أفلاطون ، ولا سيما في الميدان السياسي ، كفيل باقتناعنا بأنه كان يرمى الى هدف مختلف الى حد بعيد . صحيح أنه كان من الوجهة السلبية ، يحمل على حكم الثروة او القوة المادية ، بل لقد فرض على حكمه نظاما صارما لا يتمتعون فيه بأية ملكية خاصة ، وتكفل لهم فيه الدولة مطالبهم الضرورية مقابل قيامهم بإدارة شئونهم - وهذا يعني أنه لا يريد حكاما يرتكزون على قوة المال او السلاح . وصحيح أيضا أن فلاسفة الملوك ليسوا حكاما وراثيين ، وأن من الممكن - نظريا - أن يكونوا في الأصل منتقلين الى أية طبقة اجتماعية . ومع ذلك كله فالأمر المؤكد أن الفيلسوف الملك عند أفلاطون حاكم مطلق ، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان .

فالحاكم عند أفلاطون وصى على الحكوميين ، بل هو راع لهم . والحق أن من أكثر التشبيهات تكرارا في محاوراة الجمهورية ، تشبيه الحكوميين بالقطيع والحاكم بالراعي ، وهو تشبيه لم يصدر عن أفلاطون اعتباطا ، بل كانت له دلالاته بالنسبة الى نظرة أفلاطون الى طبيعة عملية الحكم وما يفعله الحاكم للحكوميين . فالحكم عنده حكم مطلق ، والحاكم يوجه الحكوميين ويحميهم من الأخطار الخارجية والداخلية ، بل هو يحميهم من أنفسهم ، لأن الحكوميين لو تركوا لأنفسهم لما عرفوا ما يفيدهم وما يضرهم ، ولأوردوا أنفسهم موارد التهلكة . فالحكم إذن توجيه وارشاد مستمر ، قد يمتد حتى التفاصيل الدقيقة لحياة الناس . أما الحكوميون أنفسهم فعليهم أن يطيعوا فحسب ، إذ أنهم لا يعلمون من أمرهم شيئا ، وهم في حاجة دائمة الى من يأخذ بيدهم وينير لهم طريقهم . وبعبارة أخرى ، فليست العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة مشاركة أو تبادل ، وإنما هي علاقة توجيه من جانب وطاعة وامتنال من الجانب الآخر فحسب .

هذا النوع من أساليب الحكم قد يكون من الممكن تصوّره في حالة الحكام الملايين ، ولكن هل يمكن أن ينطبق على حكم الفلاسفة ؟ او بعبارة أدق ، هل تمشي هذه الطريقة في الحكم مع طبيعة الفيلسوف اذا أصبح

حاكما ؟ لابد للاجابة من هذا السؤال من أن نذكر أنفسنا بطبيعة الفيلسوف كما حددها أفلاطون ذاته ، ثم نفكر في مدى انطباق هذه الطبيعة على الطريقة التي أراد أن يجعل الفيلسوف يدبر بها شئون الدولة .

إن الفيلسوف عند أفلاطون هو لقب كل شيء مفكر باحث من الحقيقة ، وليس شخصا « يملك الحقيقة » . أنه في حالة سعى مستمر ، وبحث لا ينقطع . والمثل الأعلى للفيلسوف هو سقراط ، الذي كان يؤكد دائما أنه لا يعلم شيئا ، وأنه يستخلص الحقيقة من أذهان الآخرين . فالفيلسوف الحق ليس هو ذلك الذي يفرض آراءه على الآخرين ، ويدعى أنه أعلم الجميع ، أو أن نصيبه من معرفة الحقيقة يفوق نصيبهم ، وإنما هو ذلك الذي يعرف كيف يشارك الآخرين في ذلك السعى الدائب الذي لا تبلغ الحقيقة إلا به .

فهل يمكن أن يكون مثل هذا الفيلسوف حاكما بالمعنى الذي حدده أفلاطون للفظ الحكم ؟ هل يقبل أن يكون راعيا للقطيع ، وموجها لآناس لا يملكون إلا أن يطيعوه ؟ هل يرضى أن يعطى من جانب واحد ، دون أن يأخذ شيئا من الآخرين ؟ من الواضح أن صفات الحاكم وصفات الفيلسوف ، كما حددها أفلاطون في كلتا الحالتين ، لا تتسجمان . فالحاكم عنده لابد أن يكون دكتاتورا ، أو حاكما مطلقا . على أن دكتاتورية الفيلسوف مستحيلة ، لأن الفيلسوف بطبيعته أبعد الناس من الاستبداد برأيه وفرضه على الآخرين . وفي اللحظة التي يكتب فيها الفيلسوف هذا الطبع ، أي يصبح حاكما مطلقا ، لا يعود فيلسوفا بالمعنى الصحيح . واذن فمن الممكن أن يكون المرء فيلسوفا بمعنى ، وحاكما بمعنى آخر ، ولكنه لا يمكن أن يكون هذا وذاك في آن واحد ، وبمعنى واحد ، إذ أن الفيلسوف الذي يحكم حاكما مطلقا لابد أن يكون شخصا متناقضا مع نفسه .

وكما قلنا من قبل ، فإن أفلاطون لم يتصور الحكم إلا على أنه حكم مطلق . فهو يوجه أنف الحملات إلى الديمقراطية ، التي تصل الحرية فيها إلى حد الفوضى ، بل تكاد الحيوانات فيها تشق عصا الطاعة على أصحابها وتسير في الطرقات بلا ضابط . وهو لا يقبل نظاما للحكم يقوم على أساس تبادل الرأي بين الحاكم والمحكوم ، إذ أن هذا النظام ديمقراطي ، أي مرادف للفوضى في نظره . ولقد رأينا من قبل أن أساس العدالة عند أفلاطون هو أن يؤدي كل وظيفة ، دون أن يتدخل في عمل غيره ، وأوضحنا كيف أن أفلاطون دما إلى تأكيد هذا المعنى في أذهان الناس من طريق أسطورة « الكدوية » يقال فيها للناخبين والمحكومين أنهم من معلن أخس ، أي من أصل أكثر وضاعة ، حتى لا يتطلعوا إلى من هم أعلى

منهم في السلم الاجتماعي . ولكن ، إلا يتعارض ذلك كله مع رسالة الفيلسوف كما يحددها أفلاطون ؟ أمن اللائق بالفيلسوف أن يرى الجزء الأكبر من المجتمع وقد انحط الى مرتبة القطيع ، وحرّم من كل فرصة لممارسة التفكير في أى موضوع سوى ما يتعلق بحرفته أو مهنته المباشرة ؟ وهل يقبل الفيلسوف أن يكون هو المصدر الوحيد للحكمة ، وأن يكون معظم أفراد المجتمع مفتقرين الى فرص اكتساب الحكمة ؟ وهل يرضى الفيلسوف أن يقنع الناس بهذا الوضع الغريب عن طريق « اكذوبة » ، وأن يفرضه عليهم بقوة السلاح ، أى بمساعدة الحراس اذا ما بدرت منهم أية بادرة من التمرد ؟

لا شك في أن النظرة النزيفة الى الامور تؤكد لنا أن أفلاطون لو كان متسقا مع نفسه لدعا الى أن يكون الحكم ديمقراطيا . ذلك لان الأسلوب الديمقراطي هو اقرب أساليب الحكم الى طبيعة الفيلسوف : ففيه مساواة بين الأذهان ، وفيه تبادل وتشاور بين شركاء يسمون الى تحقيق غاية واحدة ، وفيه تكافؤ بين الحاكم والمحكوم . واذن فالتبيعة الفلسفية الحقّة ، على نحو ما حددها أفلاطون ، تجد في نظام الحكم الديمقراطي أفضل تعبير عنها . ولو كان لزاما على الفيلسوف ، كما عرفه أفلاطون ، أن يختار نظاما يحكم بمقتضاه ، لوجب عليه أن يختار النظام الديمقراطي .

ومع ذلك ، فهناك اعتبارات عملية أخرى كان من الضروري أن تصطدم بها محاولة التقريب بين الفلسفة ونظام الحكم الديمقراطي . فمن أين يكتسب الفيلسوف الفراغ الذي يتيح له الانصراف الى التأمل ، لو كانت الديمقراطية - التي تستتبع تحرير العبيد أو تخفيف قيودهم - هي النظام السائد ؟ واذا كانت هناك مجموعتان من الناس ، احدهما تميل بحكم اوضاعها الاجتماعية الى الديمقراطية ، والاخرى الى الانبجارية او الأرستقراطية ، فأيهما ستكون أقدر على ممارسة الفلسفة النظرية ؟ يبدو أن هذه الأسئلة تعبر عن مازق وقمت فيه الفلسفة اليونانية : فهي في روحها أكثر تمثيلا مع الديمقراطية ، ولكنها من الوجهة العملية لا تدره الا في داخل الطبقة الأرستقراطية . وبالفعل نجد أن العدد الأكبر من تلاميذ سقراط كانوا من هذه الطبقة ، لأنهم هم وحدهم الذين كان لديهم من الفراغ ، ومن الأمان المادى ، ما يتيح لهم أن يستمعوا الى المناقشات النظرية لاستاذهم ، ويأخذوها مأخذ الجد .

ولقد أدى تطور الأحداث الى زيادة الهوة الديمقراطية وبين الفلسفة اسماها : ذلك لان الديمقراطية الاثينية ادانت سقراط بتهمة افساد عقول الشباب ، أى ظهور عدد كبير من الطغاة والخونة من بين تلاميذه

— وهى حقيقة تاريخية مؤكدة — وكان اعدام سقراط فى واقع الامر رمزا للتباعد التام بين الديمقراطية وبين الفكر الفلسفى النظرى . ومنذ ذلك الحين أصبحت الفلسفة اليونانية مسدودا للديمقراطية ، وداعية الى الارستقراطية .

وبالاختصار ، فان الفيلسوف اذا شاء ان يكون حاكما يطبق فى حكمه مبادئ الفلسفة الحققة ، فلا بد له ان يحكم بطريقة مخالفة لتلك التى دعا اليها افلاطون : اعنى طريقة الراعى الذى يرشد القطيع ويوجهه . فأقرب الطرق الى طبيعته هى طريقة الحكم الديمقراطى ، حيث تكون عملية الحكم قريبة الشبه من عملية الحوار الديالكتيكي التى يكون فيها قوام الفلسفة . ومع ذلك فقد كانت هناك ظروف عملية وتاريخية تجعل ذلك التقارب بين الفلسفة والديمقراطية مستحيلا . ومن هنا فقد ظلت فكرة الملك الفيلسوف عند افلاطون فكرة تمزقها تناقضاتها الداخلية .

الطابع العام لتفكير افلاطون السياسى :

يضم التفكير السياسى عند افلاطون عناصر تبدو فى نظر الانسان الحديث متناقضة فيما بينها . فمن المستحيل ادراج مدينته الفاضلة ضمن أى تصنيف من التصنيفات المألوفة فى عصرنا الحالى . ولو تأملنا المقومات الرئيسية لتلك الدولة لوجدنا ان منها ما يمكن ان يوصف بأنه يتماشى مع أحدث الاتجاهات التقدمية : ففيها نوع ساذج من التخطيط ، وفيها إلغاء للملكية الخاصة بالنسبة الى أعلى طبقات الدولة ، وفيها اقلال من قيمة الثروة بالنسبة الى قيمة العقل . ومع ذلك فان من هذه المقومات ما يمكن ان يوصف بأنه رجعى متطرف : كالاحتفاظ بالتقسيم الطبقي وتأكيد ، واحتقار العمل اليدوى ، وتأكيد التفاوت الطبقي بين البشر تحت اسم « أداء كل لوظيفته الطبيعية » ، والاتجاه المحافظ ، المتمسك بالتقاليد الأقدم عهدا ، وكراهية الديمقراطية والدفاع المتحمس عن الارستقراطية . فدولة افلاطون المثلى اذن تتجاوز نطاق التصنيفات الحالية لانظمة الحكم ، وفيها عناصر تبدو متنافرة الى حد بعيد .

ولقد حاول بعض الباحثين تحليل هذا الطابع المتناظر أو المتناقض لصورة الدولة فى محاوره الجمهورية : فقال « ييجر » ان آراءه فى هذه المحاوره تصلح لنا لانه كان يهدف الى تكوين دولة متقشفة ، لا دولة مترفة كالدول الحالية . « فمن الواجب الا ننسى ان افلاطون كان يضع فى ذهنه الدولة الصحية المجفأة ذات الفضلات ، التى كلفت توجد فى البداية ، لا الدولة السمينة المثلثة التى اتت فيما بعد ، والتى أصبحت تحتاج الى

طهارة وأطباء » (١) . ومع ذلك فإن هذا الحكم يفتقر في رأينا إلى الدقة : إذ أن أفلاطون كان يرمى في « الجمهورية » إلى تكوين دولة كاملة ، لا تلك الدولة المتقشفة التي وصف أفرادها بأنهم أشبه بكلاب الحراسة المجففة . والدليل على ذلك أن دولته تحتاج إلى حراس ، ولزدهر فيها صنعة الحرب ، وهي صنعة لا تعرفها إلا الدولة المترفة : إذ أن الدولة المتقشفة لا تحتاج إلى حراس ، لأن أحدا لن يريد الاستيلاء على دولة هزيلة تعيش على الكفاف .. كما أنه تحدث في مدينته الفاضلة عن عدد من المهن والصناعات التي لا يمكن أن يكون لها وجود في الدولة المتقشفة .

ويقدم البعض تعليلا آخر لطابع الدولة الأفلاطونية هذا ، فيرى « سنكلير » أن مدينة أفلاطون الفاضلة إنما هي « مثال » للمدينة ، أي أن نظرية المثال أو الصور تطبق على الدولة بدورها ، بحيث تكون هناك « صورة » للمدينة ، تصبح المدن الموجودة بالفعل نماذج غير كاملة لها (٢) . فإذا بدأ لنا أحيانا أن لغة أفلاطون في محاورته الجمهورية ، غير مفهومة أو غير صالحة لحل المشكلات السياسية ، فلنعلم أن ذلك راجع إلى أن مدينته « صورة » أو « مثال » يعطى على الواقع ويرتفع عليه . على أن هذا التعليل بدوره يفتقر إلى الدقة : ذلك لأن المثال ليس « مختلفا » عن الأفراد الذين يشكلون فيه ، وليس أقل منهم في شيء ، وإنما هو أكمل صورة ممكنة لهؤلاء الأفراد جميعا . وعلى ذلك فقد كان من الواجب أن تكون دولة أفلاطون المثلى جامعة لكل ما في الدول الموجودة من صفات ، لا أن تكون مفتقرة إلى الكثير منها .

والأمر الذي لا شك فيه أن أفلاطون قد جمع في هذه المحاورته ، على نحو فريد ، بين المشروعات البعيدة كل البعد عن الواقع الموجود بالفعل — كالفناء الأسره وشيوعية المال والنساء — وبين الأوصاف التشريعية الدقيقة لظواهر موجودة بالفعل . فهو لم يكن على الإطلاق مفكرا مثاليا حللا طوال محاورته ، وإنما كان في بعض الأحيان يغوص في أعماق الواقع إلى حد يبحث على الدهشة والاعجاب .

ولنتأمل في هذا الصدد وصفه الرائع للطاغية — وهو وصف يصلح أنموذجا لهذا النوع من الحكام في كل عصر : فالطاغية في رأيه يبدأ بداية شعبية ، إذ يضارعه الشعب على أنه نصيره وحاميه . وهو في البداية يبذل الوعود للناس ، ويوزع عليهم الابتسامات والتمنح . ولكنه حين يخفق

(١) Jaeger : *Paideia*, Vol. II, p. 225.

(٢) Sinclair : *op. cit.*, p. 2145.

في ارضاء مطالبهم ، يتجه الى اشغال الحروب واحدة تلو الأخرى « حتى يشعر الشعب بحاجته الى قائد » (٥٦٦) . وهو يجند الشمرء لخدمة أغراضه ، ويجعلهم « يطوفون البلاد واحدة تلو الأخرى ، فيجمعون الجماهير ، ويستأجرون اصحاب الأصوات الرخيصة المقتعة » ، (٥٦٨) — أى أن أفلاطون يؤكد حاجة الطاغية الى تجنيد أجهزة الدعاية لخدمة أغراضه ، وان لم يكن لفظ الدعاية قد ظهر في ذلك العصر بطبيعة الحال . ويبدع أفلاطون في وصف حالة الرعب التي يعيش فيها الطاغية ، وخوفه من أن ينقض عبيده عليه (٥٧٧ — ٥٧٩) . وهو يجعل الوصف بقوله ان ذلك الذي يظن نفسه أكثر الناس حرية ، هو في الواقع أكثرهم عبودية : فهو مضطر الى تملق الناس ، وهو عاجز عن تحقيق أبسط رغباته ، وهو يقضي حياته في خوف دائم (٥٧٩) . فهل يمكن أن يقال عن مقدم مثل هذا التحليل النابض بالحياة لحالة الطاغية انه لم يكن يستمد أفكاره من واقع العالم السياسي ، وإنما من « مثال » الدولة كما صورته له خياله فحسب ؟

الواقع أن من أهم اسباب تناقض الصورة التي يرسمها أفلاطون ، انه كان يفكر في المستقبل بمقابلة الماضي . فالاصلاح الذي يدعو اليه ، والذي يمتدح انه سيؤدي الى قلب الأوضاع السياسية والاجتماعية رأسا على عقب ، هو في واقع الأمر محاولة للاقتداء بالماضي البعيد . وهكذا يبدو أن أفلاطون « يجد سبيل التقدم في طريق التقهقر » ، كما يقول باركر (١) . فهو يدعو الى ازالة الشجع من الدولة المترفة ، واعادتها الى حالة البساطة الخشنة الأولى . وهو يكرر مرارا دعوته الى الاقتداء بالماضي في بساطته : فالطب ينبغى أن يعود الى عهوده البدائية الأولى ، والتمائم الموسيقية ينبغى أن تكون « بسيطة » ، وأن تنخل من كل تعقيد . والنظام الشيوعي الذي يقترحه يعنى العودة الى الحالة البدائية للمجتمع البشري — حالة شيوعية التملك — والأهم من ذلك كله ، نوع الوحدة الذي كان يدعو اليه : ففي الديمقراطية الاثينية كان التنوع هو القاعدة السائدة ، وكان من الطبيعي أن يدب الشقاق داخل دولة تسمح لكل الاتجاهات بالتعبير من ذاتها . أما أفلاطون فكان يحث الى نوع من الوحدة هو أشبه ما يكون بوحدة القبيلة القديمة ، حين كان الأفراد جميعا يكونون أسرة واحدة . ولا شك أن كل ما ادخله من تفسير في نظام الأسرة إنما كان يستهدف جعل المجتمع كله أسرة واحدة ، بحيث يتصور كل فرد أن

(١) E. Barker : Greek Political Theory, p 266 .

الباقين أبائهم وأمهاتهم وأخوتهم - وتلك بعينها هي وحدة الدم في المجتمعات القبلية .

ولعل أوضح سمات هذه المجتمعات القبلية التي كان أفلاطون يحن إليها ، هي انعدام الفردية فيها ، أي تلاشي الفرد في الكل الأكبر الذي يكون المجتمع الكامل . فهل كان أفلاطون ينكر الفردية إلى هذا الحد ؟ لا جدال في أن من الصعب - لأول وهلة - أن نجيب عن هذا السؤال بالإيجاب . ذلك لأن فلسفة أفلاطون تبدو في ظاهرها دفاعاً مجيداً من الفرد ، ودعوة متحمسة إلى تأكيد القيم الفردية . ألم يفسر بعض الشراح محاوره الجمهورية بأسرها - كما أوضحنا من قبل - بأنها تستهدف تربية النفس الفردية وتهذيبها ؟ ألم يكن أفلاطون أبا المثالية - والمثالية هي المذهب الذي يرفع لواء الفردية ؟ ألم يوصف أفلاطون بأنه « فيلسوف الهى » ، يدعو إلى العلو بالنفس الفردية إلى مرتبة القداسة ؟ كل هذه تفسيرات شائعة لاتجاهات أفلاطون ، وهي تمثل دون شك عقبات لا يسهل التغلب عليها ، في وجه الرأي القائل أن فلسفة أفلاطون السياسية تدمر إلى انكار الفردية .

ومع ذلك ، فهناك شواهد أكثر يقيناً على أن أفلاطون كان يستهدف مثل هذه الغاية بالفعل - أي أنه كان في صميمه فيلسوفاً معادياً للفردية . فالبدء الرئيسى للعدالة - وهو أداء كل لوظيفته - يعنى تغليب المصالح العامة للمجتمع على مصالح الفرد : إذ أنه يؤدي إلى القول بأن الفرد لا يستطيع أن يحقق ذاته إلا بالقدر الذى تقتضيه الخطة العامة المرسومة للمجتمع . صحيح أن هذا التحقيق الدائم متوقف على ما يسميه أفلاطون « بطبيعة الفرد » ، بحيث أن الفرد ذا الطبيعة المتعددة الجوانب يستطيع أن يحقق ذاته بقدر تعدد جوانب طبيعته . ومع ذلك فإن من المشكوك فيه أن يكون من الممكن في كل الأحوال الاهتمام إلى الحدود الحقيقية لما يسمى بالطبيعة الفردية : إذ أن هذه الطبيعة قد تكون محدودة الجوانب أو ضيقة النطاق نتيجة لظروف اجتماعية أو عوامل مكتسبة ، لا نتيجة لتكوين متأصل فيها . وفي هذه الحالة يكون المعنى الحقيقى للمبدأ الأفلاطونى هو أن يؤدي كل فرد الدور الذى يلائم الوضع المحدد له في المجتمع .

ومما له دلالة أن يبجر ذاته ، وهو أول المدافعين عن الفكرة القائلة أن كل الآراء الفلسفية التى عرضها أفلاطون في محاوره الجمهورية تهدف إلى تنمية النفس الفردية ، يعترف بأن الطبقة الحاكمة عنده تتنازل عن كل مصالحها واهتماماتها الفردية في سبيل تحقيق مصالح الدولة . فهو

يرى أن التنظيم الذي وضعه أفلاطون « يؤدي إلى القضاء على آخر بقايا الفردية ، امنى ذلك الحق الذي لم تجرؤ دولة أخرى على المساس به ، وهو حق الفرد في جسمه . ذلك لأن أفلاطون عندما يصف في سياق آخر حالة الحراس الذين عديموا الملكية بقوله انهم بالفعل لا يملكون الا اجسامهم ، فقد كان في ذلك مبالغا ، وذلك اذا نظرنا الى الامر في ضوء علاقة الزوج بالزوجة . وكل ما يمكن ان يكون قد قصده هو انهم « يملكون » اجسامهم ، لا انهم يستطيعون استخدامها بحرية » (١) . فاذا كان هذا هو البرنامج الذي وضعه أفلاطون لأعلى الطبقات عنده - امنى تلك التي يتجه نظامه التعليمي بأسره الى تكوينها ، بل لا يستهدف الا اياها - فكيف أمكن ليجبر نفسه ان يحدد هدف محاورة الجمهورية بانه تربية النفس الفردية ؟ او بصلوة أخرى ، كيف يمكن عقلا أن تكون النتيجة النهائية للبرنامج الذي يهدف الى تنمية شخصية الفرد ، هي القضاء التام على كل التوازع الفردية في هذه الشخصية ؟ من الواضح ان في هذا تناقضا يبلغ من الشدة حداً يجب معه المراء لواقع مؤرخ فلسفة كبير مثل « ييجر » فيه .

ولعل الدليل القاطع على ان فلسفة أفلاطون السياسية كانت مضادة تماما للنزعة الفردية ، هو دعوته الصريحة الى ترك الضعفاء والمرضى يموتون ، بل الى قتلهم اذا اقتضى الامر . فهو يقول - بلهجة لا يستطيع اى مفكر فاشي ان يجاريها في قسوتها - ان من الواجب أن « يعنى الأطباء والقضاة بالمواطنين من ذوى الطبايع الجسمية او النفسية السليمة ، أما من عداهم ، فسنندع منهم أولئك الذين اعتل جسمهم يموتون ، وسيقضى المواطنون ذاتهم على أولئك الذين أعوجت نفوسهم وانحرفت طبائهم » . (١٠) ومعنى ذلك ، بعبارة أخرى ، أن حق الحياة - وهو أول الحقوق وأبسطها - ليس حقا طبيعيا للفرد ، وانما يكون للفرد هذا الحق بقدر ما يكون سليما وصالحا لخدمة المجتمع وأداء وظيفته فيه فحسب .

ومن جهة أخرى ، فلا جدال في ان نقد أفلاطون للديمقراطية ، وتحامله الشديد عليها ، يدل على نزوع قوى الى ما يطلق عليه في المصطلح السياسى الحديث اسم الفاشية . فالجماهير في رأيه في حاجة دائمة الى من يوجهها ويرشدها ، وهى « قطع » لابد له من راع ، وتفتقر الى الدكاء أو التجربة التي تتيح لها ادراك مصالحها الخاصة ذاتها . والمساواة في الديمقراطية

شر مؤكّد ، وكذلك الحال في الحرية ، التي تصل فيها الى حد أن يتساوى العبيد بأسيادهم ، وتهميم الحيوانات ذاتها على وجوها في الطرقات دون ضابط . وفي الديمقراطية تترك الفنون حرة ، ويكون للشعراء مطلق الحرية في أن يقولوا ما يشاءون ، بالأسلوب الذي يفضلون ، وهي كلها في نظر أفلاطون مظاهر للجموح والغرض ينهى التخلص منها في المدينة المثلى .

ولا شك في أنه ، إذا صح أن مذهب أفلاطون السياسي يستحق اسم الفاشية بناء على الأسباب السابقة ، فمن الواجب أن نذكر أن هذا الوصف لا ينطبق عليه بكل عناصره . فمن الإنصاف لأفلاطون أن نقول أن تفكيره لم يكن يتصف بعنصر أساسي من عناصر الفاشية ، ألا وهو الفوقانية أو الديماغوجية - أي استغلال غرائز الجماهير وانفعالاتها السطحية من أجل تحقيق أهداف الحاكم . فهو بالفعل يدمو الى أرستقراطية العقل والحكمة والفكر ، وهي عناصر تنتكر لها الفاشية ولا تقيم لها وزنا . أما العنصر الذي يستحق أفلاطون بالفعل أن يسمى من أجله فاشيا ، فهو فقدانه الثقة في الإنسان العادي ، واعتقاده الراسخ بأن هذا الإنسان لو ترك وشأنه لضل الطريق ، وبأنه في حاجة دائمة الى توجيه من حاكم مطلق أعقل منه واحكم . هذا الاعتقاد بضرورة فرض وصاية على الإنسان العادي ربما كان أهم العناصر المميزة لكل مذهب فاشي ، وعلى الرغم من أن هذه الوصاية عند أفلاطون هي وصاية العقلاء والحكماء ، وليست وصاية الديماغوجيين أو من يستغلون الدعاية الرخيصة في تخدير حواس الجماهير ، فإن آراءه السياسية تظل مع ذلك تستحق اسم الفاشية .

وأخيرا ، فقد وصف أحد الكتاب مدينة أفلاطون الفاضلة بأسلوب ساخر ، ينطوي مع ذلك على قدر غير قليل من الحقيقة ، فقال : « إن جمهورية أفلاطون تتألف من موظفين ومحاسبين وصناع وحرفيين وعبيد وأنثى ، ولكنها لا تتألف من بشر . فكل فرد مسمار أو عجلة ذات شكل معين في آلة الدولة ، وفيما عدا هذه الوظيفة الرسمية ، فليست له أهمية في أي شيء آخر . وهو ليس ابنا ولا أخا ولا زوجا ولا أبا ولا صديقا ولا حبيبا . وهو يؤخذ من صدر أمه عند مولده ، ويوضع في دأب للطفولة .. ويربى بنفس الطريقة التي يربى بها الاطفال الآخرون في سنه . وما أن يستطيع التذكر والوعي بذاته ، حتى يشعر بأنه ملك للدولة ، ولا يرتبط بشيء أو بأحد في هذا العالم . وعندما يكبر ، تعطى له وظيفة محددة ، ويصبح محاربا ، كما تصبح التمرينات العسكرية مهمته وملهاته الرئيسية .. وعندما تنبت كحيته وتقوى رجولته ،

يفحصه خبير خاص ، ويقدم عنه تقريراً ، ثم يأتى اليه بفتاة يعتقد انها تليق بأن تصبح رفيقة لهذا الشاب . وتنشأ اللرية على النحو الذى يفيد المجتمع ، وتعامل بنفس الطريقة التى عومل بها الأيوان (١) .

صورة رهيبة هذه ولا شك - ومع ذلك فقد تبنى بها الكتاب ، ومجدها المفكرون ، وأشاروا بمبدها ووصفوه بالفيلسوف الإلهى . ولست أدري : أكان ذلك نفاقاً منهم ، أم تحيزاً لجانب معين الى الحد الذى يعنى البصيرة من كل الجوانب الأخرى ؟ قد يكون فى الأمر قدر من هذا وقدر من ذلك ، ولكن الأهم من ذلك كله هو أن تضارب التفسيرات دليل على عظمة العمل الذى يفسر . ومن المؤكد أن جمهورية أفلاطون تقدم إلينا مثلاً آخر للعمل الفلسفى الرائع الذى يجد فيه كل قارئ ما يريد . وإذا كان ما وجدناه فى مبادئها السياسية شيئاً يدمو الى النفور ، فلنعترف مع ذلك بأنها عمل عظيم ، بدليل انها ، على الرغم من كل عناصرها المنفرة هذه ، استطاعت أن تكون جزءاً لا يتجزأ من تراث الفكر الغربى ، وربما الإنسانى ، بل كانت من المؤلفات الفردية القليلة التى أسهمت فى تشكيل ذلك التراث وصيغته بصيغته المميزة .

(١) Dmitry Pimenov : "Plato's Idealism", in : "Selected Philosophical, Social and Political Essays" Moscow, 1958, p 68-69

الذهب الأخلاقي

دلالة فكرة « الانسجام » :

يجوز للمرء أن ينظر الى محاورة الجمهورية - من زاوية معينة - على أنها محاورة أخلاقية فحسب . فمن الباحثين من يؤكدون أن الآراء التي تضمنتها المحاورة حول نظام الدولة ليست مقصودة لذاتها ، وإنما هي انموذج مكبر للمجال الفردي ، أي أن السياسة مجرد مثل يوضح ما ينبغي أن تكون عليه الأخلاق . وقد عرضنا من قبل لهذا الرأي ، وأوضحنا الأسباب التي تدمونا الى عدم الاقتناع به . وعلى أية حال فقد كان من الممكن أن تناقش جميع الموضوعات التي أدرجناها من قبل تحت باب السياسة ، ضمن موضوع الأخلاق ، لو كنا ممن يؤمنون بأن الأبحاث السياسية عند أفلاطون وسيلة لا غاية . ولعل أبرز هذه الموضوعات ، موضوع العدالة . ففكرة العدالة تبدو منتمية الى مجال الأخلاق بقدر ما تنتمي الى مجال السياسة . وأفلاطون ذاته يدرجها ضمن « الفضائل » الرئيسية الأربع . ومع ذلك فقد ناقشنا هذه الفكرة في مجال السياسية أولا لاعتقادنا بأن النعمة السياسية هي الغالبة على تفكير أفلاطون في هذا الموضوع ، وبأن آراءه الأخلاقية في العدالة قد تكون متأثرة - بطريقة لاشعورية على الأقل - بمواقفه السياسية .

وعلى أية حال ، فمن الممكن اتخاذ رأي أفلاطون في العدالة - على المستوى الفردي - نقطة بداية لبحث مذهبه الأخلاقي . وعندئذ سنجد أنه يطبق على الفرد نفس المبدأ الذي طبقه على الدولة : وهو مبدأ إداء كل لوظيفته الطبيعية . فالفرد - كالدولة - ليس وحدة متجانسة ، وإنما هو

مركب معقد يتطوى على « أجزاء » مثلما تنطوى الدولة على طبقات . وهو يحرص على الفصل بين أجزاء النفس مثلما يحرص على الفصل بين طبقات الدولة . فهو يبرهن في الكتاب الرابع (٤٣٩ - ٤٤١) على أن النفس كثرة لا وحدة ، وعلى أن لهذه النفس ثلاثة مبادئ ينفصل كل منها عن الآخر . ولا شك أن هذه النظرة تؤدي إلى تفتيت وحدة النفس وفقدان تكاملها . وبالفعل كان من نتيجة سيادة هذا الاتجاه التجزيئي طويلا في تاريخ الفكر الفلسفي ، أن وقع الباحثون في علوم الإنسان - ولا سيما علم النفس - في أخطاء عديدة ، لم ينتبهوا إليها إلا منذ عهد قريب . إذ أن علم نفس الملكات والقدرات المنفصلة ظل سائدا حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر ، بل أن هذه العلوم ما زالت حتى اليوم تعاني من آثار الاتجاه الانفصالي في دراسة الإنسان ، وتبلل أضخم الجهود من أجل الوصول إلى نظرة متكاملة إلى النفس البشرية .

كذلك كان لهذا الاتجاه التجزيئي تأثيره الواضح في الأخلاق ، حيث نظر إلى ملكة الرغبة أو الشهوة على أنها مبدأ غريب عن الإنسان ، وإلى العقل على أنه هو وحده الحاكم ، وبين الاثنين حرب لا هوادة فيها . مثل هذا التفتيت للشخصية الإنسانية انعكس على الأخلاق التقليدية بأمرها ، وما زال من الممكن أن نجد حتى اليوم آثارا لهذا الافتقار إلى التكامل الأخلاقي في الإنسان ، نتيجة لاستمرار الاعتقاد بأن الشخصية الإنسانية تتألف من قوى وملكات متعارضة ، يسير كل منها في اتجاه مخالف لاتجاهات الآخرين .

ولقد كان من الطبيعي أن يحاول أفلاطون عبور هذه الهوة التي استحدثها بين أجزاء النفس الثلاثة ، وكانت وسيلته إلى ذلك هي فكرة « الانسجام » . ومع ذلك فقد كان الانسجام الذي يدمو إليه أفلاطون بين أجزاء النفس انسجاما بين عناصر متنافرة ، لا يتم إلا بنوع من القوة والإرغام ، والدليل على ذلك أن القوة المعاقلة التي ينبغي أن تكون لها الفلبة ، تستعين بالقوة الغضبية - أي مبدأ الاندفاع والنشاط والتحمس في الإنسان - من أجل إخضاع القوة الشهوية وقهر رغباتها ، مثلما يستعين حكام الدولة من الفلاسفة بالجند - أو الحراس - في إخضاع عامة الشعب وإرفاقها على التزام حدودها .

والواقع أن فكرة الانسجام - من حيث هي أساس هام من أسس المذهب الأخلاقي عند أفلاطون - فكرة غامضة إلى حد بعيد ، ويبدو أن أفلاطون ذاته لا يبدل جهدا كبيرا من أجل تبديد هذا الغموض ، بل أن كتاباته في هذا الصدد تنطوى على مواقف معقدة مختلطة . فهو لم يوضح

أبدا إن كان ما يعنيه بالانسجام هو تحقيق كل ملكات النفس بصورة متألّفة، أم تحقيق الأرفع منها على حساب الأدنى . في الحالتين يمكن أن يكون هناك انسجام ، ولكن شتان ما بين الموقفين ! إن الانسجام في الحالة الأولى هو اعتراف بطبيعة الإنسان في عناصرها الكاملة ، وبأن الشخصية الإنسانية لا تكتمل إلا إذا حققت كل هذه العناصر معا ، دون أن يظنى واحد منها على الآخرين . وفي هذه الحالة تكون فكرة الانسجام تعبيرا عن حالة التحقق الكامل لكل جوانب الطبيعة البشرية ، أي أنها تكون اعترافا صحيحا بجميع عناصر طبيعة الإنسان . أما في الحالة الثانية فإنها تكون تعبيرا عن اتجاه إلى الزهد ، وإلى كبت عناصر معينة من الطبيعة البشرية في سبيل إعلاء عناصر أخرى - ويتمثل الانسجام في هذه الحالة في حفظ النسبة بين العناصر المتباينة ، أي في إعطاء كل منها القدر الذي تستحقه من الاهتمام .

ولقد كان هذا الازدواج واضحا كل الوضوح في كتابات أفلاطون . فمن الملاحظ أولا أن الاتجاه إلى الزهد لا يحتاج لديه إلى دليل . فما أظن أن أحدا قد دعا إلى الزهد بنفس القوة التي دعا إليها أفلاطون ، عندما قال في محاوره فيدون أن « الجسم مقبرة النفس » . ولا تخلو محاوره الجمهورية بدورها من هذه النغمة الزاهدة الواضحة ، التي تبلغ قممها في عبارة يقولها قرب نهاية المحاوره : « إن الأمور الإنسانية كلها لا تستحق من المرء اهتماما » . (٦٠٤) . ولننصف إلى ذلك بطبيعة الحال تلك القرائن غير المباشرة على الاتجاه إلى الزهد ، مثل إعلاء العقولات فوق المحسوسات ، واحتقار العالم المادى ، وتمجيد المعرفة النظرية الخالصة بالقياس إلى كل معرفة تربط أدنى ارتباط بعالم الأشياء . هذا العنصر الزاهد هو العنصر الفيثاغورى في تفكير أفلاطون ، وهو بالتالى عنصر مستمد - على الأرجح - من تأله بتلك العقائد الشرقية القديمة التي لخصتها الفيثاغورية وزرعتها في تربة كانت في البدء غير صالحة لها ، وهى البيئة اليونانية . ولسنا في حاجة إلى الإفاضة في الحديث عن الاتجاه الزاهد عند أفلاطون ، إذ أن هذا الاتجاه هو ، على الأرجح ، العامل الأكبر في دوام شهرة أفلاطون في العالم الغربى ، وفي تحقيق اندماج سريع بين تعاليمه وبين تعاليم التراث المسيحى الذى كان بدوره زاهدا ، والذى ينبع بدوره من أصول شرقية قريبة الشبه بتلك التى استمد منها المذهب الفيثاغورى تعاليمه .

على أن الأمر الذى ينبغى أن ننتبه إليه ، هو أن هذا الزهد لم يكن هو العنصر الأخلاقى الوحيد في تفكير أفلاطون ، بل كان يوازيه عنصر آخر يكاد يكون من الصعب تصويره وهو يقف مع العنصر الزاهد جنباً

الى جنب . ففى الاخلاق الافلاطونية اتجاه واضح الى عدم اغفال المتع
الدنيوية . بل أن الصورة المثلى التى يرسمها لحياة ارفع فئات الناس كما
ينبغى أن تكون ، هى صورة اتساع لا يرهدون على الاطلاق فى المتع الجسمية ،
وكل ما فى الأمر أنهم ينظمونها لمصلحة الدولة . ومن الجائز أن هذا النوع
من تنظيم الحياة الجسمية بحيث تلائم اغراضا أعلى واشمل ، هو المقصود
باخضاع القوة الشهوية للقوة العاقلة . ومع ذلك فالذى يهمنا فى الأمر هو
أن ذلك الذى وصف الجسم بأنه « مقبرة للنفس » وأكد أن الحياة الأرضية
رحلة عابرة ، كلما كانت قصيرة كان ذلك أفضل ، هو ذاته الذى دعا الى أن
تنظم الدولة احتفالات تجمع فيها بين الشبان والشابات من الحراس فى
مواسم معينة ، والى مكافأة المحارب الشجاع بمزيد من فرص الاتصال
الجنسى ، حتى يكون فى ذلك حافز له على ابداءه المزيد من الشجاعة
فى القتال (٤٦٨) .

والواقع أن الجو العام الذى ترسمه محاوره مثل « الجمهورية » -
وكذلك مثل « المادية » على وجه الخصوص - أبعد ما يكون من ذلك
الزهد القائم الذى يوحى به احتقار افلاطون ، على المستوى النظرى ،
لكل ماله صلة بعالم الأجسام المحسوسة . فالبيئة التى ترسمها المحاوره
هى بيئة مجموعة من الشبان المترفين ، الذين توافر لهم من الفراغ
ما يسمح لهم بأن يكرسوا وقتهم لمتابعة مناقشات سقراط . وفى خلال
المحاوره تظهر علامات واضحة على أن هؤلاء الشبان كانوا يمارسون متعا
جسمية بطريقة « متميزة » من تلك التى كان يمارسها بها العامة من الناس
- أعنى أن « الجنسية المثلية » كانت متفشية بينهم ، وعلى أن افلاطون
كان ينظر الى امثال هذه المتع على أنها مشروعة ، بل يشجع عليها
ويستحسنها ، فى الوقت الذى أدانتها فيه المذاهب الأخلاقية المثالية ،
حتى تلك التى لم تكن تتميز باتجاه واضح الى الزهد . وبالاختصار ،
فهناك اتجاه أقوى الى الاعتراف بمطالب الجسم ، مع اخضاع هذه المطالب
لتنظيم دقيق يتمشى مع الحياة العسكرية الضارمة التى تعيها ارفع
الطبقات فى مدينته الفاضلة .

وأذن ، ففى محاوره الجمهورية ، وفى غيرها من محاورات افلاطون ،
تتخذ فكرة الانسجام - بوصفها واحدا من المفاهيم الأساسية فى الاخلاق
- طابعا مزدوجا : فهى من جهة انسجام الطاعة والخضوع ، أى طاعة
القوى الدنيا فى الانسان لتوجيهات القوى العليا وخضوعها لأوامرها ،
وهى من جهة أخرى انسجام للتكامل ، أى تحقيق القوى المختلفة فى
النفس الإنسانية على اكمل نحو ممكن ، مع محاولة الوصول الى التاليف

بينهما . وبذلك تنطوى الأخلاق الأفلاطونية على معانى الكبت ومعانى الانطلاق فى آن واحد ، وإن كان المعنى الأول هو الذى كتب له البقاء فيما بعد ، وذلك لسببين : أولهما أن البيئة اللاحقة التى عاشت فيها الأفلاطونية كانت بيئة زاهدة ، وثانيهما أن السياق العام لفلسفة أفلاطون النظرية كان مؤديا إلى ترجيح جانب الزهد ، واحتقار العالم المحسوس .

ما هو « الخير » ؟

من المعترف به أن أفلاطون كان أعظم المدافعين ، فى العالم القديم ، عن فكرة موضوعية القيم ، أى من رأى القائل أن أحكام الناس عما هو خير أو شر ، وصواب أو خطأ ، وجميل أو قبيح ، ينبغى الاتخضع لمقاييس متغيرة مثل أذواقهم الفردية أو تجاريمهم الذاتية أو آرائهم الشخصية ، وإنما الواجب أن تكون المقاييس التى تخضع لها هذه الأحكام ذات طابع أشمل ، لا يخضع للتغير أو التطور ، ولا يعترف بالكرة أو الاختلاف . ولعل الأمر الذى حال بين أفلاطون وبين وضع مذهب أخلاقى مطلق بالمعنى الكامل لهذه الكلمة ، مثل مذهب « كانت » فى العصر الحديث ، هو أن أفلاطون كان متاثرا بذلك الاتجاه العام فى الأخلاق اليونانية إلى تأكيد فكرة « السعادة » بوصفها غاية لسلوك الإنسان ، وإلى تجاهل فكرة « الواجب » بوصفها قطبا آخر يمكن أن تنجذب إليه أفعال البشر . ومع ذلك ، فعلى الرغم من أن الأخلاق عند أفلاطون كانت بدورها أخلاقا غائية ، شأنها شأن كل أخلاق يونانية ، فإن بوادر الأخلاق المطلقة تظهر لديه من آن لآخر . ففى مطلع الكتاب الثانى من الجمهورية مثلا ، نراه يصنف الأشياء الخيرة إلى أشياء تطلب لذاتها ، بغض النظر عن نتائجها ، وأخرى تطلب لذاتها ولنتائجها معا ، وثالثة تطلب لنتائجها فقط (٣٥٧) . ولو كان مثل هذا التقسيم قد عرض على فيلسوف مثل « كانت » ليجعل الفئة الأولى هى الأرفع - إذ أن فلسفته قد استبعدت فكرة الغائية إلى حد عدم ادخال النتائج فى الحساب عند تقويم أى سلوك أخلاقى . أما أفلاطون فقد اقترب إلى حد ما من هذا رأى ، حين فضل الفئة الأولى على الثالثة ، ولكنه مع ذلك كان متمشيا مع الاتجاه العام للتفكير الأخلاقى اليونانى ، فجعل الفئة الثانية أرفع الجميع .

وعلى أية حال فقد كان أفلاطون ، كما قلنا ، حامل لواء النظرة المطلقة إلى القيم فى العلم القديم . وكان ابلغ تعبير عن اتجاهه إلى صبح القيم بالصيغة المطلقة ، هو لوحيدته بين الخير - أى الرمز الأعلى للقيم - وبين الألوهية ، وجعله إياه مبدأ اسمى للكون . ولقد كان أفلاطون فى هذا

الصدد أكثر اتساقا مع نفسه من كثير من المذاهب اللاهوتية التالية ، وذلك حين أكد أن الصفة الوحيدة للالهية هي الخير ، وأن الالهية لا يمكن أن تكون علة للشر . « ومعنى ذلك أن ما هو خير ليس علة كل شيء ، وإنما هو علة الأشياء الخيرة ، لا الشريرة ... (فهو) ليس علة معظم ما يحدث للناس ، إذ أن الخير في حياة البشر قليل والشر فيها كثير . فالخير ليس له من مصدر سوى الله ، أما الشر ، فلنبحث له من مصدر غيره » . (٣٧٩) وقد يكون من التقصير - من وجهة النظر اللاهوتية الخالصة - أن يقول أفلاطون بالوهية محدودة القدرة ، تستطيع أن تكون علة للخير ولا تستطيع أن تكون علة للشر ، ولكن من المؤكد أن هذه الطريقة في التفكير أكثر منطقية - من وجهة النظر الأخلاقية - من طريقة التفكير الأخرى التي تجعل المبدأ الكوني علة للخير والشر معا ، وتصر في الوقت ذاته على جعله القيمة العليا في الكون .

ولقد كان من الطبيعي أن يختلف الشراح في تحديد ماهية ذلك « الخير » الذي جعله أفلاطون قمة للمذهب الأخلاقي والميتافيزيقي في آن واحد ؛ فهل هو القيمة العليا فحسب ، أم إنه المبدأ الميتافيزيقي الأعلى ؟ وهل الخير « خالق » بالمعنى الحرفي ، أم بالمعنى المجازي ؟ وهل يمكن المضي إلى النهاية في تشبيهه علاقة الخير بالكون بعلاقة الشمس بعالما الأرضي (وهو التشبيه المشهور في « أسطورة الكهف ») ، فنقول إنه لا يريد من وضوح رؤيتنا للأشياء فحسب ، وإنما هو سبب وجود هذه الأشياء أيضا ، مثلما أن الشمس سبب وجود كل ما في العالم الأرضي ؟ أن أوصاف الخير ، في الكتاب السادس من « الجمهورية » تكاد تقطع بأنه جعل منه مبدأ كونيا ، إلى جانب كونه قيمة ، وتظهر إليه على أنه أرفع موضوعات المعرفة والعلم ، لا الأخلاق فحسب (٥٠٩) . ومع ذلك فإتنا نصادف هنا نفس المشكلة التي نصادفها إزاء فكرة المثل الأفلاطونية بوجه عام . فسوف نجد على الدوام شراحا يحاولون أوصاف أفلاطون بمعناها الميتافيزيقي الحرفي ، وشراحا آخرين يحاولون أن يصفوا عليها صبغة أقرب إلى ذهن الإنسان الحديث ، ويرون فيها تعبيرا رمزيا عن حقائق مازلنا نقول بها إلى اليوم .

وعلى هذا الأساس الأخير ، يكون من الممكن أن يفهم حديث أفلاطون عن « الخير » ، وعلمه على كل أنواع الخير الجزئية التي يسعى إليها الإنسان في هذا العالم ، على أنه تأكيد لموضوعية الخير وعلمه على المقاييس الفردية الجزئية فحسب . فحين يؤكد أفلاطون أن المرء يعجز عن فهم الطبيعة الحقة للفضائل ما لم يعرف « الخير » ، وأن علاقة الفضائل بالخير هي التي

تضفي عليها قيمتها وتجعلها فضائل بالمعنى الصحيح - فمن الممكن أن يعنى ذلك ، بلغتنا الفلسفة الحديثة ، أن علم الأخلاق لا يكتسب من دراسة أمثلة جريئة للسلوك الأخلاقي ، أو من استقراء للفضائل كما نمارس بالفعل ، بل ينبغى أن تكون هناك غاية عليا تتحدد من خلالها قيمة السلوك الفاضل ، بحيث تكون نقطة البداية في أية دراسة علمية للأخلاق هي تحديد هذه الغاية القصوى . صحيح أن عامة الناس يكتفون في سلوكهم بالرأى الشائع مما هو خير وشر ، أى أنهم يقتصرون على رؤية الأمثلة الجريئة للفضيلة ، ولا يمتدون بأنظارتهم إلى المبدأ العام الكامن من ورائها . ولكن الفيلسوف لا يستطيع أن يفهم الخير من خلال ما يفضل به الناس بالفعل ، بل هو يبحث في كل شيء من علته ، ومن الأسباب التي تجعله على ما هو عليه . وعندئذ يكون لزاما عليه أن ينتقل من كل خير جزئى إلى « صورة الخير » ، لكن تكون معرفته بالأخلاق مبنية على « العلم » بمعناه الصحيح ، لا على الظن أو التجربة أو الممارسة وحدها .

وبهذا المعنى يكون أفلاطون أول الباحثين الأخلاقيين الذين حاولوا أن يتجاوزوا نطاق الغايات المباشرة ، كاللذة والشرف والتكريم والمال ، ليصلوا إلى المبدأ الكامن من ورائها - وهو مبدأ عقلى يعطو على كل الأمثلة الجريئة للخير . وإذا كانت كل الغايات المباشرة تستمد قيمتها من هذا المبدأ الواحد ، فإنه لا يستمد قيمته إلا من ذاته . وبعبارة أخرى ، فإن أفلاطون كان أول من أدرك أن فلسفة الأخلاق ، في صورتها النهائية ، ينبغى أن تتجاوز ذاتها لكي تتخذ لنفسها أساسا من مثل أعلى نهائى ، تستمد منه الغايات الأخلاقية قيمتها ، بل تستمد منه المفاهيم الأخلاقية معناها . ولا جدال في أن مبدأ كهذا لا يفهم إلا بعد تدريب طويل للعقل على التفكير المجرد ، وعلى ممارسة ملكاته الاستدلالية . ومن هنا كان تأييد أفلاطون لصعوبة هذا التحول من عالم الجزئيات إلى عالم المبدأ الواحد ، واستحالة معاينة « شمس العقل » دفعة واحدة ، وضرورة الانتقال نحو النور تدريجا ، بعد مران شاق وتدريب طويل ، يستغرق كل المراحل التعليمية التي عرض أفلاطون تفاصيلها في محاوره الجمهورية .

ومع ذلك ، فلو أخذنا نصوص أفلاطون بمعناها الحرفي ، ولا سيما في الجزء الأخير من الكتاب السادس ، لكان هذا التفسير غير كاف . فالخير يبدو عندئذ مبدأ أنطولوجيا خالقا ، لا مجرد قانون اسمى أو قيمة عليا تكتسب بها الفضائل العملية طابعا عقليا أو علميا ، وتتجاوز

بفضلها مجال الشعور الذاتي أو التفضيل الشخصي . وهو يبدو ، بمبارة أخرى ، مبدأ ينتمى الى مجال الميتافيزيقا أكثر مما ينتمى الى مجال الأخلاق . على أن ابداء رأى نهائى فى هذا الموضوع يتوقف - كما اشرنا من قبل - على التفسير الذى يقول به المرء لنظرية المثل فى صورتها العامة ، أمضى : هل تفهم المثل بمعناها العرفى ، من حيث هى موجودات لها عالمها الخاص ، أم بالمعنى المجازى ، من حيث أن استقلالها هذا تعبير متطرف من استقلال المبادئ العقلية عن الجزئيات التى تتجسد هذه المبادئ فيها ؟

وليس هنا هو موضع البحث فى هذه المشكلة الميتافيزيقية ، بل يكفيننا الآن أن نشير الى مسألة نعتقد أن من الواجب التنبيه اليها فى هذا الصدد : فحين يصبح الخير مبدأ أنطولوجيا ، يكون معنى ذلك أن مسار الكون بأسره يتجه بالضرورة نحو الخير . وفكرة الضرورة هذه - حتى لو كانت ضرورة تحقيق الخير - تتناقى مع حرية الإرادة البشرية : إذ لو كان فى العالم مبدأ يعمل على توجيه مسار الحوادث نحو الخير ، فلن يكون للإرادة عندئذ دور فى توجيه الإنسان الى اتباع الخير ومقاومة الشر ، ما دام المبدأ الكونى هو الذى يتكفل بتحقيق هذه الغاية . ومع ذلك فقد تضمنت محاوراة الجمهورية دفاعا رائعا عن الحرية الإنسانية ، ونفيا قاطعا لتدخل الضرورة الكونية فى أمور البشر . وما اظن أن أحدا قد أكد حرية إرادة الإنسان بالقوة التى أكدها قائل هذه الكلمات : « أما الفضيلة فلا تعرف سيذا : فالمرء يحصل منها المزيد أو الأقل على قدر ما يكرمها أو يزدريها . واللوم إنما يقع على من يختار ، أما السماء فلا لوم عليها » . (٦١٧) ولو تأملنا موقع هذه الكلمات الحاسم فى نهاية محاوراة الجمهورية ، والاطار الأسطورى الضخم الذى أحاطها به أفلاطون - وهو اطار لم يكن يهدف آخر الأمر الى تأكيد فكرة حرية الفرد فى اختيار مصيره ، وضرورة ابداء قدر من الاهتمام بالدراسة التى تعيننا على القيام بهذا الاختيار بفوق اهتمامنا بدراسة أى موضوع آخر - لو تأملنا ذلك كله ، لجاز لنا أن نقول أن أفلاطون قد تصد أن يجعل من فكرة حرية الإرادة البشرية نهاية حاسمة لمحاورته الكبرى ، وأن يقدم البنا وصيته الفكرية فى هذه الكلمات الحافلة بالمعنى ، التى لا تقل عمقا فى عصرنا الحالى عما كانت عليه فى عصر أفلاطون ، والتى يدعش المرء بالفصل إذ يجد أحداث الفلسفات تتجه الى المناداة بها : « اللوم إنما يقع على من يختار ، أما السماء فلا لوم عليها » .

لقد توج أفلاطون مذهبه الأخلاقي - في لمحة رائعة - بالفكرة القائلة أن الإنسان صانع مصيره . وصاحب هذه الفكرة ليس في حاجة إلى القول بمبدأ كوني يفرض الخير على مجرى الأحداث . ومع ذلك ، فمن سخرية الأقدار أن أفلاطون لم يتوسع في فكرته هذه عن حرية الإنسان في اختيار مصيره ، وإنما قدمها إلينا في صورة خاطفة وسط أسطورة أخروية ، على حين أن أفكاره الأخرى عن المكانة الأنطولوجية لمثال الخير قد شغلت صفحات طويلة من محاوراته . ولكن ما كان في استطاعة فيلسوف قديم ، عاش في عصر أفلاطون وظروفه ، أن يقلب الآية ، ويقلب حرية الإرادة الإنسانية على الضرورة الكونية العاقلة ؟ يكفي أفلاطون فخراً أن الفكرة لمحت في محاوراته كشهاب بارق ، أما اتخاذه هذه الفكرة شعاراً للحياة ، فهو أمر مازال الإنسان الحديث ذاته يناضل من أجل تحقيقه .

التربية ومراحل المعرفة

التربية للحراس فقط :

على الرغم من أهمية البحث في التربية بالنسبة الى سائر الأبحاث التي عالجتها محاوره الجمهورية - مما دفع كثيرا من الشراح الى جعلها موضوعا رئيسيا للمحاوره - فمن الواجب أن ننبه منذ البداية الى أن أفلاطون لا يقدم اليها في هذه المحاوره نظرية شاملة في التربية ، بل يقدم اليها منهاجا لتربية فئة مختارة من المواطنين فحسب . والفارق بين الحاليتين كبير : إذ أن المثل التربوية العليا التي تهدف الى تنوير المواطن بوجه عام لابد أن تختلف من تلك التي تهدف الى تثقيف صفة مختارة منهم : فالأولى ديمقراطية شاملة ، والثانية أرسبقراطية انتقائية . ولا شك أن كتابات أفلاطون تفتقر الى نظرية متعلقة بالنوع الأول من التربية ، ولكنها تبدى بالتنوع الثاني اهتماما بالغا .

ولو حاولنا أن نستنتج رأى أفلاطون في طريق التكوين الذهني لعامة الناس ، لاتفصح لنا أنه لا يعترف بفكرة التكوين المتكامل بالنسبة اليهم ، بل أن المبدأ السائد في تنشئة عامة الناس ، أو الطبقة الثالثة ، هو مبدأ التخصص الدقيق : فالتاجر ينبغي أن يظل نجارا فقط ، والتاجر زنجرا ، وهكذا الأمر في كل المهن الأخرى . وأية محاولة للخروج من نطاق التخصص تؤدي الى بعث الاضطراب في المجتمع ، أما اذا كانت هذه المحاولة تهدف الى تجاوز الفرد لطبقته الاجتماعية وتطلعه الى أعمال طبقة تعلو عليه ، فعندئذ يختل نظام الدولة أشد الاختلال . ولا جدال في أن هذا المبدأ يخالف الأسس التربوية الحديثة مخالفة صريحة . فعلى الرغم من أن خيالنا الحديثة أعقد كثيرا مما كانت عليه الحياة في

عصر افلاطون ، مما يستتبع أن يكون مبدا التخصص الرمز لعصرنا الحالي من اى عصر سابق ، فان البجاءاتنا الحديثة في التربية تجعل تكوين انسان متكامل ، ذى نشاط متنوع ، الى جانب النشاط الرئيسى في العمل الذى يتخصص فيه ، اما افلاطون فيريد أن يكون « التجار نجارا » فحسب ، اى أن يعيش ويفكر ويأكل ويشرب بوصفه نجارا ، دون اية محاولة لتحقيق اى نوع من التكامل في حياته .

وعلى اية حال ، فليس لنا ان نلوم افلاطون على آرائه في تكوين افراد الطبقة الثالثة ، لان هذه الطبقة لم تكن موضوعا لاهتمامه على الاطلاق ، وانما كان مدار بحثه هو كيفية تكوين الطبقتين الرفعيتين ، او طبقة الحراس بفتحها من الجنود والحكام . فالمثل العليا للتربية عنده كانت محدودة في نطاق تطبيقها ، ولم يكن يقصد منها أن تسرى الا على اولئك الذين سيكون منهم جيش الدولة أو حكامها .

ولابد لنا ان ننبه في البداية الى ان اهتمام افلاطون المفرط بطبقة الحراس ، وامتقاده بأن الدولة ينبغي أن تركز جهودها في تكون شخصيات افراد هذه الطبقة تكوينا سليما ، يتناقض مع مبادئ أخرى عبر عنها في كتاباته تعبيرا صريحا . فهو عندما يعرض رايه في منشأ الدولة ، يتحدث من نوعين من الدول يظهران في مرحلتين متعاقبتين : مرحلة الدولة البسيطة الصحيحة ، حيث لا توجد الا المهن الأساسية الضرورية التى تحقق الحاجات الحيوية للانسان فحسب (٣٧٢) ، ثم مرحلة الدولة المترفة التى يصفها بأنها مريضة أو معتلة ، والتى تتعقد فيها المهن والوظائف الى ما يتجاوز الحاجات الضرورية . والدولة الثانية وحدها هى التى تنشأ فيها اطماع تؤدي الى الازمة المنازعات ونشوب الحروب ، التى يقدم لها افلاطون تفسيرا اقتصاديا يدعو الى الامجاب : اذ « تصبح الأرض التى كانت تكفى لاطعام ساكنيها ، ضيق وأقل من أن تكفيهم .. وعندئذ ، ألن نضطر الى أن نتعدى على ارض جيراننا ، ان شئنا أن يكون لنا من الأرض ما يكفى للزرع والرعى ؟ كذلك ، ألن يضطر جيراننا بدورهم الى التعدى على أرضنا ، ما داموا قد استسلموا ، بعد عبورهم حدود الضرورة ، لشهوة التملك الجامحة ؟ .. واذن فسوف نشن الحرب .. وفى وسعنا أن نؤكد اننا قد اهتمدنا الى اصل الحرب فى ذلك الميل الذى هو اصل كل بلايا الدول والأفراد » . (٣٧٣) .

فى مثل هذه الدولة المترفة اذن تنشأ الحاجة الى تكوين جيش من أفراد متخصصين فى مهنة الحرب ، مثلما يتخصص كل فرد آخر فى مهنة لا يؤدي غيرها . ومما له دلالة ان افلاطون قد استخدم لفظ

« الحراس » لأول مرة في سياق هذا الحديث عن حاجة الدولة المترفة الى جيش متخصص يحقق لها اطماعها ويصد عنها اطماع الآخرين (٣٧٤) ، وأنه أعقب ذلك مباشرة بالحديث عن تعليم الحراس (ابتداء من ٣٧٦) . ومعنى ذلك أن أفلاطون يربط بين ظاهرة الحرب وبين اعتلال الدولة واغراقها في الملمات ، وبراها مظهرا من مظاهر الطمع والجشع ، وبالتالي فإن الطبقة التي تحترف مهنة الحرب ما كانت لتظهر الا نتيجة لهذه الاطماع ، ولأن الدولة قد اعتلت وانحرفت عن اصلها السليم . فان كان هذا هو وضع الحراس في فلسفته ، وإذا كانت الظروف التي يمارسون فيها عملهم شرا لا بد منه ، بل شرا قد يكون من الممكن تجنبه ، فكيف إذن جاز له أن يتخذ من تكوين المحاربين الأكفلة هدفا رئيسيا للتربية ؟ ألم يكن من الواجب - تمشيا مع مقدماته السابقة - أن يجعل لتكوينهم مكانة ثانوية في نظام التربية ، على أساس أن المهنة التي يحترفونها لا تمارس الا عندما تكون الدولة مترفة ، ولا تكون لها ضرورة الا بسبب المظالم غير المشروعة التي تنتاب هذه الدولة ؟

ومن جهة أخرى ، فمن الواجب الا ننسى أن أفلاطون يشيد دولته المثلى منذ بدايتها ، أي أنه كان يستطيع أن يضع لها من الدعام والاسس ما يشاء ، وهو بالفعل قد أدخل على بناء دولته الفرضية تغييرات جذرية ، كالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة ، والغاء الأسرة ، وشيوعية التملك ، الخ . فلماذا إذن لم يضع لها دعائم أفضل من تلك التي تجعل مهنة الحرب ضرورية ؟ ولماذا لم يغير مركز المحاربين ويضعهم في موضعهم الصحيح - أعني موضع أولئك الذين يقومون بعمل لا مجال لممارسته الا عندما تكون الدولة مريضة أو مضلة ؟ ان يجبر يقول ، في صدد الكلام عن الحراس ، ان الفكرة المسيطرة على ذهن أفلاطون هي « محاولة الافادة بقدر الامكان من طبقة الجند التي أصبحت الآن لا مفر منها » (١) . ولكنه نسي أن أفلاطون لا يتحدث عن دولة قائمة ، وإنما عن دولة فرضية ، مثالية ، يستطيع أن يبنئها كما يشاء ، وليس فيها شيء « لا مفر منه » . وقد اعترف بجبر ذاته ، قبل العبارة السابقة بصفحات قلائل (من ١٩٩) ، بأنه « لا يبدأ من أمة تاريخية فعلية مثل أثينا أو اسبرطة » . واذن فهو لم يكن ملزما بأن يحاول الافادة من وضع سوء موجود بالفعل ، أو مواجهة الأمر الواقع على خير نحو ممكن ، وإنما كان يمكنه لو شاء أن يجعل للحراس المكانة التي يستحقونها بوصفهم أناسا

يقومون بعمل لا تكون له ضرورة الا اذا ساد الطمع والجشع مجتمع البشر - وعندئذ كان ينبغي عليه الا يركز أهدافه التربوية حول تنشئة هذه الطبقة وضمان حسن أدائها لأعمالها ، وانما كان يستطيع أن يركز اهتمامه على تربية المواطنين الذين يؤدون للدولة أعمالا ايجابية ، ويكتفى بإشارة بسيطة الى طريقة تكوين الحراس الذين تقتصر مهمتهم على عمل سلبى هو دفع العدوان من الدولة .

ونستطيع أن نمضى فى نقد افلاطون أبعد من ذلك ، فنقول ان مجرد ادماجه تعليم حكام المستقبل فى برنامج تكوين الحراس ، واختياره هؤلاء الحكام من بين أكفأ الحراس ، هو فى ذاته امر يتناقض مع مقدمات فلسفته . ذلك لانه كان يهدف الى ان يجعل الحاكم فيلسوفا ، او الفيلسوف حاكما . ولكن ، هل يحق لأحد أن يجزم بأن التنشئة الحربية هى أفضل وسيلة لاعداد الفيلسوف ؟ الا يوجد فى التحول من حياة الحرب الى حياة الحكمة والفلسفة نوع من الانتقال المفاجيء الذى يصعب تصويره ؟ اليس معظم المهن الأخرى أجدر بأن تكون أساسا يمهّد لظهور الفيلسوف ، من مهنة ممارسة الحرب ؟ وهل يعد من قبيل الفهم السليم لاصول التربية ، أن يمزج افلاطون بين تربية حكام المستقبل وتربية الحراس ، ويضع للفئتين برنامجا واحدا يظل منطبقا عليهما حتى مرحلة الانتقاء النهائى للحكام من بين أكفأ الحراس ؟ ومن جهة أخرى ، بماذا كان أصل الحاكم الفيلسوف بالضرورة جنديا محاربا ، فهل هناك ما يضمن أنه سيجعل سلطته مرتكزة على الحكمة والعقل ، بدلا من القوة التى يستمدّها من انتمائه الى فئة المحاربين ؟

كل هذه أسئلة تفرض نفسها على الدهن بالضرورة عندما يفكر المرء فى دلالة اهتمام افلاطون البالغ بطبقة الحراس . فمن الواضح أنه لم يكن مضطرا ، فى مدينته « الخيالية » ، الى أن يجعل تكوين الحراس هدفا رئيسيا للتربية فى الدولة . وهو لم يكن مضطرا الى أن يجعل طبقة الحراس هى المصدر الوحيد الذى يستمد منه حكام البلاد . وهو اذا كان قد فعل ذلك ، فلا بد أن يكون هذا تعبيرا عن اختيار أرادى وتفضيل ذاتى - أعنى أنه كان يعجب بالروح العسكرية الى حد ابداء كل هذا الاهتمام بها فى نظامه التربوى . وأغلب الظن أن إعجابه بالنظام السائد فى اسبرطة هو الذى دفعه الى تفضيل النمط العسكري على كل الأنماط الأخرى للحياة ، ودموه الى أن تركز الدولة اهتمامها - فى مجال التربية - على تنشئة أفضل الافراد ليكون منهم حراس الدولة وحكامها . ومع ذلك ، فسبيل الربط بين الطبيعة الحربية والطبيعة الفلسفية أمرا

مستغربا ، ولا سيما حين يأتى من مفكر طالما دافع عن استقلال العقل والروح مثل أفلاطون !

المرحلة الأولى في التعليم : التربية البدنية والموسيقى

عالم أفلاطون ، في محاورة الجمهورية ، نظم التعليم على مراحل ثلاث ، ننظر الأولى منها مرحلة التعليم الابتدائي في العصر الحديث . وقوام هذه المرحلة هو تدريب البدن والموسيقى - أى تنمية الجسم والروح في الوقت الذى يكونان فيه قابلين للشكل .

ومن الواجب أن نذكر أن ما يسميه أفلاطون بالموسيقى ننظر ما نطلق عليه اليوم اسم « العلوم الإنسانية » أو « الآداب » بوجه عام . ففى هذا النوع من التعليم توجد بالفعل دراسة للموسيقى ، ولا سيما الموسيقى المصاحبة للشعر ، غير أن أهم ما يتألف منه هو دراسة القراءة والكتابة ، ثم استخدامها في حفظ الشعر ، وفى بعض الدراسات الأدبية والفنية البسيطة . أما التربية البدنية ، فهى تدريب الجسم على التحمل ، وتحقيق الصحة والقوة للفرد من طريق تنمية بدنه وتنظيم غذائه . ومع ذلك فمن الخطأ الاعتقاد بأن التربية البدنية تهدف إلى رعاية الجسم وحده ، إذ أن هدفها الأهم هو رعاية النفس في جزئها القسوى ، أى تنمية صفات الشجاعة والاقدام في الفرد (٤١٠) . وبعبارة أخرى ، فالدراسات الأدبية والتدريبات البدنية تهدفان معا إلى تحقيق خير النفس ، ولكن بطريقتين مختلفتين . ذلك لأن المحارب ينبغي ، في رأى أفلاطون ، أن يجمع بين الحس الرقيق المرفه من ناحية ، والشجاعة والاقدام من ناحية أخرى - وهذا الجمع لا يتحقق إلا بتحقيق التناسب الصحيح بين نوعي التعليم : البدنى والروحي . وترجع أهمية فكرة « التناسب الصحيح » هذه إلى أن الإفراط في أحد النوعين يؤدي إلى فساد طبيعة المحارب : فإذا اهتم برعاية جسمه أكثر مما ينبغي ، أصبح العنف غالبا على طبيعته ، وإذا أفرط في تهذيب روحه بالموسيقى والآداب على حساب العناية بجسمه ، كانت النتيجة هى طراوته ونعومته إلى الحد الذى لا يتلاءم مع مقتضيات الروح العسكرية . وإذن فلا بد أن تكون نفس المحارب مزيجا متوازيا من حساسية الروح وشجاعة القلب وقوة الجسم .

ولهذه المرحلة التعليمية الأولى جانب سلبي ، هو ذلك الذى يرفض فيه أفلاطون أساطير الشعراء ويدعو إلى إبعاد تأثيرها عن أذهان النشء . وسوف نعرض لموقف أفلاطون في هذا الموضوع بالتفصيل عند معالجتنا

لآرائه الفنية والأدبية . ولكن الذى يهمنا فى هذا الموضع هو ان نلاحظ الطابع التربوى البحت لتقده لأساطير الشعراء . فقد يبدو لأول وهلة ان هذا النقد ذو طابع دينى : اذ ان ما يعيبه أفلاطون على افشعراء هو انهم يصورون الآلهة بصورة لا تليق بمقامها (٣٩١) . ومع ذلك فان قليلا من التفكير فى اسباب انتقاد أفلاطون للشعراء فى هذا الصدد ، كفيل باقتناعنا ان انتقاداته فى حقيقتها ذات طابع أخلاقى أو تربوى . فالآلهة ترمز لثلى عليا ينبغى احترامها . وحين يفقد النائيء احترامه للآلهة - نتيجة لأوصاف الشعراء المخزية لهم - يكون معنى ذلك انه فقد احترامه للقيم والمبادئ الأخلاقية التى يفترض ان هذه الآلهة ترمز لها .

وعلى أية حال ، فمهما كان رأينا فى طبيعة القيود التى اخضع لها أفلاطون دراسة الشعر ، فمن الواجب أن نذكر أن آراءه فى هذا الصدد ما زالت لها قيمتها من الناحية التربوية الخاصة : ذلك لأن معظم الأطفال يتعرضون ، حتى فى عصرنا الحاضر ، لمؤثرات قد تكون ضارة بهم فى فترة تنشئتهم الأولى ، نتيجة لما يلقى على مسامعهم من قصص عن الجن والعفاريت ، أو من حكايات بعضها ينطوى على معان لا أخلاقية . وفى هذه الحالة نجد أن مذاهبنا التربوية الحديثة بدورها تدمو الى ابعاد الطفل من هذه المؤثرات الضارة ، وتنادى بتنمية شخصيته بطريقة سوية لا يؤثر فيها الخيال المربض ، وبالتالي فهى تطالب بفرض نوع من الرقابة على ما يلقى على مسامع الطفل من أقاصيص ، حتى لا تنمو فى نفسه روح الخرافة اللاطمية ، أو أحاسيس الرعب أو مبادئ الانحلال . وبعبارة أخرى ، فالرقابة التى يدمو اليها أفلاطون فى هذا المجال لا تبدو بعيدة كل البعد عما يدمو اليه المذاهب التربوية الحديثة فى ميدان القصص التى تروى على مسامع الأطفال .

المرحلة الثانية : الرياضيات والعلوم

يمكن القول ، بوجه عام ، ان المرحلة الثانية فى برنامج أفلاطون التعليمى تناظر المرحلة الثانوية فى النظام التعليمى الحديث ، وان كان السن الذى حدده أفلاطون لهذه المرحلة - وهو ما بين العشرين والثلاثين - يتجاوز بكثير نطاق المرحلة المناظرة لها فى عالمنا الحديث . ولما كانت الرياضيات هى المحور الذى يدور حوله التعليم فى هذه المرحلة ، فسوف نتحدث فى هذا القسم عن موقف أفلاطون من الرياضيات كما تكشف عنه ، بوجه عام ، محاورة الجمهورية .

إن الكتاب من يرون أن أفلاطون قد توصل إلى التفسير الرياضي للطبيعة ، أو استبق هذا الاتجاه قبل عودة ظهوره - عند ديكلوت - بأكثر من ألفى عام (١) . ولكن الأصح من ذلك أن نقول أنه حاول أن يجعل للرياضة قيمة أساسية في تفسير الكون ، بحيث تضي من الدراسة الفيزيائية كما يعرفها العالم الحديث . فمن الصعب أن نتصور أن أفلاطون قد اهتم إلى ذلك الأساس الهام من أسس المنهج العلمي الحديث ، وهو دراسة الطبيعة دراسة رياضية ، بل إن الرياضة عنده تمتد وتوسع وتزداد أهمية إلى حد لا يقف معه إلى جوارها أي علم آخر من تلك العلوم التي تبحث في موضوعات الطبيعة المادية . والواقع أن بحث أفلاطون للرياضيات يتسم بطابع مزدوج : فالرياضة ترفع من كل موضوع متعلق بالعالم المحسوس ، ولكنها من جهة أخرى تهيم بالذهن أفضل تهيم للصعود إلى العالم المفقول . وهي بالنسبة إلى العالم الأول غاية في ذاتها ، ينبغي أن تحتفظ باستقلالها الكامل من كل موضوعاته ، أما بالنسبة إلى العالم الثاني فهي وسيلة لتدريب العقل على التعامل مع عالم الأفكار المجردة . وسوف نبحت كلا من هاتين الصفتين على حدة ، على ألا تغيب عن أذهاننا الصلة الوثيقة التي تجمع بينهما .

كانت الرياضة بالنسبة إلى أفلاطون ، تعنى عادة الحساب والهندسة ، ولا سيما هندسة المسطحات ، وإن كان قد أبدى بعض الاهتمام بهندسة الحجم ، كما أضاف إلى مجال الرياضة نظرية التوافق الموسيقى وعلم الفلك (أو علم الحركات السماوية) . ومع ذلك فقد كانت هذه العلوم في حالة متخلفة في أيامه ، بحيث أن اهتمام أفلاطون قد تركز على الحساب والهندسة ، التي كانت تعنى بالطبع الهندسة الإقليدية بنظرياتها المعروفة ، وهي النظريات التي كان معظمها قد صيغ في عصر أفلاطون (٢) . ولكن نفهم طبيعة رأى أفلاطون في العلم الرياضي ، ينبغي أن نرجع إلى ما قاله من هذا العلم في تشبيه « الخط » الذي ختم به الباب السادس من محاورة الجمهورية . فبعد أن شرح فكرة التشبيه ، وهي تقسيم خط إلى جزأين غير متساويين يناظران العالم المفقول والعالم المحسوس ، ثم تقسيم كل جزء إلى جزأين داخليين بينهما

(١) Abel Rey : La maturité de la pensée scientifique en Grèce. Paris (Albin Michel) 1939, p. 273-275.

(٢) Anders Wedberg : Plato's Philosophy of Mathematics, Stockholm (Almqvist and Wiksell) 1955, p. 29.

نفس النسبة ، وبعد أن أوضح أن الجزأين الداخليين ، في القسم الأول ، يناظر أصغرهما عالم الظلال والأشباح والانعكاسات ، ويناطر أكبرهما الأشياء المادية الواقعية التي تعكس الأولى صورها ، بعد ذلك كله انتقل إلى الجزء الداخلي الأول من القسم الثاني (أى عالم المعقولات) ، وأوضح رأيه في طبيعة الرياضيات وعلاقتها ببقية الأبحاث الأخرى التي يتخذها العقل البشرى موضوعا له . فالرياضيات في رأيه تتصف بالصفات الآتية : (١) أنها تبدأ من مسلّمات تعد في غير حاجة إلى اثبات ، لأنها واضحة بداتها . (٢) وهي استدلالية متدرجة ، أى أنها تحتاج إلى سلسلة من المراحل المتسقة التي توصل إلى البرهان المطلوب . (٣) وهي تحتاج إلى صور متخيلة يستعين بها الرياضى في فهم مشكلاته : « فانت تعلم أيضا أنهم يستخدمون الأشكال المنظورة ، وقيمون استدلالهم عليها ، وإن لم يكن تفكيرهم منصبا عليها هي ذاتها ، وإنما على الأصول التي تعد هذه الأشكال صوراً لها . فهم لا يقيمون استدلالهم على هذا المربع أو ذاك القطر ، وإنما يقيمونها على المربع في ذاته ، والقطر في ذاته ، وكذلك الحال في الأشكال الأخرى . فالأشكال التي يرسمونها والنماذج التي يصنعونها هي أشياء واقعية ، قد تنعكس ظلالتها أو صورها على صفحة الماء ، ولكنها تستخدم هنا وكأنها هي بدورها صور ، ليصل الباحث إلى تلك الأشياء الأرفع التي لا تدرك إلا بالفكر » (١٠) .

وإذن فالرياضيات — تبعاً لهذا النص — لا تعتمد على المنطق الاستدلالي الخالص ، بل على فهم مضمونات الأشكال التي ترسمها بالفعل في صورة منظورة . ويعلق « روس » على هذا النص قائلاً : « لقد كان أفلاطون مخطئاً دون شك عندما ذكر أن عالم الهندسة يرسم أشكالاً بالضرورة أو يضع لها نماذج . فقد قاله أن أى شخص لديه خيال تصويرى حتى يستطيع أن يستخدم أشكالاً متخيلة . غير أن إدراك هذه الحقيقة لا يقلل من صحة مبدئه العام ، وهو أن عالم الهندسة يكتسب معرفته عن طريق الالتجاء إلى تصوير جزئى ، إذ أن الشكل المتخيل لا يقل في طابعه الجزئى عن الشكل المرسوم والمنظور » (١) . ومع ذلك فمن الواجب أن نذكر ، رداً على ذلك ، أن هذا النص لا يعبر عن رأى أفلاطون الحقيقى في طبيعة الرياضيات بقدر ما يعبر عن النظرة الشائعة للرياضيات في عصره . فهو يريد أن يفرق ، على أساس هذه النظرة الشائعة ، بين الرياضيات بوصفها تمهيداً عن المرحلة الثالثة

المعلم (وهي مرحلة الفهم *dianola*) وبين المعرفة الظنية *oxa* التي تعبر عن المرحلتين الأوليين) من جهة ، وبينها وبين الديالكتيك ، و مرحلة العقل *nous* ، وهو أعلى مراحل المعرفة جميعا ، من جهة أخرى . فالرياضيات تظل ، في استخدامها الشائع ، مرتبطة ولو من حيد بعالم الجزئيات ، من حيث أن الخيال الذي يصور للذهن أشكالا جزئية هو الوسيلة الأساسية التي يلجأ إليها الرياضيون في الوصول إلى استنتاجاتهم .

ومع ذلك ، فهناك شواهد قاطعة على أن أفلاطون لم يقنع بهذا الاستخدام الشائع ، وإنما أراد أن تكون الرياضيات علما يعلو على كل ما هو جزئي أو كل ما هو محسوس . وقد أورد « شول » رواية لبولتارك ذكر فيها أن أفلاطون قد فضّض من أرخوطاس ويودوكس *Eudoxe* ، لانهما قاما بحل بعض المشكلات الهندسية ، مثل مضاعفة المكعب ، مستعينين بأجهزة ميكانيكية ، ورأى في ذلك إفسادا للهندسة وتشويها لما هو رفيع فيها ، إذ هبطا بأشياء عقلية ولا جسمية إلى مرتبة الأشياء الجسمية والمادية (١) . « ومن جهة أخرى ، فقد سحر أفلاطون ، في الكتاب السابع من الجمهورية ، من الطريقة السائفة التي يلجأ إليها علماء الهندسة في عصره » : ذلك لانهم يستخدمون لغة غريبة مضحكة ، ولا تعنيهم إلا المسائل العملية وتحداها ، وهكذا يتحدثون دائما من « التربيع » و « التطبيق » و « الجمع » وما إلى ذلك ، وكان الهدف هو « عمل » شيء ، على حين أن الهدف الحقيقي للموضوع كله هو المعرفة (٢٧٥) . فهو يريد من علم الهندسة إذن أن يكون أقرب إلى الروح الفلسفية الخالصة ، وأن يعتمد من التعبيرات التي توحى بوجود عمليات حسية في الرياضة ، كالتربيع والتطبيق ، الخ ، إذ أن الموضوعات الرياضية أزلية لا يمكن أن تؤثر فيها فاعلية الإنسان . وبعبارة أخرى ، فالربيع موجود بصورة أزلية ، وهو لا ينتظر عملية « التربيع » البشرية ، وكذلك الحال في كل مفهوم هندسي آخر .

ومن هذه الفكرة الأخيرة نستطيع أن ننقل إلى الوجه الآخر من بحث أفلاطون في الرياضيات ، وأعني به ذلك الذي تكون فيه الرياضيات تهية للذهن من أجل إدراك الحقائق الأزلية التي هي موضوع الدراسة الديالكتيكية . فالدراسة الرياضية تنمي ملكات التعميم والتجريد التي يستخدمها العقل في بحث أرفع موضوعاته . ومن هنا كانت الرياضة

(١) P.-M. Schull : *Machinisme et philosophie*, Paris (P.U.F.) 1947, p. 15

عنصرا أساسيا في تكوين الفيلسوف ، إذ أنها هي التي تعلو به فوق عالم التغير ، وتنقله الى عالم الوجود الأزلي ، وهي التي تنمي فيه القدرة على استخدام العقل والانصراف عما تآلى به الحواس من معارف باطلة . وهي فضلا عن ذلك تساعد على ادراك العلاقات التي تجمع بين العلوم بعضها وبعض ، وتقدم البناء هذه العلوم في صورة جامعة شاملة تحدد علاقتها بالوجود الحقيقي .

والحق انه ل يبدو في بعض الأحيان ان حماسة أفلاطون للدراسة الرياضية لم تكن ترجع الى تعلقه بالرياضيات ذاتها ، بقدر ما كانت ترجع الى قدرة الرياضيات على تكوين « الطبع الفلسفي » في النفس ، اعنى تحويل الذهن من الاهتمام بالمحسوسات الى الاهتمام بالمعقولات ، ومن عالم التغير الى عالم الثبات . وقد أيد « دانتسج » هذا الرأي إذ قال : « على الرغم من الادعاءات المبالغ فيها لاتباع أفلاطون والأفلاطونية الحديثة ، فان أفلاطون لم يكن رياضيا . فالرياضة عند أفلاطون واتباعه كانت الى حد بعيد وسيلة لغاية ، والغاية هي الفلسفة . فهم ينظرون الى الجوانب الفنية من الرياضيات على انها مجرد وسيلة لتقوية الذهن ، أو على أكثر تقدير برنامج دراسي لتدريس يمهّد الطريق لمعالجة المشاكل الفلسفية الأهم . وينعكس ذلك في لفظ *mathematica* ذاته ، الذي يترجم حرفيا بعبارة « مقرر دراسي » أو « منهج » . وبهذا المعنى كانت الرياضة تستخدم في أكاديمية أفلاطون ، ولم تصبح الرياضيات اسما لعلم العدد والشكل والامتداد الا فيما بعد » (١) .

وإذن ، فمن الممكن القول ان اهتمام أفلاطون كان ينصب أساسا على المعاني الميتافيزيقية التي تكمن من وراء التصورات الرياضية . وفي هذا كان متأثرا دون شك بالتراث الفيثاغوري الذي تشبع أفلاطون بتعاليمه . ومع ذلك ، فكما أن حرص الفيثاغوريين على اضافة دلالة كونية على الرياضة لم يحل بينهم وبين الوصول الى مجموعة من أروع الكشوف الرياضية في العالم القديم ، فكذلك كانت حماسة أفلاطون للدراسة الرياضية قوة دافعة الى الأمام لهذا العلم ، أدت الى نهوضه في الأكاديمية بوجه خاص . صحيح أن أفلاطون ذاته لم يهتد الى جديد في مجال الرياضة ، ولكنه جعل ممارسة الهندسة عملا الهيا ، وشرطا ضروريا لدخول الأكاديمية . وكان ذكر الرياضيات في محاوراته مقترنا على

(١) Tobias Dantzig : The Bequest of the Greeks. New York (Scribner)

الدوام بالاحترام ، بل كان يحيطها بهالة من التقديس ، تؤدي قطعاً الى بث الإعجاب بهذا العلم في نفس كل من يستمع الى دروسه أو يقرأ محاوراته .

ومع ذلك ، فإن حرصه الشديد على الفصل بين الرياضيات وعالم المحسوسات قد جنى على الرياضة ، وعلى التفكير العلمي بوجه عام . صحيح أننا نعتز اليوم بالرياضة البحتة بأهميتها القصوى ، ولكننا لا نجد فضاضة في تطبيق مبادئها من أجل حل مشكلات العلم الفيزيائي ، ولا نعتز - حتى في حالة الاحتفاظ لها بطابعها البحت - أنها تكون عالماً مستقلاً يترفع على العالم الطبيعي . أما في حالة أفلاطون ، فقد انفصلت الرياضة عن العلم الطبيعي انفصالاً تاماً ، وكان لابد من مضي ما يزيد على ألفي عام لكي يعود العقل الانساني الى بحث الرياضة بالطريقة السليمة : اعني بوصفها علماً لا يفقد شيئاً من مكانته اذا اتصل بالعالم الطبيعي وساعدنا في حل مشكلاته . وخلال هذه الأهموم الطويلة كان هناك انفصال قاطع بين الرياضيات وبين عالم الانسان المادي ، وبالتالي كان البحث في أي علم له شأن بالطبيعة المحسوسة يمد انتقاصاً من قدر العقل . فما نطلق عليه اليوم اسم العلم الطبيعي - سواء أكان فيزياء أم كيمياء أم بيولوجيا - كان مستبعداً من مجال العلم الصحيح عند أفلاطون لأنه وثيق الارتباط بعالم التغير والحركة والتحول ، ولانه ينتمي الى صميم العالم المادي المحسوس . وما نسميه بالمتهج التجريبي كان عند أفلاطون يدخل في باب « المعرفة الظنية » ، لأن استخدام طريقة التجربة والملاحظة يؤدي الى الخط من قدر الباحث ، وبدل على أن ملكاته الذهنية لم تصل الى القدر المطلوب من التجديد . والعلم الوحيد الذي أبدى له أفلاطون قدراً من الاحترام - من بين علوم الطبيعة - هو علم الفلك ، وذلك لعدة أسباب : أولها أن ذلك العلم يتعلق بموضوعات ذات طبيعة « الهية » أزلية ، هي النجوم السماوية (وفي ذلك كان أفلاطون مسابراً للاتجاه الفيشاغوري الذي كان يؤله النجوم) ؛ وثانياً لأن للرياضيات الدور الأكبر في دراسة هذا القسم ، أما الملاحظة فلا جدوى منها في هذا المجال (٥٢٩) ؛ وثالثاً لأن هذا العالم يرتفع فوق مستوى عالماً الأرضي المحسوس . ولا جدال في أن الإقبال على دراسة علم الفلك على أساس مقدمات كهذه لابد أن يؤدي الى نتائج باطلة . وبالفعل أكد « سارتون » أن نجاح أفلاطون في هذا الميدان كان راجعاً الى سلسلة من سوء الفهم : فقد كان الفلاسفة يفتقرون أنه وصل الى نتائجه بفضل عبقرية الرياضية ، ولم يشأ الرياضيون أن يناقشوا نفس هذه النتائج لأنهم نسبوها الى عبقرية

الفلسفة . فقد كان يتكلم بالألفاظ ، ولم يجرؤ أحد على الاعتراف بأنه لم يفهمه خوفا من أن يهتم بأنه رياضي فاشل أو ميتافيزيقي فاشل (١) . وهكذا يمكن القول ان المنهج التجريبي ، وكذلك العلم الطبيعي ذاته ، قد أصابه تخلف كبير نتيجة لحرص أفلاطون على ايجاد فاصل قاطع بين عالم المفاهيم الرياضية المجردة وعالم المحسوسات ، وعلى تصوير التجريد الرياضي بأنه « ترفع » عن الطبيعة . وقد ظلت البشرية طويلا تعاني آثار هذا التخلف ، وظلت آراء أفلاطون هي المسيطرة على اذهان الباحثين في هذه الميادين حتى مطلع العصر الحديث ، حين أمكن لأول مرة استخدام الرياضيات - التي كانت هي ذاتها علما يدين لليونانيين بالكثير - في حل مشكلات هذا العالم الطبيعي ، وتحقق ذلك الامتزاج الذي كان أفلاطون يراه جريمة لا تغفر .

المرحلة الثالثة - دراسة الديالكتيك

اما هذه المرحلة الأخيرة فتوازي - في نظامنا التعليمي الحديث - مرحلة التعليم الجامعي ، وان كانت تبدأ في سن الثلاثين . ومن الواضح ان هذه هي مرحلة الانتقال النهائي ، وان أولئك الذين ينالون هذا النوع من التعليم هم خلاصة عملية الاختيار التي تتم طوال المراحل السابقة . ولنتكرر هنا عما قلناه من قبل ، في صدد مبدأ الاختيار هذا ، من ان عملية الانتقال ذاتها تكاد تكون مستحيلة من الوجهة العملية . فالحراس يوضعون منذ طفولتهم حتى شيخوختهم في رقابة مستمرة ، لكي تختبر قدرتهم على تحمل الشدائد ، وعلى التجريد الرياضي ، وعلى التأمل الفلسفي ، فضلا عن اختبار أخلاقهم ومدى إخلاصهم لأنفسهم ولوطنهم . ولا جدال في أن هذا يقتضى وجود جهاز قوى للرقابة يصعب أن نجد له نظيرا في أشد نظم الحكم صرامة في القرن العشرين ، فضلا عن أن استخدام الوسائل المتاحة في ذلك العصر ، من أجل وضع الفرد تحت رقابة دائمة ، لا بد أن يجعل حياة هذا الفرد جميعا لا يطاق . ومن جهة أخرى فلا بد من عدد هائل من الرقباء من أجل تسجيل تفاصيل حياة كل حارس واستخلاص النتائج اللازمة من تصرفاته ، ولابد أن يكون لدى هؤلاء الرقباء من الحكمة ومن رجاحة العقل ما يتيح لهم أن يطبقوا بنزاهة تلك المعايير اللازمة لتقدير تصرفات كل حارس . والحق أن أفلاطون يكرر دائما قوله : سنختار الحارس الصالح ، ونستبعد غير الصالح ، الخ .. ولكن من هم أولئك الذين تمثلهم « نون الجماعة » هذه ؟ أهناك في الدولة

التي رسم معالمها طبقة بهذه الكثرة ، وبهذا السمو العقلي والأخلاقي ، ولديها الفراغ والإمكانات التي تتيح لها القيام بعملها الشاق في الرقابة الدائمة لسلوك الجميع ؟ وإذا كان في الدولة كل هذا العدد الهائل من الرقباء الفضلاء ، الذين يملكون معايير الصواب والخطأ ويطبقونها ، فيكفى وجود هؤلاء بهذه الكثرة لكي تكون المدينة الفاضلة قد قامت بالفعل - أي أن في العملية كلها نوعا من الدور المنطقي !

وعلى أية حال ، فإن الدولة تختار أصلح الحراس ، ممن اجتازوا مرحلة التعليم الرياضي ، تنتقل بهم إلى أسنى مراحل التعليم - مرحلة مشاهدة « الخير » في ذاته ، ومعاينة سر الكون ، وكشف الحقيقة العليا من طريق « الديالكتيك » .

والأمر الذي يعنينا بحق ، في هذا الفصل الذي نخصه لموضوع التربية عند أفلاطون ، هو تحديد أفلاطون لسن الدراسة الفلسفية ، والمرحلة التي ينبغي فيها أن تدرس الفلسفة . فدراسة الفلسفة تأتي عنده بعد دراسة العلوم - أو ما يوازئها في برنامج أفلاطون التعليمي ، وهو الرياضيات والأبحاث المرتبطة بها - ولا تأتي بوصفها « بديلا » لدراسة العلوم . وبعبارة أخرى ، فلا بد لكي يكون المرء فيلسوفا بحق من أن يكون قد استوهب أكبر قدر يستطيع استيعابه من العلوم . ومن جهة أخرى فلا بد أن يكون دارس الفلسفة إنسانا ناضجا ، بل في قمة النضوج ، لأن هذه الدراسة الرفيعة تحتاج إلى استخدام ملكات العقل على أوسع نطاق ممكن ، وبأشد درجة ممكنة من التركيز .

والواقع أن أفلاطون لا يحمل تأكيد فكرته القائلة أن لدراسة الفلسفة في سن مبكرة أضرارا جسيمة . فهو في أحد المواضع يقول : « من أهم الاحتياطات أن نمنعهم من دراسة الديالكتيك وهم لا يزالون في حداثتهم . ولعلك قد لاحظت من قبل أن المراهقين الذين تدلقوا الديالكتيك لأول مرة يسيئون استعماله ، ويتخذونه ملهاة ، ولا يستخدمونه إلا للمغالطة . فإذا ما قام أحد بتنفيذ حججهم ، فانهم يحاكونه ويفقدون حجج الآخرين على نفس النحو ، شأنهم في ذلك شأن الجرو الذي يجد لذة في جذب كل من يقترب منه وتمريق ملابسه » . (٥٣٩) . وهو يريد فكرته أيضا في موضع آخر : فيقول : « أن على الدولة أن تعامل الدراسة الفلسفية بطريقة مضادة تماما لتلك التي تعاملها بها الآن . . . أن دراسي الفلسفة في الوقت الحالي صبية لم يكادوا يتجاوزون مرحلة الطفولة . وهم لا يكرسون لها سوى الفترة السابقة على تلك المرحلة التي يمكنهم فيها كسب المال وإدارة شئون بيت خاص بهم . وحتى أولئك الذين يشتهرون

بأنهم اقرب الجميع الى الروح الفلسفية ، يسارعون الى الهروب من الفلسفة حالما يقتربون من أمقد أجزائها ، وأغنى به الديالكتيك . أما في حياتهم التالية ، فانهم يظنون أنهم فعلوا الكثير حين يقبلون دعوة توجه اليهم لسماع مناقشة كهذه ، اذ أن الفلسفة عندهم ليست سوى وسيلة للتسليه فحسب . (٤٩٧ - ٤٩٨) .

والحق أن أفلاطون يكاد يشير الى دارسى الفلسفة غير الناضجين — ممن تحفل بهم جامعات القرن العشرين — حين يتحدث من أولئك الذين لا يعرفون الا « كلمات مرصوفة بعضها الى جانب البعض على نحو مصطنع ، دون أن تجمعها وحدة طبيعية .. » (٤٩٨) . فهو من اقوى الناس شعورا بضرر البداية المبكرة في هذا النوع من الدراسات . ومع ذلك فان من المؤسف أن الفلسفة تدرس اليوم — في العالم أجمع — لفئة مراهقين يظنون أنهم بدراستهم هذه قد اكتملت لديهم كل عناصر الحكمة ، ما داموا يستخدمون في دراستهم تعبيرات توحى لهم بأنهم قد أصبحوا حكماء بالفعل . هؤلاء الفتيان الذين يعدون للتخصص في دراسة الفلسفة وهم ما زالوا في سن لا تسمح لهم بإصدار أى حكم من الأحكام الفلسفية الشديدة التعميم ، ولا تتيح لهذه الأحكام — اذا صدرت — أن تؤدي وظيفتها الصحيحة في سياق الدهن الذى يصدرها — هؤلاء الفتيان لابد أن يسيثوا فهم وظيفة الفلسفة ، ولابد أن يتصوروها نوعا من القدرة السحرية على ايجاد الأشياء أو اعدامها ، وأن يباهوا أقرانهم بهذه القدرة ، ويستخدموا معلوماتهم الفلسفية في صياغة الإصيب لفظية يظنون أنفسهم بفضلها أوسع عقلا ممن عداهم من الناس . ذلك لأن الفلسفة بطبيعتها قد تمنح من يدرسها شعورا بالغرور ، اذ تجعله يطلق أمم الأحكام عن مصير الحياة الإنسانية والكون بأكمله ، وهى أحكام لا يجسر باحث آخر فى أى فرع من فروع العلم على إصدارها . ولابد لمواجهة تأثير هذا الشعور بالغرور من قدر كبير من النضج العقلى ، لكى يضع دارس الفلسفة معلوماته فى موضعها الصحيح ، ولا يتوهم أنه قد أصبح بفضلها أحكم من الناس جميعا . ولكن أين هؤلاء الفتية الصغار الذين يدرسون الفلسفة اليوم من هذا النضج العقلى ؟ اليسوا خليقين ، كما قال أفلاطون ، بأن يصبحوا أشبه بالجرو « الذى يجعد لدة فى جذب كل من يقترب منه ولمزيق ملائسه » ؟

ومن جهة أخرى ، فقد أكد أفلاطون ضرورة تزود دارسى الفلسفة بقدر كبير من المعرفة العلمية قبل أن يقبلوا على دراستهم هذه ، أى أنه أدرك خطر ممارسة الفلسفة فى فراغ عقلى ، كما يحدث بالفعل للطلاب

« المتخصصين » في الفلسفة في أيامنا هذه . وصحيح أننا لن نستطيع أن نطلب إلى دارسي الفلسفة أن يستومبوا العلم كله ، لأن هذا أصبح الآن مستحيلا ، ولكن لابد من وجود أساس علمي - أيا كان - للدراسة الفلسفية ، بدلا من أن نتخذ من هذه الدراسة « بدyla » بغنى عن كل تخصص آخر (١) . ولا شك أن هذا المطلب قد أصبح في عصرنا هذا أمرا الحاحا مما كان في عصر أفلاطون . ذلك لأن الفلاسفة القدماء كانوا على الأقل يؤمنون بقدرة العقل الخالص على بلوغ الحقيقة بقواه الخاصة . أما نحن فلم نعد نؤمن بمثل هذه القدرة . ولكن من الغريب مع ذلك أن الفيلسوف الذي جعل المعرفة « تذكرا » ، وأكد أن أسس معرفة هي تلك التي يحصلها العقل بقدرة الديالكتيكية وحدها ، دون مساعدة من الحواس أو من العالم الخارجي - هذا الفيلسوف هو الذي جعل دراسة الفلسفة مرحلة نهائية تكون قمة وتوجها للأعداد العلمية الطويل ، أما نحن الذين أصبحنا ندين للعلم بأعظم الفضل في حياتنا ، فقد أصبحنا نخالف شرط أفلاطون ، ونجعل من الفلسفة « تخصصا » لشبان صفار يفتقرون إلى التكوين العلمي وإلى النضج النفسي والتهير الذهني ، بدلا من أن نجعلها معرفة تركز على أساس متين من العلم ، ولا تفرس إلا في تجربة ناضجة مهياة لاستقبالها .

(١) انظر للمؤلف مقال « الفلسفة والتخصص العلمي » ، مجلة الثقافة ، العدد

الميتافيزيقا

إذا نظرنا إلى محاوره « الجمهورية » من خلال تصنيفاتنا المألوفة لفروع البحث الفلسفى ، فسوف نجدها محاوره لا تحتل فيها الأبحاث الميتافيزيقية مكانة رئيسية ، إذ أن هذه الأبحاث تكاد تقتصر على مواضع متفرقة ، نجدها فى أواخر الكتاب الخامس ، وفى الكتابين السادس والسابع على الأخص . فضلا عن ذلك فإن الأبحاث الميتافيزيقية تختلط فى معظم الأحيان بأراء أخلاقية وتربوية وسياسية ، وتظهر فى سياق يستنتج منه المرء بسهولة أن هذه الأبحاث ليست مقصودة لذاتها . ومع ذلك فإن الانفصال القاطع بين المجالات المختلفة للبحث الفلسفى لم يكن — كما أشرنا من قبل — أمرا معترفا به عند أفلاطون ، إذ كانت الأبحاث النظرية الخالصة تمتزج بالأبحاث العملية بحيث تتعاقب الأفكار المنتمية إلى كلا المجالين دون أن يشعر القارئ بأى تعارض بين هذا وذاك . ومعنى ذلك أننا إذا تأملنا المسألة من وجهة نظر أفلاطون ذاته ، أمكن القول أن كل أفكاره فى ميدان الأخلاق والتربية والسياسة تدمج آراءه الميتافيزيقية ، وأن آراءه الميتافيزيقية بدورها تساند أفكاره فى تلك المجالات العملية ، بحيث يمكن ، من وجهة نظر معينة ، أن يتسع نطاق الأبحاث الميتافيزيقية فى المحاوره باندماجها مع سائر الأبحاث المرتبطة بها ، وعندئذ لا تعود للميتافيزيقا مكانة ثانوية على الإطلاق . ومع ذلك ، فسوف تكفى ها هنا بالتنبيه إلى إمكان التوسع فى فهم الميتافيزيقا على هذا النحو ، ما دمنا قد أفردنا فصولا سابقة لبحث كل موضوع عالجه أفلاطون فى المحلورة على حدة . وسنتناول آراء أفلاطون الميتافيزيقية على نفس النحو الذى تناولنا به بقية موضوعات بحثه ، أعنى من حيث هى مبحث منفصل .

نظرية الصور أو المثل :

يرتبط الحديث عن الصور أو المثل في محاوره الجمهورية بالحديث عن العلم أو المعرفة ارتباطاً وثيقاً . فعندما يأتي ذكر المثل لأول مرة بصورة واضحة في المحاوره ، في أواخر الكتاب السادس ، نرى أفلاطون يصفها بأنها الماهية الحقيقية للأشياء ، أي هي « الجميل في ذاته » ، والخير في ذاته . . . » (٥٠٧) لم يوضح الطابع العقلي للمثل ، ويبين أن العقل هو وحده الذي يستطيع إدراكها ، ويقارن مثال الخير ، وهو أرفع المثل ، بالشمس في العالم المنظور ، ويخلص من ذلك إلى النتيجة الآتية : « وعلى ذلك فإن ما يضفي الحقيقة على موضوعات المعرفة ، وما يضفي ملكة المعرفة على العارف ، هو مثال الخير ، فهو علة العلم والحقيقة » . (٥٠٨)

ولكن ، أي علم هذا الذي تعد المثل أصلاً أو علة له ؟ هذا - في رأينا - هو السؤال الأكبر الذي يواجه الباحث في فكرة المثل عند أفلاطون . ذلك لأن أفلاطون لا يدع لنا مجالاً للشك في أن كل علم إنما يتم من خلال إدراك العقل للمثل أو معانيته لها . فالجميل في ذاته هو أساس معرفة الجمال ، والخير في ذاته هو أساس معرفة الخير ، أي أساس العلم الأخلاقي ، والعلم الرياضي بدوره يفترض إدراكاً لأنواع من الصور ، بل أن معرفتنا بأي مجال من مجالات العلوم البحتة هي قبل كل شيء معرفة بصور أو مثل . ومع ذلك ، فهل يعد ذلك العلم الذي يقصده أفلاطون مماثلاً لما نعنيه نحن بكلمة العلم ، أم أنه معرفة من نوع خاص ؟ وهل يعد هذا النوع الخاص من المعرفة ، أن كان هو المقصود ، مكملًا للعلم أم مضاداً له ؟

الحق أن كل غموض نظرية الصور أو المثل إنما يتركز في هذا السؤال . ونقول أن النظرية غامضة لأنها بالفعل قد حيرت الشراح منذ القدم . ومنذ أن وجه أرسطو اعتراضاته المشهورة على النظرية ، وحاول في الوائت ذاته تفسيرها بطريقته الخاصة ، أثير جدل لا نهاية له بين الباحثين حول طبيعة هذه الكيانات الغامضة ، وحول المعاني التي كان يقصدها أفلاطون حين عرض هذه النظرية . وليس من مهمتنا في بحث كهذا أن نخوض في تفاصيل المناقشات المدرسية التي طالما ثارت بين الشراح حول هذا الموضوع ، لا سيما وأن المشكلة الميتافيزيقية - كما قلنا من قبل - لا تحتل المكانة الرئيسية في محاوره الجمهورية ، وإنما سنقتصر بحثنا على السؤال السابق الذي نعتقد أنه أهم الأسئلة التي تثيرها هذه النظرية ، وأجدرها بعناية الدارس وجهده .

فمن الممكن أن تفسر طبيعة المثل على أنها تعبير عن الشرط الأساسي الذي ينبغي أن يتصف به كل تفكير علمي ، وهو شرط الشمول والبعد عن الجورثيات والتجرد. من الخصوصيات . وبهذا المعنى يقترب المثل أو الصورة الأفلاطونية من معنى الفكرة العامة *idée générale* ، أو الحد المنطقي . ذلك لأنه لا علم إلا بما هو عام ، أما الفردي فلا وجود له في العلم إلا بمشاركته في العام الذي هو وحده الحقيقي . ولو تناولنا أي تصور أو مفهوم عام ، لوجدنا بينه وبين الصورة الأفلاطونية شبيها واضحا : إذ أن التصور بدوره يضم كثرة تجمع بينها وحدة مشتركة ، بحيث أن أفراد هذه الكثرة « يشاركون » في هذا التصور ويندرجون تحته ، مثلما يندرج أفراد أي مثال معين تحت المثال ذاته ويشاركون فيه . ولو قمنا بتحليل طبيعة الواقع ذاتها ، لانتبهنا إلى هذه النتيجة ذاتها : ذلك لأن الصفات الحسية ، في طابعها الفردي ، لا تكون بذاتها معرفة ، وإنما يكون الإدراك الحسي الفردي لحظة عابرة لا تتكرر . ولابد من تحليل هذا الإدراك إلى كفيات ثابتة تقوم بينها هوية ، وتتيح فهم الإدراك ذاته فهما معقولا . واذن فالمعرفة لا تكون ممكنة ، وسط كثرة المتغيرات ، إلا بوجود نقاط الارتكاز الثابتة هذه ، التي لا يستطيع الدهن تحصيل أي علم بدونها (١) .

مثل هذا التفسير — الذي يورده الأستاذ « رى A. Rey » في أحد كتبه التي خصصها لدراسة التفكير العلمي اليوناني — يجعل من نظرية المثل تعبيراً عن روح العلم ذاتها ، ولكنه تعبير يتخذ صبغة أسطورية ، إذ أن أفلاطون ، جريا على عادة اليونانيين في تجسيم الكيانات الفكرية وإضافه طابع حيوي *animiste* عليها ، قد حول المثال ، الذي هو في الأصل مبدأ للمعرفة ، إلى كيان واقعي له قدرة سببية . بل إن فكرة « التذكر » بدورها تفسر على أنها تعبير ذو شكل أسطوري عن حقيقة مألوفة في مجال العلم : إذ أن معارفنا تتخذ شكل « تعرف » على الكثرة المعطاة الحاضرة من خلال تصورات ومفاهيم موجودة في الدهن من قبل . وليست عملية التعرف هذه إلا نوعاً من التذكر ، أي إدراك الكثرة المتغيرة التي تمر بنا في اللحظة الراهنة ، من خلال عناصر ثابتة لها في الدهن وجود سابق (٢) . واذن ففي نظرية الصور يعرض أفلاطون

(١) Abel Rey: La maturité de la pensée scientifique en Grèce, p 233-234.

(٢) Ibid, p. 236, 340-342.

وانظر أيضاً : Caird: The Evolution of Theology in the Greek Philosophers,

1904, Vol I, p 93

الشروط الضرورية لقيام كل معرفة ، ولكنه يعرضها بالطريقة الاسطورية الحيوية التي كانت شائعة لدى اليونانيين عامة ، واثيرة لدى افلاطون بوجه خاص .

ويتكرر هذا التفسير لدى عدد غير قليل من الشراح ، كان من اقربهم « هافلوك Havelock » الذي أكد أن فكرة التجريد كانت شيئا جديدا على العقل اليوناني ، الذي لم يكن قد اعتاد الرأي القائل ان أساس معرفة الأشياء لا يكمن في مظاهرها الحسية أو أشكالها المتغيرة ، وإنما ينحصر في مجموعة من النسب والعلاقات والأفكار المجردة التي يدركها العقل لا الحواس . ولقد كانت هذه بعينها هي الفكرة المسيطرة على عقل افلاطون ، غير أنه ابتدع للتعبير عن المفاهيم المجردة لفظ « الصور » ، بدلا من أن يستخدم لفظ « التصور *conception* » الذي يشيع بيننا الآن . ولما كان الطريق الذي يشقه جديدا كل الجدة ، لا بالنسبة الى الفكر اليوناني فحسب ، بل بالنسبة الى الفكر الغربي بوجه عام ، فقد كان من الطبيعي أن يتطرق في تأكيد الطابع التجريدي للصور ، وأن يصل به الأمر - أبعنا في فصلها من المحسوسات المتغيرة - الى أن يجعل لها عالما مستقلا قائما بذاته (١) . فمثل الأفلاطونية ما هي الا « المقولات » وقد تأكد طابعها التجريدي الى حد القول بوجودها قائمة بذاتها ، مستقلة عن الكثرة المتغيرة ، بل عن الدهن المدرك ذاته ، ومن هنا جعلها افلاطون - بطريقة اسطورية - توجد في عالم خاص مقابل لعالمنا هذا وسابق عليه ومستقل عنه ، هو عالم المثل .

هذا الرأي في تفسير نظرية المثل الأفلاطونية يجعل من هذه النظرية تعبيرا مبكرا عن طبيعة المفاهيم العلمية ، وعن تلك العملية التي تتم بها المعرفة في الدهن ، وأن يكن ذلك تعبيرا اكتسب طابع التطرف ، شأنه شأن كل تعبير رائد عن حقيقة لم تألفها الأذهان بعد . فإذا صح هذا التفسير ، كان معناه أن افلاطون لا يختلف كثيرا عن المثاليين المحدثين في تأكيدهم للعنصر العقلي الكامن في طبيعة الكون ذاته ، وفي محاولتهم تفسير العالم من خلال مقولات ذهنية معينة . ولكن هل يحق لنا بالفعل أن ننفي على آراء افلاطون هذا الطابع المثالي الحديث ؟

إن المثالية الحديثة ، حين ترفض المحسوسات بوصفها « مظاهر » ، ترد هذه المحسوسات الى معطيات الوعي ، لا وجود لها خارج الدهن ؛ فهي إذن ترفض ما تصف به هذه المحسوسات من حقيقة خارجية

(١) H Havelock : Preface to Plato, p. 262-264

« مزعومة » ، وتؤكد دور الدهن في تكوينها . أما أفلاطون فإنه يسلبه المحسوسات كل عنصر ذهني . وهو لا يابه كثيرا بنفى صفة « الخارجية » عن الظواهر المحسوسة - كما تفعل المثالية الحديثة - لأن كل ما يهمه هو أن يسلبها صفة الوجود الحقيقي ، ويؤكد أنها لا تكون موضوعا للمعرفة . ومن المؤكد أنه لو كان أقد طاف بذهنه احتمال أن تكون المحسوسات تركيبات ذهنية ذاتية ينسب إليها - باطلا - وجود موضوع ، لرفض هذا الاحتمال على الفور ، لحرصه الشديد على حرمان المحسوسات من أى عنصر ذهني .

ومن جهة أخرى ، فإن المثال الأفلاطوني لا يشترك مع « الفكرة » ، كما تفهمها المثالية الحديثة ، إلا في اللفظ (idea) فقط . فالفكرة في نظرنا موضوع ذهني ، وهي المقابل العقلي لعالم الأشياء ، ووجودها لا يتصور بدون وجود العقل ذاته . أما عند أفلاطون فنجد على الدوام تأكيدا لاستقلال المثال من الدهن الذي يعرفه ، لا من الأشياء المحسوسة التي تشارك في ذلك المثال فحسب . وبعبارة أخرى ، ففي المثالية الحديثة ترد الحقيقة والوجود معا إلى الفكر ، أما في الأفلاطونية فإن المثال يصبح هو ذاته حقيقة ووجودا مطلقا يخضع له الفكر . ففي الأفلاطونية نعمة واقعية واضحة ، ولكنها ليست واقعية الأشياء أو المحسوسات ، وإنما هي واقعية المثل أو العقول .

ولقد حرص « تيلور » على تأكيد الفارق بين الأفلاطونية والمثالية الحديثة تأكيدا قاطعا ، فقال : « إن نظرية أفلاطون في المثل Ideas بوصفها الموضوعات الحقيقية للمعرفة ، ليست على الإطلاق مذهبا في المثالية Idealism ، بالمعنى الحديث لهذه الكلمة . فهو يطلق على تصورات العلم اسم المثل ، لا لشيء إلا لأنها تكون الصور أو الأنماط التي يشيد على أساسها عالم الأشياء ، إذ أن كلمة idea و eidos لا تعني إلا « الشكل » و « الصورة » فحسب . وإن مقصد أفلاطون ليفوتنا تماما لو أننا سمعنا لرأى باركلي في « الفكرة idea » ، من حيث هي حالة للدهن ، بأن يؤثر في تفسيرنا له . فالرأى القائل بأن المثال Idea شيء لا يوجد إلا في داخل « نفس » ، وبالتالي فهو « فكرة » ، لا يظهر في كتابات أفلاطون إلا مرة واحدة ، في إحدى فقرات محاور « بارمنيدس » ، وهو لم يعرض فيها إلا لكي يرفض على الفور . ذلك لأن المثل عند أفلاطون ليست « حالات » للدهن العارف ، وإنما هي موضوعات متميزة ومستقلة عنه ، تكون للدهن معرفة « منها » ... وعلى ذلك فإن اسم الواقعية التصورية conceptual realism أفضل وأقل غموضا بكثير من اسم

« المثالية » ، للتعبير عن ذلك النوع من المذهب الذى كان أفلاطون أشهر مدافعين عنه « (١) .

ولقد حاولت بعض المذاهب المثالية أن تجعل من الأفكار صورة فى الذهن الإلهى ، وكان هذا الرأى - بدوره - واضحا عند باركلي . ولكن أفلاطون يجعل من المثل معايير يقبلها مدير الكون ذاته . وإذا كان « مثال الخير » عند أفلاطون هو أقرب الأفكار لديه الى معنى كلمة « الله » كما يفهما الإنسان الحديث ، فمن المؤكد أنه لم يقبل الفكرة القائلة أن مثال الخير يخلق المثل الأخرى من العدم ، بل أن هذه المثل هى المقاييس التى يستخدمها فى تنظيم الكون ، وهى مستقلة عنه وأن كانت خاضعة له (٢) .

واذن فهناك عقبات أساسية تعترض طريقة التفسير التى أوردناها من قبل ، والتى تحاول أن تجعل من المثل الأفلاطونية تعبيراً عن المعقولة الكامنة فى العالم ، وأن كان ذلك تعبيراً اتخذ فى ظاهره صبغة أسطورية متطرفة . ومن المؤكد أن هذا التفسير ، الذى تعترضه كل هذه العقبات ، يبدو أكثر ارضاء للعقل ، لأنه على الأقل يجعل نظرية المثل أقرب الى عقولنا ، وينفى عنها ذلك الطابع الأسطورى الذى يربطه بالتأكيد الحرق لوجود « عالم المثل » ، ويجعل هذا العالم كامناً فى عالمنا الفعلى ، أو فى أذهاننا من حيث أنها هى التى تضمنى النظام والمعقولة على العالم الفعلى . ومع ذلك فإن ارضاء العقل يتبقى إلا يتم على حساب الشواهد العديدة التى تثبت أن المثل الأفلاطونية كانت مقصودة بمعناها الحرق الذى ينفر منه العقل الحديث . والحق أنه لو كان قصد أفلاطون الحقيقى هو التعبير بطريقة أسطورية عن الطبيعة المجردة للتصورات العقلية ، لما كان فى ذلك مختلفاً عن أرسطو إلا فى طريقة التعبير فحسب . ومع ذلك فمن المعروف أن ثورة أرسطو على فكرة المثل الأفلاطونية لم تكن تهدف إلا الى تفسير المثل على أساس أنها هى التصورات المجردة من كل عنصر محسوس . فلم يكن لهذه الثورة معنى اذن لو كان هذا الهدف هو الذى اتجه اليه أفلاطون منذ بداية الأمر .

والواقع أن الفارق بين الموقفين فارق حاسم : فحين تكون المثل تعبيراً عن المبادئ المعقولة الكامنة فى العالم ذاته ، يكون تفسيرها على هذا النحو غير متعارض مع التفسير العلمى للظواهر على الإطلاق .

(١) A. E. Taylor : The Mind of Plato, p 43-44

(٢) انظر الشرح الذى قدمه روس W D Ross لمقالة بين مثال الخير وبقيّة

Plato's Theory of Ideas, p 41-43

المثل ، فى كتاب :

أما حين تكون المثل منتمة الى عالم خاص بها ، وحين تؤكد استقلالها التام عن هذا العالم وعلموها عليه ، وحين تكون معرفتنا بظواهر هذا العالم « تذكرنا » للمثل - بالمعنى الحرفي للكلمة - فان هذا المعنى يفدو حائلا دون التقدم العلمى ، ويصبح التخلص منه أمرا ضروريا لتحقيق سيطرة العقل فى مجال المعرفة . ولو أننا نظرنا الى الفكرة فى ضوء السياق العام لأراء أفلاطون من العلم - كما مرضناها فى الفصل السابق - لأصبح التفكير الأخير مرجحا الى حد بعيد . فافلاطون لم يكن يعترف بكل ما نسميه الآن « علوما » ، وإنما كان يدرجها فى باب المعرفة الظنية . والعلم الوحيد الذى كان يحمل له الاحترام هو الرياضيات ، والفلك بدرجة أقل . ومع ذلك فقد كان احترامه لهذين العلمين يختفى بمجرد أن يقترب أولهما من العالم المحسوس لا ستخلاص نماذج منه تعين على فهمه ، وبمجرد أن يعتمد ثانيهما على عنصر المشاهدة والملاحظة . ومثل هذا الفصل القاطع بين عالم العقل وعالم الأشياء يوحى بأن أفلاطون لم يكن ليقبل الرأى القائل أن المثل ليست الا تعبيرا عن عنصر المعقولة فى العالم الذى نعيش فيه .

إن التفسير الأقرب الى الواقع هو أن أفلاطون أراد من المثل أن تكون أنموذجا من الثبات والأولية يحتديه العقل فى فهمه للواقع المتغير . ولا جدال فى أن لفكرة الثبات ارتباطات قوية فى ذهن أفلاطون ، منها ما هو نظرى بحث ، ومنها ما هو اجتماعى وسياسى (١) . والأمر الذى يكاد يكون مؤكدا هو أن رغبة أفلاطون فى إيقاف التغير ، وحملته على الحركة والصيرورة ، هى التى دفعته الى اتخاذ هذا الموقف المتطرف ، وإلى وضع عالم المثل فى مقابل عالم الواقع المتغير . وعلى هذا الأساس يمكن نظرية المثل أقوى تعبير عن أزلية القانون الذى يتحكم فى العالم ، وينبغى أن يتحكم أيضا - بنفس الثبات والصرامة - فى عالم الإنسان ، لكى يحقق فيه نظاما يضمن القضاء على كل تغير ، ويحفظ لكل موجود وجوده على ما هو عليه .

وإذا شئنا أن نزيد الفكرة السابقة إيضاحا ، لقلنا أن المعقولة عند أفلاطون ليست هى القانون الكامن فى حركة التغير ذاتها ، وإنما هى قانون يفرض على هذه الحركة من الخارج ، ويقضى على عنصر التحول والصيرورة فيها . وعلى حين أننا ننظر اليوم الى القانون العلمى على

(١) انظر مثلا تفسير « سارتون » لفكرة الثبات عند أفلاطون على أساس زعمه

(History of Science, Vol I, p 410)

المخالفة .

انه هو التعبير المنظم عن مبدأ التغير ونظامه في الظواهر ذاتها ، فان افلاطون كان يريد من العقل أن يتجاوز هذا المبدأ ، الذى هو في رأيه مبدئاً « عرضى » ، ليصل الى ما يوجد وراءه من إثبات ودوام . صحيح أننا اليوم لا ننكر وجود نوع من الثبات في القانون العلمى - وهو الثبات الذى لا بد منه لضمان موضوعية ذلك القانون واتفاق الأذهان عليه ، بل لمجرد امكان معرفته - غير أننا نستمد ذلك الثبات من صميم العلاقات التى تعبر من ايقاع الحركة والتغير في الظواهر . ومن جهة أخرى فنحن لا نربط هذا الثبات « بالآلية » ، اذ تؤمن بأن معرفتنا بدورها خاضعة لمنطق التغير ، وبأن من أسس الروح العلمية أن نترك المجال مفتوحاً لآى تطور يطرأ على فهمنا للعالم - وهو تطور لا ينبعث في أذهاننا تلقائياً ، وإنما ينشأ من ذلك الرجوع الدائم الى الظواهر ، والاتصال المستمر بين الدهن العارف وبين الواقع ، ومحاولة زيادة فهمنا له دقة على الدوام . واذن ، فما زال العقل البشرى يربط بين امكان المعرفة وبين وجود نوع من الثبات في القوانين التى يتعامل بها عقله مع العالم ، غير أن هذا الثبات كامن في قلب الواقع التغير نفسه ومستمد منه ، وهو ليس على الإطلاق نظاماً أزلياً يفرضه عليه عقل مترفع عن عالم الأشياء ومنفصل عنه انفصالاً قاطعاً . وبالاختصار ، فان افلاطون اذا كان قد أراد من نظرية المثل أن تعبر عن طبيعة النظرة العقلية الى العالم ، من حيث أنها تتخطى عن الطابع العرضى للظواهر المتغيرة ، وتعلو على التقلبات العشوائية للأذهان الفردية أو للأحوال المتغيرة في الدهن الواحد ، فإنه قد طرّف في تأكيد هذا الى الحد الذى يجعل من المثل عنده حائقاً في وجه المعرفة العلمية لا تعبيراً أصيلاً عنها .

تشبيه الكهف :

في مطلع الكتاب السابع من محاوراة الجمهورية يعرض افلاطون تشبيها مشهوراً نستطيع أن نعدّه قمة للمحاورة بأسرها ، بل للمذهب افلاطون بوجه عام ، وربما كان تلخيصاً لتراث فلسفى كامل . ذلك لأن فلسفة افلاطون تبلغ قمته في مثال الخير ، الذى هو حد أعلى تقف هذه الفلسفة ازاءه في تعجب وحيرة ، ويخوض افلاطون بحثه في مثال الخير بحلر شديد ، وكأنه موضوع مقدس لا ينبغي - ولا يمكن - الاقتراب منه الا في حدود معينة لا يستطيع العقل البشرى تجاوزها . لما أشبه لهجته حين يتحدث عن الخير باللاهوت السلبى الذى يكتفى بالصفات السلبية اللاهوتية تأكيداً لعلو الفكرة على الأفهام ، أو يستدل على صفات

الخالق من مخلوقاته ، تعبيرا عن استحالة الوصول الى هذه الصفات بطريق مباشر .

ولقد اورد افلاطون في الكتابين السادس والسابع سلسلة من التشبيهات تكون كلها حلقة متكاملة ، هي تشبيه الشمس ، والخط ، والكهف . كل هذه التشبيهات لا تهدف ، في واقع الأمر ، الا الى محاولة الاقتراب من طبيعة هذا المبدأ الاسمى الذى لا يتناوله افلاطون الا بتجويل وتقديس شديدتين . فهو يشبه الخير بالشمس ، ويشبه العالم الذى يدين بوجوده للخير بالأشياء التى تتلقى نور الشمس ولا ترى الا بفضله ، أما العقل الذى هو وسيلتنا الى معرفة الخير فهو أشبه بالعين التى هى العضو المختص برؤية النور فى الانسان . وفى تشبيه الخط يعرض افلاطون المراحل المتدرجة للمعرفة ، التى تبدأ بمعرفة ظلال الأشياء الفعلية ، وتنتهى الى تعقل المثل الخالصة ، وعلى رأسها الخير (١) .

ومن المفترى به ان تشبيه الكهف امتداد لهذين التشبيهين السابقين ، بل انه فى رأى بعض الشراح يكون معها ، ولا سيما تشبيه « الخط » ، وحدة واحدة ، وتشبيها واحدا (٢) . فالهدف من هذه التشبيهات كلها واحد ، وهو ان يشرح بطريقة مجازية ذلك الموضوع الذى لا يمكن فهمه بطريقة مباشرة ، والذى هو مع ذلك مصدر كل معرفة حقيقية ، وكل وجود حقيقى ، وهو فضلا عن ذلك النموذج الذى لا يكون بدونه حكم صحيح للدولة ، أو تربية سليمة للفرد . ومع اعترافنا بأن تشبيهات النور (أو الشمس) والخط والكهف تكون كلها وحدة واحدة ، أو حلقة متصلة فى تشبيه واحد يرداد احكاما ودقة بالتدرج ، فاننا نستطيع ان نلمح مع ذلك نوعا من التخصص فى كل من هذه التشبيهات ، أو نوعا من الحركة الديالكتيكية بينها . ذلك لان تشبيه الشمس يتعلق بالموضوع نفسه ، أى بمحاولة الاقتراب من الخير ذاته من خلال اقرب الأمثلة اليه ، وهو الشمس . وتشبيه الخط يتعلق بالذات التى تعرف هذا الموضوع ، أى بدرجات المعرفة التى يمر بها ذهن الانسان فى انتقاله من الجهل التام الى المعرفة العقلية الخالصة التى هى وسيلته الى معانية الخير . أما تشبيه الكهف فيتعلق بالذات والموضوع معا ، إذ انه يتحدث عن حالات العارف فى انتقاله من الجهل الى العلم ،

(١) انظر الجزء الأخير من الفصل السابق .

(٢) N.R. Murphy : The Interpretation of Plato's Republic. Oxford.

أو من انطماس العقل الى استنارته ، كما يتحدث من درجات الوجود ذاته ، أى من المراتب المتدرجة للواقع ، من الالوجود كما تمثله الظلال الى الوجود الكامل كما ترمز اليه الشمس . ومعنى ذلك أن تشبيه الكهف مركب من التشبيهين السابقين ، بجمع بين المعرفة وموضوعها في وحدة واحدة ، وبواصل مهمة تشبيهى الشمس والخط ، ولكن على مستوى أعلى وأعمق .

ولقد كان من الطبيعي أن يوحى تشبيه الكهف ، في عمقه وتعدد جوانبه ، بتفسيرات متعددة . فمن الممكن أن يفسر تفسيراً سياسياً ، على أساس أنه يشير الى الفارق بين معرفة الفيلسوف - الذى هو جدير بحكم الدولة - ومعرفة أولئك الذين يحتاجون الى الفيلسوف لى يقودهم الى النور . ومن الممكن أن يفسر - كما قال أفلاطون ذاته في مستهل التشبيه - من خلال فكرة الاستنارة *paideia* والافتقار الى الاستنارة *apaidusia* ، وهو التفسير الذى يقول به « بيجر » ، بل يتخذ منه عنواناً لكتابه المشهور عن المثل العليا للحضارة اليونانية (١) . وبما لهذا التفسير يكون تشبيه الكهف أشبه بمقارنة بين نمطين من الحياة : حياة تفتقر الى الاستنارة ، مع الظلال داخل الكهف ، وحياة مستنيرة تدرك حقائق الأشياء في ضوء الشمس . وهو بالتالى مقارنة بين نوعين من القيم ، لا يمد أحدهما وجهاً سلبياً للآخر فحسب ، بل يمد حالة فعلية يعيش فيها أقلية البشر ويدافعون عنها بكل ما أوتوا من قوة ، ويضطهدون كل من يحاول انتشالهم منها ، أى أنه حالة إيجابية منحرفة ، يجد فيها الناس رضاء فعلياً ، ويستمتعون فيها بملذات خاصة تقف في مواجهة المتعة التى يجدها الفيلسوف في حياته ويستمددها من قيمه . ففي الكهف اذن نظام متكامل يعمل على ارضاء هذا المزاج المفتقر الى الاستنارة ، والدفاع عن قيمه ضد كل نزوع فلسفى الى الحقيقة . وبالاختصار ، فالكهف يصور الصراع الأزلئ بين قيم الحياة الفلسفية وقيم الحياة اليومية السطحية ، وهو صراع قد يدور في داخل الفرد نفسه مثلاً يدور بين ثبات من البشر .

على أن التشبيه ينطوى - في رأينا - على عنصر آخر لا يقل أهمية عن العناصر السابقة ، هو المقارنة بين مستويات الواقع ، وهى مقارنة تنتمى الى صميم الميتافيزيقا ، بل أنها ربما كانت أوضح تلخيص لنمط كامل في التفكير الميتافيزيقى كان له أقوى الأثر في تحديد مجرى التفكير

(١) انظر أيضاً العرض الجيد الذى قدمه الدكتور عبد الفار مكارى لوجهة النظر

هذه في مقال عنوانه « كهف أفلاطون » بمجلة « المجلة » ، عدد أكتوبر ١٩٦٦ .

الفلسفى التقليدى بأسره . فلنحاول اذن كشف هذا الوجه من أوجه تشبيه الكهف ، واستخلاص ما له من دلالة ميتافيزيقية كبرى .



كان الكهف موضوعا يتردد طوال تاريخ الأساطير والعقائد البشرية . فللكهف ، من حيث هو تكوين مادى ، قدرة فريدة على إثارة خيال الإنسان ، وهى لقدرة تتجلى بصورة متكررة فى ضروب شتى من أساطير الإنسان وفنونه وآدابه . فمئذ أبعد عصور التاريخ ، نجد الكهف مكانا ملائما للوحى ، وللرؤيا (١) . والكهف رمز واضح لحاجة الإنسان الى الحماية والمأوى والشعور بالأطمئنان من أخطار العالم الخارجى ، ولكن فيه ، من ناحية أخرى ، من الغموض ما يجعله مصدرا دائما للإلهام ، ومدخلا مفضلا ينتقل به خيال الإنسان من العالم الطبيعى الى عالم ما فوق الطبيعة .

ولقد أشار « شول Schuhl » الى تلك الأبحاث التى ثبت فيها أن من الممكن مقارنة عناصر الكهف الأفلاطونى بمسرح الظل فى الشرق الأقصى ، واقتبس قولاً لأحد الباحثين ، مفاده أن عرض مسرح الظل فى الهند كان يتم فى كهوف . وهو يستدل من ذلك على أن أفلاطون كان يصف فى تشبيهه هذا منظرا يؤلف على الأرجح جزءا من شعائر دينية كتلك التى تودى بعد بلوغ مرحلة السلوك فى عبادات الأسرار القديمة (٢) . ومع ذلك فربما كان مصدر التشبيه أهم من هذا بكثير : ذلك لأنه اذا كان الكهف رمزا لحاجة الإنسان الى المأوى ، فقد كان من الطبيعى أن يلجأ اليه الإنسان ، منذ أقدم العصور ، ملتصقا فيه الأمن والطمأنينة . وأغلب الظن أن ظروفنا الطبيعية متعددة كانت ترغمه على أن يلتزم كهفه فترات طويلة لا يبارحه . وخلال هذه الفترات الطويلة كان من الطبيعى أن يوقد النار التماسا للدفء ، أو ردا لغائلة الوحوش ، أو تبيدا لظلام الكهف الدامس . ومن المؤكد أن هذه النار كانت تبحث داخل الكهف ظللا تثير مخيلة الإنسان ، فيبدو له الكهف أشبه بعالم صغير فيه كائنات ذات أشكال شتى . فاذا ما عاد ، فى فترات الأمن النسبية ، الى العالم

(١) يمد مفار حراء « أوضح مثل الخاصة الكهف هذه ، فى تاريخ الحضارة الإسلامية . وتنتهى قصة « أهل الكهف » الى نفس التراث ، وإن كانت تصف "حادثا" أقدم بهذا .

(٢) Pierre-Maxime Schuhl : La fabulation platonicienne, Paris (P.U.F.)

الخارجى ، وغادر كهفه طلبا للغذاء ، تكونت لديه فكرة ازدواج العالم بين الواقع والخارجى وبين ظلال الكهف التى هى صدى مصغر لهذا الواقع .

تلك اذن صورة نستطيع ان نقول انها كامنة - بمعنى ما - فى الاشعور الجمامى للانسانية ، وهى تجسد من آن لآخر فى شكل اسطورة أو قصة أو قصيدة أو لوحة أو تمثال .

ويرجع انتشار الفكرة التى تعبر عنها هذه الاسطورة الى سهولة الرموز المستخدمة فيها ، بحيث كان كل مفكر يجد فيها ما يريد ، وكانت الاسطورة ذاتها تقبل اشد التفسيرات تنوعا ومرونة . ففى كل عصر يستشعر الانسان فيه القلق من موقفه ، ويحس فيه بعدم الرضا عن الأوضاع التى يعيش فيها ، كان يلجأ مرة أخرى الى الكهف ، فيلتبس فى اسطوره . تعبيرا عن اتجاهه الى الرفض . وبالفعل كانت الاسطورة ترتبط - فى معظم الاحيان - بمعنى الرفض ، وتردده فى كل وقت يصطدم فيه الانسان بمقبات لا يدرك كيف يتغلب عليها ، ويحس فيه باختلال التوازن بين عاله الداخلى والعالم الخارجى المحيط به . ولكن تصوير افلاطون لهذه الاسطورة ربما كان أدروع الأمثلة التى تجسدت فيها صورة الكهف ، اذ أنه استطاع ، بقدرته على الجمع بين التزمة الشعرية والزاج الفلسفى ، أن يلتقط هذه الصورة ، ويرفع بها الى مستوى الموقف الفلسفى العميق .

ففى كهف افلاطون ، يدخل السجناء المقيدون بالأغلال فى شتى انواع العلاقات مع الظلال ، ولا تكون لديهم ، بالتالى ، الا معرفة بالظواهر . ولا يبدأ الانسان فى تذوق طعم العلم الحقيقى الا اذا خرج من سجنه ، أى من الكهف ، وشاهد حقائق الأشياء وهائنها مباشرة . وبهذا المعنى يكون التشبيه تلخيصا لقصة الانسان ، الذى تصوقه معرفة الظلال - أى المعرفة الحسية - من التطلع المباشر الى الأمور فى ضوءها الحقيقى . فاذا ما طلب الى الانسان أن يفتح عينيه لمواجهة الحقائق ، اضطرب فى البداية ، وظن أن حسه أصدق من فكره ، ولكنه حين يتغلغل فى العالم المعقول يدرك آخر الأمر مدى فداحة الخطأ الذى كان أقدر تردى فيه ، ولا يرضى من النور الذى أصبح فيه بديلا . فاذا أدركنا أن افلاطون يشبه عالمنا الذى نعيش فيه بعالم الظلال ، لتبين أنه قد انضم بالفعل الى أولئك الذين استخدموا صورة الكهف فى التعبير عن سخطهم على العالم المحيط بهم ، وتعلمهم الى عالم مخالف . ذلك لأن هناك صلة مباشرة بين كراهية الانسان لعالمه واحتجاجة عليه ورفضه له ، وبين سعيه الى أن ينزع عن

هذا العالم كل دلالة حقيقية ، ويرى فيه مجرد اشباح وظلال . فتلك العناصر التى تولنى فى هذا العالم لا وجود لها ؛ وهذه الآلام التى تتأبى لا توجد بحق ؛ وهذه الأخطار التى تحيط بى ، وهؤلاء الأعداء الذين يهددونى ، كل هؤلاء ليس لهم وجود حقيقى . وهكذا نستطيع ان نقول ان صورة الكهف عند أفلاطون قد خلقت التمييز الفلسفى الأساسى بين المظهر والحقيقة (appearance and reality) ، وأكدت أولوية عالم الأفكار فوق عالم المحسوسات ، الذى كان مكروها دائما لارتباطه بأوضاع اليمية يعيش فيها الانسان . ولما كان التمييز بين المظهر والحقيقة ، وتأكيد أولوية عالم الأفكار ، يمثل العنصر الأساسى فى الميتافيزيقا بصورتها التقليدية ، فمن الممكن القول بمعنى معين ان صورة الكهف هى أساس كل ميتافيزيقا .

على ان هذه الميتافيزيقا التى خلقت العالم فوق المحسوس ليست ، كما أوضحنا ، سوى تعبير عن كراهية الانسان للعالم المحسوس ورفضه له . وهذا العالم الذى خلقه الانسان وأضفى عليه كل صفات الكمال : هذا العالم الثابت ، المثالى ، الذى جمع كل صفات الخير ، لم ينشأ الا بوصفه النقيض الفكرى لعالم واقعى يعيش فيه الانسان فعلا ، ويتصف بمكس هذه الصفات . وهكذا يبدو ان أكثر المواقف الفلسفية إغراقا فى المثالية لم ينشأ الا فى ظل أكثر أحوال الحياة ابتعادا عن المثالية ، بل يبدو أنه كلما أمعن الانسان فى الابتعاد بفكره وفلسفته عن الواقع والموجود عليه ، وكلما ازدادت المذاهب العقلية التى يشيدها بعدا عن المحسوس وسماها عنه ، كان الواقع الذى يعيش فيه أبعد من أحلامه وعن الصورة التى ترسمها مخيلته للعالم ، وكان التوازن بين الانسان وبين عالمه أشد اختلالا .

وعلى حين ان هذا العالم الفكرى المثالى الذى يبده عقل الفيلسوف هو من خلق الروح البشرية وحدها ، أى أنه هو الأحق بأن يعد عالما وهما ، فإن العلاقة بينه وبين العالم الواقعى المحسوس تتقلب فى الأسطورة : فيصبح هذا العالم المحسوس هو الوهمى ، لأنه كما قلنا حافل بالآلم ، ويصبح العالم المعقول هو الحقيقى ، لأن آمال الانسان وجميع نزعاته التعويضية قد تركزت فيه . وإذا كانت الميتافيزيقا الغربية قد أسهمت بشئ طوال تاريخها الذى دام خمسة وعشرين قرنا منذ أفلاطون ، فإن أسهامها هذا قد تركز فى دم تلك العلاقة المعكوسة ، أى تأكيد حقيقة عالم العقل الذى تخترعه الروح ، ووهمية عالم الواقع والحس الذى يجد الانسان نفسه فيه بالفعل . وإذا كان فلاسفة الغرب قد قنعوا بذلك واكتفوا به ، فليس أوضح من ذلك دليلا على انتصار أفلاطون .

على أن هناك تفسيراً آخر لصورة الكهف نستطيع أن نسميه بالتفسير غير المباشر ، لم تكن فكرته المركزية هي احتقار العالم المحسوس كما في التفسير السابق ، أى أنه لم يكن سلبياً مثله ، وإنما كان له طابع وهدف إيجابى : هو استخدام الأسطورة وسيلة لاثبات الطبيعة الحقيقية للعلم . ونستطيع أن نقول أن هذا الهدف كان بدوره في ذهن أفلاطون حين استخدم الأسطورة ، ولكن لم تكن له أهمية الهدف السابق ، ولا يمكن أن ينسب إليه إلا بطريق غير مباشر .

ففى الأسطورة إشارة هامة الى طبيعة المعرفة ، التى لا تحصل اذا اكتفى المرء بما يراه فحسب ، بل ينبغى أن تتجاوز مجال المحسوسات المباشرة ، وأن يفترق العالم في نظره الى الأمور من الرجل العادى في اكتفائه بالسطح الظاهرى للعالم فحسب . ولقد كان اكتفاء الناس بما يرونه فعلاً ، في مجال العلم ، هو الذى جعلهم يعتقدون مثلاً أن الشمس هى التى تدور حول الأرض ، ويحلزون الرأى الصحيح فترة طويلة ، على حين أن مكتشفى النظرة الجديدة الى العلاقة بين الأرض والشمس كانوا يتبعون تعاليم أفلاطون في الأسطورة حين لم يكتفوا بالمظهر الذى يرونه فعلاً للعالم . فمن طبيعة المنهج العلمى أنه يقتضى نوماً من التحرر مما تأتى به الحواس . ولسنا نعتنى بذلك أن العالم ينبغى عليه أن ينكر على الدوام شهادة الحواس ، وإنما نمنى أن عليه أن يقارن بين مختلف ادراكاته الحسية ، وأن يحكم عقله فيها ، والا يكون خاضعاً للمظهر الذى تنبئ عليه في كل الأحوال . وهكذا يمكن القول أن أفلاطون قد عبر عن شرط ضرورى من شروط الروح العلمية في هذه الأسطورة ، وأن كان قد تطرق في تأكيد التضاد بين عالم الأفكار العلمية وبين العالم المحسوس الى حد تأباه الروح العلمية السليمة . فهذه الروح العلمية توافق على رأى أفلاطون القائل أن الفكرة التى يكونها الذهن من الظواهر ، وليس المظهر الذى تنبئ عليه هذه الظواهر للحواس ، هى الموضوع الحقيقى للعلم ، ولكنها لا توافق على رأى القائل أن الفكرة وحدها هى الحقيقة ، بينما العالم المحسوس وهم . كذلك تقبل الروح العلمية رأى أفلاطون القائل أن الأشياء الفردية ، بما تتميز به من تنوع وتغير دائمين ، لا يمكن أن تخلق أى علم ، بل ينشأ العلم بالتعامل مع أفكار هذه الأشياء ، وهى أفكار عامة تلخص القيم الثابتة للأشياء المتغيرة . ولكن العلم لا يقبل رأى أفلاطون القائل أن الأفكار توجد خارج العالم المحسوس ، وأنها هى سبب وجوده . وبالاختصار ، فالروح العلمية لا تجد نفسها مضطرة ، لكى تثبت وجود الحقيقة ، الى أن تقول أن هذه الحقيقة تكون عالماً قائماً بذاته ، سابقاً لهذا العالم ومستقلاً تماماً عنه ، كما قال أفلاطون ، بل هى

نعترف بأن لهذه الحقيقة طبيعة فكرية ، وبأن ما فيها من أفكار قد استخلصت من هذا العالم الواقعي بجهد متدرج .

وما دمنّا قد تحدثنا من الجهد الذى يحتاج اليه استخلاص الأفكار ، فمن واجبتنا أن نلاحظ أن أفلاطون قد أشار فعلا الى هذا الجهد فى الأسطورة ، حين تحدث عن الصعوبة التى يلاقيها سجين الكهف عندما يخرج الى العالم الحقيقى ، ومن المقاومة التى يبديها أول الأمر لعملية التنوير التى يمر بها ، وفى هذا ادراك صحيح للمجهود الذى يقتضيه العلم من الباحث ، وهو مجهود يشهد به كل كشف علمى له قيمة .



فاذا انتقلنا الآن الى نقد تشبيه الكهف كما صاغه أفلاطون ، لوجدنا أن هناك ضعفا أساسيا فى بناء هذا التشبيه : فالمفروض أن هناك توازيا كاملا بين الصورة التى يرسمها وبين الانتقال من العالم المحسوس الى العالم المعقول . ولكن الواقع أن هذا التوازي غير دقيق : فالسجين الذى يفادر الكهف الى عالم النور الحقيقى ، ينتقل من مكان الى مكان آخر لا فرق بينه وبين الأول إلا فى الدرجة فقط . أى أن كل ما يحتاج اليه السجين فى هذا الانتقال هو تعويد حواسه على الضوء الزائد فى العالم الحقيقى ، وهو لا يختلف من الضوء الخافت فى عالم الظلال إلا فى الشدة فحسب : ونفس الحواس التى كانت كفيلة بأن ترشده فى عالم الظلال تستطيع أيضا ، بشئ من التدريب ، أن ترشده فى العالم الحقيقى . أما الوجه الآخر من الصورة التى أراد أفلاطون أن يرسمها ، وهو الانتقال من العالم المحسوس الى عالم المثل ، فيختلف من ذلك كل الاختلاف : فهو انتقال الى عالم لا تنفعنا فيه حواسنا على الإطلاق ، ويوجد بينه وبين العالم الأول فارق أساسى فى الكيف ، ويحتاج الى تغيير كامل لكل أداة يستخدمها الانسان فى المعرفة . وعلى حين أن الحواس فى حالة أسطورة الكهف برهان ما تتأكد من أن العالم الجديد الذى انتقلت اليه هو الأكثر حقيقة ، فإن الانتقال فى الحالة الثانية الى العالم المعقول يكون انتقالا الى عالم من الأفكار التى لا تمثل شيئا إلا نفسها . وإذا كان الصعود الى رؤية الأشياء الحقيقية يزيد السجين التحرر التصاقا بالواقع وإدراكا لحقيقته ، فإن الصعود الى عالم الصور أو المثل الأفلاطونية يبعد الدهن عن الواقع ويفقده صلته به ، ويفضله فى مرحلة زائدة من عالم الناس وعالم الأشياء .

ومع ذلك فقد تصور أفلاطون أن التوازي تام بين الحالتين ، وبالتالي أن عالمه المثالى أكثر حقيقة بدوره ، وتبعه فى ذلك الفكر الغربى فى

أساسه ، فنجم عن ذلك انقلاب أساسي في الأوضاع ، تصور فيه المفكرون أن الحقيقة وهم وأن الوهم هو الحقيقة ، وأن المعقول المجرد الذي يفكر فيه الإنسان أكثر حقيقة من المحسوس العيني الذي يراه ويلمسه ، وبالاختصار ، أن الماهية أكثر حقيقة من الوجود . وعلى أساس هذه الأوضاع المقلوبة شيدت مذاهب فلسفية بأسرها في الفكر الغربي . وبذلك يمكن القول ، بمعنى معين ، أن السجين ، الذي لم يكتف بظلاله وبماله الضيق ، قد انتقل بالفعل الى عالم أضيّق وأقل حقيقة منه ، وخلق لنفسه أصناما مبدّها بمحض إرادته واختياره .

أفلاطون بين الفلسفة والفن

يصف مؤرخ الفلسفة الكبير « تسلر » مدينة أفلاطون المثلى كما رسمها في محاوراة الجمهورية بأنها عمل فنى لحسب ، لا يصمد أمام تنوع الحياة الواقعية ومرونتها (١) . ومن الجائز بالفعل أن هذه المدينة المثلى كانت تبعد عن الواقع الى حد يتوهم المرء معه أنها وليدة الخيال الفنى عند خالقها فحسب . ومع ذلك ، ففى هذا الرأى تناقض أساسى : إذ أنه يتطوى ضمنا على افتراض أن الفن عند أفلاطون منفصل عن الواقع المعلى ، وليس له غرض الا ارضاء الخيال المحض . ولكن الواقع أن أفلاطون قد أخضع الفن للاعتبارات العملية ، وباعد بينه وبين مجال الخيال البحت . فكيف إذن تكون صورة الدولة عنده خاضعة لمقتضيات الفن ، فى الوقت الذى كان فيه الفن ذاته خاضعا لمقتضيات الدولة ؟ وكيف تكون السياسة كما رسمها أفلاطون لمدينته المثلى مجرد عمل فنى ، فى الوقت الذى كان يدمو فيه الى أن يكون الفن أداة فى يد السياسة ؟ لا يمكننا أن ننكر أن رأى « تسلر » هذا يتطوى على تناقض أساسى . ومع ذلك فإن جلور هذا التناقض ترجع الى أفلاطون ذاته : إذ أنه ظل مترددا بين الفلسفة والفن ، ولم يستطع أن يتخذ موقفا نهائيا يحدد افيه الجانب الذى ينحاز اليه ، بحيث يظل الباحث الأفلاطونى حائرا على الدوام فى تحديد رأيه الحقيقى منهما ، فلا يدري ان كان الفن وسيلة لغاية هى الفلسفة ، أم أن الفلسفة — بمعنى أعمق — وسيلة لغاية هى الفن . وإذا كان موقف أفلاطون ذاته يبلغ هذا القدر من الغموض ، فمن الطبيعى أن يمتد تأثير هذا الغموض الى كل من يتناول هذا الموضوع .

(١) Zeller : Plato and the Academy (op. cit.), p 375.

وستكون مهمتنا في هذا الفصل هي محاولة تحديد موقف أفلاطون بين الفلسفة والفن ، وكشف التناقض الأساسي الذي شاب فكره بأسره . وسوف يكون لزاما علينا أن نستخدم لفظ « الشعر » أحيانا بمعنى مرادف للفن بوجه عام ، إذ أن حملة أفلاطون على الفن قد تركزت بوجه خاص على الشعر ، ومع ذلك فسوف نعرض لفرويق الفن الأخرى بالقدر الذي يكفي لايضاح معالم تفكيره وكشف مواطن اشتغفه في هذا الميدان .

اعتراضات افلاطون على الشعر :

١ - في الكتاب الثالث من الجمهورية (٣٩٢ - ٣٩٣) ، يرب أفلاطون عن رأى غريب في الشعر ، يقول فيه أن أسلوب السرد أو الحديث المباشر أفضل من الأسلوب الدرامي الذي ترد فيه الكلمات على لسان شخصيات يصورها الشاعر . ذلك أولا لأن الكثرة في ذاتها شر . ومن هنا كان العمل الشعري الذي ينطوي على كثرة من الشخصيات والمواقف والاتجاهات أسوأ من العمل البسيط الذي يصل الى هدفه مباشرة . فالشعر غير المتنوع أفضل من الشعر المزدهج بالتنوع والتغيير (٣٩٧) . وثانيا لأن الشاعر الذي يقدم كثرة من الشخصيات لابد أن يتقصص كل من هذه الشخصيات . فان كان منها ما هو ضعيف أو جبان أو متخاقل ، انتقلت هذه الرذائل بدورها الى نفس الشاعر ، لأن النفس تتأثر بالمحاكاة ، وتغدو بالتدريج على شاكلة من تحاكيمهم . فالشاعر يفقد شخصيته في شخصيات الآخرين ، أن جاز هذا التعبير ، ولابد أن يكون قد اكتسب شيئا من الشر أن كان قد استطاع أن يتحدث بلسان الأشرار ويحسن التميز عن مواقفهم . وبعبارة أخرى فالفنان الخالق يحاكي العمل الذي يخلقه ، ويكتسب شيئا من طبيعته ، أو يكسبه شيئا من طبيعته الخاصة ، التي ينبغي أن يكون فيها شيء من الشر حين تخلق فعلا ينطوي على عنصر الشر . ومن الواضح أن أفلاطون كان في ذلك متأثرا بالمبدأ العام الذي أكدته مرارا في معارضة الجمهورية ، وهو المبدأ القائل أن كل شخص ينبغي أن يقوم بالعمل الذي تؤهله له طبيعته - وهو مبدأ يمكن ، بعد تحويل بسيط ، أن يتحول الى مبدأ آخر ، يقول أن العمل الذي يقوم به كل شخص إنما هو تعبير عما هو كامن في طبيعته .

ولقد وصفنا هذا الرأي من قبل بأنه غريب ، لأن من المستغرب بالفعل أن تصدر أحكام كهذه من أفلاطون . ذلك لأن أفلاطون كان ، بمعنى دقيق ، كاتبا دراميا ، وكانت أنجع معارضة هي تلك التي ألجا فيها الى تسو

هذه الطريقة التي ينتقدها . ولو كان الفنان الخالق تفسد طبيعته اذا تقيص الشخصيات التي يتحدث باسمها ، أو يفسد طبائع سامعيه اذ يجعلهم يتعاطفون مع هذه الشخصيات ، لوجب أن تكون طبيعة أفلاطون قد فسدت نتيجة لتصويرها شخصيات يمدحها هو ذاته بفيضة أو ذات آراء باطلة ، مثل كاليكليس وثراسيماخوس وبروتاجوراس ، وإن تكون طبيعة تلاميذه في الأكاديمية قد شوهت نتيجة لتعرضها لأمثال هذه المؤثرات من خلال محاورات أفلاطون ذاتها . ولو حكمنا على الأمر بمقاييس فنية سليمة لقلنا بالطبع أن الفن الأقدر على تصوير مختلف المواقف والشخصيات هو الفن الرائع بحق . ذلك لأنه لا مجال للمقارنة — من الوجهة الجمالية — بين حديث مباشر يصف أهدافه مباشرة وبين عمل فني معقد متعدد الشخصيات ، يوصلنا إلى هذا الهدف نفسه ولكن من خلال بناء درامي متكامل .

ولكن من المؤكد أن أفلاطون لم يكن يضع في ذهنه المقاييس الجمالية حين أصدر هذه الأحكام ، وإنما أصدرها على أساس مقاييس فلسفية لا صلة لها على الإطلاق بالشعر أو الفن في عومه . فهناك مغالطة واضحة في افتحاح مبدأ « الثبات خير ، والتغير والكثرة شر وفساد » (وهو من الوجهة الفلسفية ذاتها مبدأ لا يمكن الاعتراف به على أي نحو مطلق) في مجال الفن . ولو صح هذا المبدأ لكان معناه أن القطعة الموسيقية التي تعرفنا آلة واحدة لابد أن تكون أفضل من تلك التي تعرفنا فرقة كاملة ، وأن القطعة ذات الصوت أو الإيقاع الموحد أفضل من القطعة البوليفونية ذات الإيقاعات المتباينة ، وأن الموعظة الأخلاقية أفضل بالضرورة من الرواية أو المسرحية ذات البناء المعقد — وهي كلها أحكام تطبق على الفن ، بطريقة غاشمة ، مبادئ فلسفية مشكوكا في صحتها حتى في مجالها الخاص .

وترتب على هذه الطريقة الباطلة في نقل المبادئ الفلسفية من مجالها الأصلي إلى مجال الفن الذي لا تربطه بها صلة ، أن عاب أفلاطون على الشعر كل ما هو مميز بحق للعمل الشعري . ذلك لأن ما وجهه إلى الأسلوب الشعري من انتقادات هو في واقع الأمر لب الموقف الدرامي ، أعني القدرة على تصوير الشخصيات بدقة وأحكام . وبعبارة أخرى فقد كان أفضل ما في الشعر أو الأدب رذيلة في نظر أفلاطون .

ولو نظرنا إلى فكرة المحاكاة ذاتها من الوجهة النفسية ، لوجدنا أن أفلاطون كان يخلط بين عملية خلق الشخصيات كما يقوم بها الشاعر أو الأديب ، وبين عملية التمثيل أو إعادة التصوير التي يقوم بها الممثل .

فالممثل — كما يقول هافلوك (١) — يمكن أن يحاكي ، لأنه يتقمص الشخصية إذا أراد اظهارها بمظهرها الحقيقي ، أما الشاعر فلا بد له أن يحتفظ باستقلاله حتى يتيح لقدرته الفنية أن تخلق مختلف الشخصيات التي كثيراً ما تكون متعارضة فيما بينها . أى أن معنى المحاكاة لا ينطبق على فعل الخلق مثلما ينطبق على فعل الأداء والتمثيل . وحتى في حالة التمثيل ذاتها ، فمن الصعب أن يحكم المرء على الممثل الذي يقوم بأدوار شريرة بأنه يصبح نتيجة لذلك شريراً ، أو على من يمثل شخصيات خيرة بأنه لابد أن يصبح هو ذاته شخصاً ميالاً إلى الخير . أما إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية المستمعين أو المشاهدين الذين يفترض أفلاطون أن نفوسهم تنشتت بين الشخصيات المتعددة التي يشاهدونها ، وتتاثر بالتماذج البنيئة منها ، فإنا نستطيع أن نتصور نتيجة عكسية لهذه المؤثرات : إذ أن روعة بناء العمل الفني المعقد يمكن أن يكون لها تأثير رفيع في النفس المتدونة للفن ، كما أن الشخصيات الشريرة قد تؤدي في سياق العمل الفني المتكامل دوراً يؤثر في النفس تأثيراً مضاداً ، فضلاً عن أن من الممكن النظر إلى هذه المؤثرات الفنية — كما فعل أرسطو — على أنها تؤدي إلى التطهر من الانفعالات الموازية لها في الحياة الواقعية .

٢ — وكما يفترض أفلاطون على الشعر على أساس أن له تأثيراً سيئاً في الطبيعة البشرية بما يقدمه إليها من نماذج ضارة ، فإنه يحل أيضاً عليه ، وعلى الفن بوجه عام ، لأنه يزيف صورة الواقع ، ويقدم إليها أنموذجاً مشوهاً له . وفي هذه الحالة أيضاً يلجأ أفلاطون إلى فكرة المحاكاة في نقد الفن ، ولكن المحاكاة التي يضيها هنا هي محاكاة العالم الحقيقي ، لا محاكاة مشاعر النفس البشرية وأحوالها .

ففي رأى أفلاطون أن الفن أبسر سبيل إلى تقديم صورة سطحية للعالم بأكمله . فالفنان يدمي لنفسه القدرة على محاكاة كل شيء : « ذلك لأن عمله لا يقتصر على إنتاج الأشياء المصنوعة فحسب ، بل أنه يستطيع أن يخلق كل النباتات والحيوانات ، وكل الأحياء ، فضلاً عن ذاته أيضاً ، وكذلك الأرض والسماء والآلهة والأجرام السماوية ، وكل ما في باطن الأرض في العالم السفلى . . . ألا ترى أنك أنت ذاك تستطيع خلق هلمنا كله على نحو ما ؟ أن أسرع الطرق لذلك هي أن تأخذ امرأة وتدور بها في كل الاتجاهات . وسرعان ما ترى نفسك وقد أبيت بالشمس والنجوم والأرض وذلك وكل الحيوانات والنباتات الأخرى » (٥٩٦) . وهكذا

(١) Preface to Plato, p. 22.

يشبه أفلاطون عمل الرسام بهذه العملية التي يدير فيها الإنسان مرآة من حوله ليصنع منها مظاهر وخيالات للأشياء . فإذا رسم الفنان كرسيًا ، فلهذا الكرسي مرتبة ثالثة من حيث الوجود ، إذ أن هناك أولاً فكرة الكرسي كما صنمها الذهن الإلهي ، وهناك ثانياً الكرسي المادي الذي يصنعه النجار ، وثالثاً مظهر الكرسي أو صورته كما يرسمها الفنان . ومعنى ذلك أن العمل الفني لا يحاكي المثل الثابتة للأشياء ، ولا يصنع أشياء فعلية كتلك التي نراها في العالم الواقعي ، وإنما يحاكي مظاهر لهذه الأشياء الجزئية فحسب . فالفنان إذن أبعد ما يكون عن « الخلق » ، بل إنه أقل مرتبة من « الصانع » ذاته ، لأن الصانع ، على الأقل ، يأتي لنا بأشياء فعلية ، أما الفنان فيحاكي تلك الأشياء الفعلية التي أنتجها الصانع . وهكذا يرتبط نقد أفلاطون هذا للفن بنظريته في المثل ، وتكون الأعمال الفنية في نظره أقرب إلى الظلال التي هي أدنى مراتب الوجود ، وأبعد الأشياء عن الحقيقة (١) .

ومن الممكن القول أن رأى أفلاطون في الفن بوصفه محاكاة تشبوه الواقع وتزييفه ، يطبق أيضاً على الشعر ، لا على فنون كالتمثيل والنحت فحسب . ذلك لأن في الشعر من الأوزان والإيقاعات والمؤثرات النفسية ما يصرف أذهاننا عن العلاقات الحقيقية للأشياء ، ويحجب عنا صورة الوجود في حقيقته . فحين نستمع إلى قصيدة شعرية ، لا تتجه عقولنا إلى الحقيقة المنطقية التي نتحدث عنها القصيدة ، أو إلى معرفة علمية للموضوع الذي تتناوله ، وإنما ننقاد إلى ما في الشعر من عوامل لغوية وبلاغية وموسيقية ، تكاد تصبح هي الغاية المقصودة لذاتها . هذا الوسيط اللغوي يحجب عنا الصورة الحقيقية للواقع ، ويبعث فينا مشاعر لا صلة لها بالرغبة الأصلية في المعرفة ، مثلما تحجب عنا ألوان الرسام حقيقة الموضوعات التي تصورها ، وتقدم إلينا خيالات وظلالاً يتركز عليها اهتمامنا وكأنها هي كل ما نشده من حقيقة .

وليس من العسير أن يدرك المرء نقاط الضعف في هذا الوجه من أوجه نظرية المحاكاة عند أفلاطون . ذلك لأنه لا يمكن أن يكون نظرية عامة في الفن ، لأن هناك فنونا لا تنطبق عليها فكرة المحاكاة هذه أصلاً ، وبالتالي لا يمكن أن توصف نواتجها بأنها ظلال لأي شيء : كالفنسون الزخرفية والمعمارية . وفضلاً عن ذلك فإن أفلاطون يقع في هذا المجال بدوره في

(١) انظر المؤلف مقال : « النظريات اليونانية في فلسفة الفن » مجلة « المجلة »

الخطا الاساسى الذى يشوب نظريته فى الفن بأسرها - وأعنى به إقحام المسائل الميتافيزيقية فى مجال الفن . فهذا الراى يرتكز بقوة على نظرية المثل ، وعلى موقف أفلاطون الميتافيزيقى العام ، الذى تكون فيه المحسوسات أقل حقيقة من المثل ، وتكون فيه صور المحسوسات أقل النجم حقيقة . ومن الواضح أن مجرد استخدام معيار « الحقيقة » فى هذا المجال للمفاضلة بين الأعمال الفنية والأشياء التى تصورهما تلك الأعمال ينطوى على مغالطة واضحة ، إذ أننا لا نطالب من العمل الفنى أن يقدم لنا تفسيراً ميتافيزيقياً لحقائق الأشياء ، بل أن نفس الطابع « الوهمى » للفن هو مصدر قوته . ولو كان هدفنا هو إنتاج أشياء واقعية لكان صانع الإطار الذى توضع فيه الصورة أفضل من الفنان الذى رسمها - وهى فى ذاتها نتيجة يكفى امتناعها لاقتناعنا بمدى تهافت هذه النظرة الى الفن . وأخيراً ، فإن الاعتقاد بأن وظيفة الفن الوحيدة هى محاكاة الأشياء الواقعية الجزئية هو اعتقاد ساذج الى حد بعيد : ذلك لأن الفن ، حتى فى الحالات التى يصور فيها موضوعاً جزئياً أو فردياً ، يسمى دائماً الى تجاوز الفردية ، ويتخذ من هذا الموضوع مجرد أنموذج لتصوير نمط عام يعلو كثيراً على الجزئيات . وتلك فى الواقع هى أوضح علامات العبقرية فى الفنان : أن يقدم لنا ، من خلال أمثلة جزئية أو حالات فردية ، نماذج لعالم كامل يتصف بالعمومية والشمول - وهى صفة نستطيع أن نقول إن أفلاطون قد تجاهلها أو غفل من ادراكها ، على الرغم من كل ما كان يتصف به هو ذاته من مزاج فنى .

٣ - أما الاعتراض الثالث الذى يوجهه أفلاطون الى الشعر ، فهو أنه يصور الآلهة بصورة غير لائقة . فالشعراء يصفون الآلهة بصفات لو نسبت الى البشر انفسهم ، لما وجدوا فيها ما يشرفهم : إذ تظهر الآلهة لديهم غيرة ، متنتمة ، ساخرة ، لاهية ، عابثة ، بل خليعة فى بعض الأحيان (١) . أما أفلاطون فيريد أن تكون للآلهة أفضل صورة ممكنة ، ولا سيما فى الأدب النثرى الذى ينبغى أن تضمن له الدولة المثلى أرفع تربية .

ولقد رأى البعض فى أفكار أفلاطون هذه محاولة لتطهير العقيدة اليونانية من شوائبها ، إذ أنه حين وجه حملته على كبار شعراء اليونان لتصويرهم الآلهة بصورة مبتدلة تحمل أحياناً أسوأ ما فى البشر من خصال ، إنما كان يدمو الى إصلاح العقيدة اليونانية على النحو الذى

(١) انظر الكتاب الثالث ، ٣٧٧ - ٣٨٢ .

كان كفيلا بتقريبها من الأديان الكبرى التى ظهرت فيما بعد ، والتى يرى بعض الكتاب فى أفلاطون مبشرا بها . فهو يرفض أساسا التصوير البشرى للآلهة فى العقيدة اليونانية ، ويدعو الى آلهة مجردة من صورة البشر ، ومن صفات الكائنات الطبيعية . بل انه ربما كان أكثر تطرفا فى ذلك من اللاهوتيين فى العصور الدينية ، اذ انه ينادى فى أحد نصوص الكتاب الثالث من المحاوراة بضرورة وصف الآلهة بأنها علة للخير وحده ، لا للشر ايضا : اذ ان ما هو خير لا يضر ، ولا يمكن أن يكون علة للشر . « ومعنى ذلك أن ما هو خير ليس علة كل شيء ، وإنما هو علة الأشياء الخيرة ، لا الشريرة .. (فهو) ليس علة معظم ما يحدث للناس ، اذ ان الخير فى حياة البشر قليل ، والشر فيها كثير . فالخير ليس له من مصدر سوى الله ، أما الشر ، فلنبحث له من مصدر غيره » . (٣٧٩) فهو اذن يعيب على الشعراء اساءتهم الى الآلهة بجعلهم اياهم مصدرا للشر الى جانب الخير . وصحيح ان رايه هذا يؤدى الى القول بنوع من الالوهية ذات القدرة المحدودة ، أى انه ينفى عنها القدرة الشاملة ، ولكن يبدو انه كان ممن أدركوا فى وقت مبكر ان القدرة الشاملة لا يمكن أن تجتمع مع الخيرية الشاملة فى عالم يعد الشر فيه حقيقة واقعة .

على انه اذا كان المنطقى السليم ، والتطور التالى للعقائد البشرية ، يؤيدان افلاطون فى حملته على عناصر التشبيه بالانسان فى العقيدة اليونانية ، فان هذه الحملة كان لها ، من الوجهة الجمالية الخالصة ، تأثير ضار . ذلك لأنها قضت على الطابع الشاعرى والفنى فى هذه العقيدة . فمن الجائز ان الشعراء كانوا يتحدثون عن الآلهة حديثا بشريا لأنهم يؤثرون الحقيقة الشعرية على الحقيقة المنطقية - وتلك الحقيقة الشعرية انما تكون فى التأثير الانفعالى ، والصور الحية التى يعشها الشعر ، لا فى المعلومات الواقعية أو الدروس الأخلاقية المتضمنة فيه . فأغلب الظن أن اليونانيين كانوا يجعلون لعقيدتهم وظيفة جمالية قبل كل شيء ، واتخذوا من أساطيرهم مادة للشعر والتشيل والنحت والغناء ، ولم تكن لهذه العقيدة كل وظائف الدين بالمعنى التقديسى لهذه الكلمة . أما افلاطون فقد رفض هذه الوظيفة الجمالية أصلا ، وحرص على مراقبة المضمون الحرفى للتعاليم الدينية ، أى انه أراد انتزاع هذه العقيدة من مجال الفن الى مجال العبادة بمعناها الصحيح . ولو أمعن المرء تأمل العقيدة اليونانية ، وموقف اليونانيين منها ، لاتفح له أنهم لم يكونوا يأخذونها مأخذ الجد الى الحد الذى تصوره أفلاطون : فالواسم الدينية كانت عندهم مناسبات لاحتفالات فنية وموسيقية ومسرحية ، ولم تكن فترات خشوع أو تقديس بالمعنى المعروف فى الأديان اللاحقة . ومن هنا

يبدو أن تقريبهم للآلهة من البشر إنما كان مظهرًا من مظاهر الوظيفة الجمالية للعقيدة ، فضلا عن أنه وسيلة لازالة الرهبة والحدود الفاصلة بين الآلهة والناس ، بدليل أنهم جعلوا بين الطرفين حالة وسطى ، هي حالة الأبطال أو أنصاف الآلهة ، الذين يأتون الى الوجود نتيجة لتزاوج بين الآلهة والبشر . وبالاختصار ، يبدو أن تأثير أفلاطون بطابع الأدب الشرقي القديمة (التي مرفها بالاتصال المباشر ، أو من خلال الفيشاغورية) قد أدى به الى محاولة نقل النظرة الجادة الى الدين من الشرق الى اليونان ، وتغيير وظيفة العقيدة اليونانية تبعًا لذلك تغييرا أساسيا .

ومن جهة أخرى ، لقد كان أفلاطون في محاوره الجمهورية يؤسس دولة يعتقد أنها هي الدولة المثلى . وكان من الطبيعي في فترة حماسه لتكوين هذه الدولة أن يهاجم الفن ، مثلما هاجمته بعض العقائد في فترات حماستها الأولى ، حين كانت تسمى الى تكوين « دولة الهية » على الأرض . ففي الحالتين قد يصل تعصب المصلح الى حد التزمّت وضيق الأفق . وكما كانت الأساطير والفنون تكون « الثقافة الشعبية » التي تسمى العقائد ، في أول فترات ظهورها ، الى تطهير الأذهان منها في سبيل احلال التعاليم الجديدة محلها ، فكذلك كان الشعر أيام أفلاطون يؤلف ذلك التراث الشعبي الذي ينافس تعاليمه الجديدة ، والذي يتعين عليه التخلص منه لكي يمهّد الطريق لنوع التعليم الذي يريده . وفي الحالتين يصل التطرف الى حد النظر الى الفن من زاوية واحدة : هو ما ينطوي عليه من معارف ومعلومات يراها الدهاة الجدد ضئيلة بدعوتهم ، على حين أنهم يتجاهلون تماما ذلك الوجه الآخر للفن ، الذي يكون فيه نشاطا روحيا له قيمة يكتسبها من مجاله الخاص ، لا من « الحقائق » التي ينطوي عليها ، ويكون لازما للانسان لمجرد كونه فنا ، لا لأنه دعوة الى هذه الفكرة أو تلك .

هل يمكن تبرير آراء افلاطون الجمالية ؟

تدل الانتقادات التي وجهناها الى آراء افلاطون الجمالية على أن هذه الآراء قد وقعت في خطأ أساسي ، هو الخلط بين مجالي الميئافيزيقا والفن ، وبين قيم الحق والخير والجمال . فهو يحاسب الأعمال الفنية على أساس ما فيها من معلومات يفترض أنها ينبغي أن تعين الانسان على فهم حقائق الأشياء ، أو يعيب عليها أنها لا تتضمن دعسوة أخلاقية مباشرة ، أي أنه ، بالاختصار ، يحكم على الفن كما لو لم يكن بينه وبين العلم والأخلاق أي حد فاصل .

ولقد حاول البعض تبرير آراء أفلاطون هذه - التي تبدو في نظر الإنسان الحديث مسرفة في التزمت - على أساس أن الحضارة اليونانية بأسرها قد وقعت في هذا الخطأ ذاته . فالحد الفاصل بين مفهومى الخير والجمال لم يكن واضحا عند اليونانيين في عمومهم ، ومن هنا كان خلطهم بين الوظيفة الجمالية والوظيفة الأخلاقية للعمل الفنى . فليس المطلوب من العمل الفنى ، في نظر اليونانى ، أن يجلب لذة للحواس ، وإنما ينبغي أن يبعث في الروح مشاعر تساعد على تهذيبها من الوجهة الأخلاقية . « فالفرج بين فكرتى الجميل والخير هو محور النظرية اليونانية في الفن ، وهو الذى يتيح لنا أن نفهم السبب الذى جعلهم يرون الفن تعليميا . ذلك لأن غاية الفن عندهم لم تكن هى اللذة وحدها ، وإن تكن اللذة أساسية فيه ، وإنما هى التهذيب والتقويم أيضا . بل أن أفلاطون يضع التهذيب فوق اللذة ، وهو في ذلك يسير مع الرأى الشائع الى حد المبالغة . فقد انتقد هوميروس على نفس النحو الذى كان خليقا أن ينتقد عليه فيلسوفا أخلاقيا ، موضحا تلك النقائص التى تتصف بها ، من وجهة النظر الأخلاقية ، نظرتة الى السماء والآلهة ، ومستبعدا كل نسيج المشاعر الانسانية المتدفقة ، وانفجار الغضب والحزن والخوف ، بوصفها ضارة بالمواطنين الناشئين ، ولاتها تضرب لهم مثلا سيئا ، مع أن هذه الأمور وحدها هى التى خلدت الإلياذة والأوديسية من حيث هما عملان شعريان ، لا بحثان أخلاقيان . . وتمشيا مع هذا الرأى ، نجد أن الهدف الرئيسى لكل فن يونانى هو تمثيل الشخصية الانسانية والمثل العليا الإنسان . . وبالاختصار فإن فضيلة الإنسان أو امتيازها ، كان هو المحور الذى يدور حوله الفن اليونانى ، وكان تصوير الجميل يتضمن أيضا تصوير الخير » (١) .

إن المرء عندما يتأمل ما قاله أفلاطون في الشعر ، يراه يتحدث عنه كما لو لم يكن شعرا على الإطلاق . فهو في واقع الأمر يريد تحويله الى نثر (الكتاب العاشر ، ٦٠١) ، حتى يتسنى لنا إدراك الشعر على حقيقته ، مع أن هذا التحويل ينتزع من الشعر ماهيته المميزة ، ويسلبه كل مزايده . ولا يستطيع أحد أن ينكر أنك لو ناقشت الشاعر كما لو كان عالما ، أو حلت قصيدة كما لو كنت تنتظر منها أن تأتيك بمزيد من المعرفة العلمية ، لكنت النتيجة مخيبة للآمال . غير أن الشاعر لا يقول ذلك ولا يدعيه ، ولا يتقدم اليك بشعره على أنه « مرجع » تستخلص منه المعلومات . ومع ذلك فإن « هافلوك » يأتى بتعليل طريف لطريقة أفلاطون

(١) L. Dickinson : The Greek View of Life. p. 211-213.

هذه في النظر الى الشعر ، وهى الطريقة التى تمجها اذواقنا الحديثة . فهو يرى أن أفلاطون يعبر بذلك عن وظيفة الشعر فى المجتمع اليونانى ، وهى نقل التراث الثقافى شفويا . فحتى العهد اليونانى كان الشعر لا يزال يعد أداة تداول المعلومات الثقافية من جيل الى جيل ، نظرا الى أن ايقاماته واوزانه تجعل منه خير وسيط للتعليم بين الاجيال المتعاقبة . ومن هنا كان اطلاق اسم « الأدب » على هذا الشعر تسمية غير دقيقة : إذ أن هوميروس يمثل نقطة النهاية فى فترة طويلة من الأمية نضج فيها الشعر اليونانى ، وكانت الأساليب الشفوية فيها هى الوحيدة المتوافرة لتعليم الصغار ونقل العادات والعرف الاجتماعى (١) . وبعبارة أخرى ، فقد كان أفلاطون فى نقده للشعر ناقدا لحضارته وللثقافة المتوارثة فيها ، بل كان ناقدا للتراث الثقافى اليونانى بأسره . واذن فلا بد من فهم الظروف الخاصة التى ظهرت فيها هذه الحملة القاسية على الشعر ، وفى ضوء هذه الظروف - التى لن تتكرر فى العصور التالية - تكون هذه الحملة معقولة ومفهومة . بل أن تأكيد أفلاطون لفكرة المحاكاة *mimesis* يلقى عليه فى هذه الحالة ضوء جديد : إذ أن التحالف المصوغ فى قالب شعرى ، والتى تنقل وتوارث شفويا ، لا تحيا الا من خلال أدائها والقائها ، كما ينبغي أن تقتزن عملية الحفظ والاستعادة بشحنة نفسية قوية يتقمص فيها الشاب كل شخصية فى الشعر - وهو موقف غير مألوف للتلميذ الحديث الذى اعتاد استخدام الكتب ، وعينه ، بدلا من التراث الشعرى ، واذنيه ولسانه (٢) . وفى موضع آخر يقدم « هافلوك » تبريرا لهذه الظاهرة ذاتها من زاوية أخرى فيربط بين حملة أفلاطون على الشعر ، وبين رأيه فى المعرفة الظنية ، ويقول « إن من الممكن التعبير بابهجاء عما كان أفلاطون يدعو اليه بالقول أنه يريد اختراع لغة تجريدية للعلم الوصفى تحل محل اللغة العينية للذاكرة الشفوية » (٣) . فلنحلل هذه التبريرات اذن لكى نتبين مدى قدرتها على الصمود فى وجه النقد :

١ - اذا بدأنا بالفكرة الأخيرة ، القائلة أن أفلاطون حمل على الشعر لأنه يتحدث فى أمور العلم الوصفى بلغة عينية تلائم الذاكرة الشفوية ، على حين أنه أراد أن يصطنع له لغة تجريدية تلائم طبيعة العلم الاكاديمى

(١) Havelock : Preface to Plato, p. 45, 125.

(٢) Ibid. p. 44.

(٣) Ibid. p. 236.

المنظم ، فانا نلاحظ أن العلم في نظر أفلاطون لم يكن وصفيا ، ولم تكن له أدنى صلة بالمحسوس ، وإنما كان علما تجريديا بحتا . وهذا يؤدي بنا الى تعديل الحكم السابق ، بحيث نقول انه لم يكن يهدف الى دمج اللغة العلمية ، بقدر ما كان يهدف الى مهاجمة كل ما يربط بالعالم المحسوس ، وضمنه التشبيهات الشعرية التي يستمد معظمها من هذا العالم الغيبي .

٢ - اذا كان صحيحا أن التعلم الشفوي ، عن طريق الشعر ، يقتضى من الدارس نوعا من المحاكاة لروح الشخصيات التي يصفها الشعر ، وبالتالي يستحق النقد على هذا الأساس ، فلماذا وجه أفلاطون نقده للشاعر بدوره ؟ ولماذا تجاهل تجربة الخلق الشعري ولم يستيق منها الا هذا الجانب المتعلق بطريقة حفظ الشعر أو استيعاب معانيه ؟ وكيف جاز له أن يصدر نفس الحكم على من يحفظ الشعر ومن يؤلفه ، ويدين المؤلف لأسباب لا يظهر تأثيرها الا عند رواة شعره فحسب ؟

٣ - كانت النظرية الكامنة من وراء نقد أفلاطون للشعر - وللفن بوجه عام - نظرية نفعية . وبالمثل يحاول هؤلاء المدافعون أن يبرروا هذه النظرية النفعية في ضوء طبيعة التراث الحضاري اليوناني في عصر أفلاطون . ومع ذلك فان فلسفة أفلاطون تنطوي على عناصر تناقض كل فلسفة نفعية في الفن . فهو في « الجمهورية » (٤٧٦) يتحدث عن الجمال في ذاته ، ويصف من يعرف اشياء جميلة فقط ، دون الجمال المطلق ، بأنه يعيش في حلم ، على حين أن من يعيش في عالم الحقيقة هو ذلك الذي يتذوق الجمال في ذاته . ومعنى ذلك انه يعترف بالقيمة الجمالية المطلقة ، ولا يكفى - في هذا النص - بأن يكون الفن أداة في يد التربية أو وسيلة لأية غاية أخرى . وبذلك يكون هناك تناقض أساسي في فلسفة أفلاطون الجمالية ، لا تكفى لرفعه الإشارة الى أية ظروف حضارية متعلقة بعصره الخاص .

٤ - ومع ذلك ففي استطاعتنا ، من خلال التبرير السابق ، أن نعلل ظاهرة حيرت بعض شراح أفلاطون ، وهي تركيزه الحملة على الشعر في المقام الأول ، ثم على الموسيقى من بعده ، بينما كانت حملته على التصوير ضعيفة ، على حين انه كاد أن يسكت تماما على فنون كالنحت والعمارة . وقد أهرّب « نتلشب » من دهشته للأهمية التي مراها أفلاطون الى الموسيقى بالقياس الى التصوير والنحت والعمارة ، لا سيما وأن هذه الفنون الأخيرة كانت قد بلغت عند اليونانيين مكانة رفيعة ، على حين أن ما حققته الموسيقى كان ضئيلا بالقياس اليها . ويزداد الأمر غرابة - في نظر نتلشب - اذا تأملنا هذه الظاهرة في ضوء مداواة

أفلاطون للمذهب الحسى : إذ أن الطابع الحسى واضح فى النحت ، وهو فى التصوير أوضح منه فى الموسيقى والشعر (١) . والتعليل الذى يقدمه لهذه الظاهرة هو أن الكلمات - ولا سيما إذا كانت موزونة ملحنة - كان لها تأثير كبير فى نفوس اليونانيين . (وبالفعل يمكن القول أن الأمة اليونانية قد بلغت فى تأثير « الكلمة » إلى حد أنها تصورت أن التعامل مع الكلمات يقضى من التعامل مع العالم الطبيعى - ومن هنا كانت أهمية العلوم الاستدلالية ، كالرياضة والمنطق والفلسفة ، فى حضارتهم بالقياس إلى العلوم الطبيعية الاستقرائية) . غير أن التعليل التربوى هو الأقدر على تفسير هذه الظاهرة : إذ أنه لما كان هدف أفلاطون هو نقد التراث الثقافى اليونانى ، كما ينتقل شفويا عن طريق الشعر الملحن من جيل إلى جيل ، فقد كان من الطبيعى أن تنصب حملته على الشعر والموسيقى بوصفهما الآدابين الرئيسيتين لنقل هذا التراث ، على حين أن النحت والتصوير والعمارة ليس لهم دور واضح فى هذا الميدان .

الحقيقة الشعرية والحقيقة الفلسفية :

إذا كانت المحاولة السابقة لتعليل موقف أفلاطون من الشعر تبدو لنا مقنعة فى نواح معينة ، وغير مقنعة فى نواح أخرى ، ففى اعتقادى أن هناك جانبا من جوانب فلسفة أفلاطون ينطوى على تفنيد حاسم لهذه المحاولة ، وأضنى به الجانب الأسطورى من هذه الفلسفة .

ويكاد يكون من المتفق عليه بين الباحثين أن الأسطورة عند أفلاطون تعبر عن نوع من المعرفة الاحتمالية فى أمور لا يمكن إقامة البرهان عليها . ذلك لأنها تتعلق بمسائل لا يمكن التوصل فيها إلى حقيقة يقينية ، ومن هنا كان علينا أن نكتفى فى هذه الأمور بالفرض المرجح ، لا باليقين الذى لا يمكن مناقشته (٢) . ومن قبيل هذه الأمور ، البحث فى أصل العالم وطبيعة الألوهية والحياة الأخروية وأصل النفس البشرية ومصيرها ، وبعض المسائل المتعلقة بتنظيم الدولة . تلك كلها مسائل حيوية دون شك ،

(١) Nettlechip : The Theory of Education in Plato's Republic, p. 69-70
Lectures on the Republic of Plato, p. 116-117 : وانظر أيضاً لنفس المؤلف :

(٢) V. Bruchard : "Les mythes dans la philosophie de Platon", Article dans "Etudes de philosophie ancienne et de philosophie moderne", Paris (Vrin) 1954, p 53

غير أن العقل الانساني لا يستطيع أن يصل فيها الى معرفة لها نفس يقين المعرفة الرياضية . ومن هنا كان عليه أن يلجأ الى الاسطورة والخيال بوصفهما أفضل وسيلة للتعبير من هذا النوع من الحقائق .

على أن من الملاحظ أن الاسطورة تربط الفكر الفلسفي بالتراث الغابر ، وبالدكرات الموروثة من الماضي السحيق ، بل انها - كما يقول « ريفو Rivaud » : « تبث الصورة الوقور لاولئك الأجداد البعيدين الذين كانت الآلهة تهيم أحيانا ملكة الرؤيا الواضحة » (١) . فإذا صح هذا ، كان معناه أن أفلاطون قد دما الى ربط الفكر بتراثه الغابر ، بل عمل من خلال اساطيره على الإبقاء على هذا التراث حيا . فكيف إذن يقال انه أراد محاربة التراث القديم كما تناقله كبار الشعراء في أساطيرهم ؟ وإذا كان التعليل الصحيح لحملة أفلاطون على الشعر هو العداء التقليدي بين الشعر والفلسفة ، فكيف التجأ أفلاطون الى الاساطير - ذات الطبيعة الشعرية - في الموضوعات ذات الأهمية الكبرى ، بل جعل من إحدى محاوراته الكبرى ، وهي طيماوس ، أسطورة واحدة متصلة ؟

الحق أن أفلاطون لم يقتصر على الإجابة بالاساطير في صدد مشكلات رئيسية للفكر الفلسفي ، بل لقد حاول أن يأتي لها بمبررات تجعل الالتجاء اليها جزءا من تنظيم الدولة ذاتها : فهي ليست وسيلة نلجأ اليها لأننا لا نجد ما هو أفضل منها ، وإنما هي خطة ضرورية لها مبرراتها الأساسية من أجل ضمان الاستقرار بين طبقات المواطنين . ومهمتها لا تقتصر على الأمور الفببية المتعلقة بالأصل والمصير الكوني ، وإنما تمتد الى صميم عملية الحكم السياسي ذاتها . فلا بد من « اكلوبة » من أجل اقناع المواطنين بأهم المسائل في فلسفة الحكم عند أفلاطون ، وهي انقسام الناس الى طبقات أساسية متميزة . ونقول ان هذه أهم مسائل الفلسفة السياسية عنده لأن التعريف الذي استقر رأيه عليه للعدالة هو أداء كل للعمل الذي يصلح له ، والتزامه الطبقة التي تؤهله « طبيعته » للانضمام اليها . ففي هذه المسألة الأساسية تقوم الاسطورة بهمة اقناع المواطنين بأنهم من معادن متباينة ، وبأن هذا تقسيم اقتضاه

(٢) A. Rivaud : Histoire de la philosophie. Paris (P.U.F.) 1948, Tome I,

النظام الطبيعي للعالم . فالذا تسرب الشك الى نفوس المواطنين في هذا
 ألبدا ، أو فكروا في الثورة عليه ، كان للحكام أن يكذبوا عليهم بأن يؤكدوا
 لهم أن « الآلهة » قد أرادت هذا التقسيم وباركته ، وأن هذا أمر قضت
 به « النبوة » - أو باختصار ، أن القانون الذي إرادته أفلاطون شريعة
 الهية لا تناقض . فالذا كان أفلاطون بلجا في هذه المسألة الحيوية الى
 الأسطورة ، لا بمعنى المعرفة . المرجحة أو الاحتمالية ، بل بمعنى أشد
 تطرفا ، هو « الأكاديمية » ، فهل يجوز لنا أن نقبل الراى القائل أن
 « الأكاديب » الأساطير الهومرية هى علة تحامل أفلاطون عليها ، أو أنه أراد
 أن يفصل المعرفة عن تراثها الأسطورى الغابر ويشق بها طريقا عقليا
 جديدا ؟

اننا لا نود أن نصدر حكما على طريقة أفلاطون في الالتجاء الى
 الأسطورة ، ولكن الذى نود أن ننيه اليه هو التناقض الواضح بين هذه
 الطريقة وبين حملته على الشعراء لالتجائهم الى هذا الأسلوب ذاته .
 والفكرة التى تفرض نفسها على الدهن في هذا الصدد هى أن أفلاطون
 قد اعترف ، على الأقل ، بنوع من الحقائق لا يمكن التعبير عنه
 الا بالأسطورة ، وهى ما يمكن تسميته « بالحقائق الشعرية » ، مما يحتم
 على المرء أن يسلم بوجود تناقض أساسى في موقفه من الشعر ، ويقلل في
 الوقت ذاته من أهمية المحاولات التى يبذلها بعض الشراح لتبرير موقفه
 هذا على أساس العداء التقليدى بين الشعر بوصفه ثقافة أسطورية لا تقوم
 على أساس من اليقين ، وبين الفلسفة بوصفها أرفع مصدر للمعرفة
 اليقينية .



واذن ، فهناك بالفصل ظاهرة غريبة يصعب تحليلها في فلسفة
 أفلاطون : هى أنه ، وهو أقرب الفلاسفة الى المزاج الشعرى ، قد حمل
 على الشعر حملة شعواء ، وطالب بتطبيق مقاييس ميتافيزيقية أو منطقية
 أو أخلاقية صارمة في الحكم على الأعمال الفنية بوجه عام ، وهى مقاييس
 لو كانت طبقت على عمل مثل « طيماوس » أو « المأدبة » لكان أفلاطون
 على رأس المطرودين من مدينته الفاضلة ! وفي الوقت الذى كان فيه
 أفلاطون أدبيا مرهف الحس ، الى جانب كونه فيلسوفا ، وكان يعترف
 بالأسطورة وسيلة للتعبير عن حقائق معينة لا سبيل الى التعبير عنها
 بوسائل المعرفة الأخرى ، نراه ينكر الاستقلال الدائى للحقيقة الجمالية ،
 ويخضعها على الدوام لاعتبارات خارجة عن مجال الفن ، وينادى بتطبيق

معايير جمالية كفيّلة باستبعاد الأدب والفن اليوناني ، بل كل ما يذكّرنا
بإبداع الشعب اليوناني القديم في هذا الميدان .

وأخشى أن أقول أن هذا التناقض الأساسي عند أفلاطون في مجال
الخط بين الحقيقة الفلسفية والحقيقة الشعرية ، لم ينفع الفلسفة
ولا أفاد الشعر . فهو من جهة قد تحدث بأسلوب الشعر والأساطير
حيث كان ينبغي عليه أن يتحدث بأسلوب الصلح (كما في محاوره
طيمائوس) ، وهو من جهة أخرى قد استنكر على الشعراء أن يخاطبوا
الناس بأسلوبهم المميز الذي يخضع لمقاييس فنية لا لمقاييس منطقية - أي
أنه ، بالاختصار ، قد هالج الفلسفة بأسلوب الشعر ، وهالج الشعر
بأسلوب الفلسفة ، فلم يعد ذلك بالنفع على الاثنين معا !

ولعلنا نستطيع أن نجد تعليلا جريئا - قد لا يكون مقنعا كل الاقتناع -
لهذه الظاهرة الغريبة في تفكير ذلك الفيلسوف الذي وقف موقف العداء
الساخر من الشعر ، في الوقت الذي حفلت فيه كتاباته بالمجازات والصور
الشعرية الحية والخيال الخصب . ذلك لأن أفلاطون ربما كان شاعرا
من نوع خاص : شاعرا لا يتغنى بالمحسوس ، ولا يندمج فيه بكل خياله ،
أو يستخلص منه صورا ينقلها إلى سائر المجالات ، وإنما كان شاعرا
تجريديا - وهو تعبير يبدو له وقع قريب على الأذان ، ولكنه قد يكون في
رأى أقرب التعبيرات إلى إيضاح شخصية أفلاطون . فالجمال الذي
كان يهفو إليه لم يكن ذلك الجمال الذي يهفو إليه معظم الفنانين
والشعراء - جمال الصور المحسوسة حين تنقل إلى عالم المنويات ،
وإنما هو جمال تتقدم فيه الحياة والمادة والقوام ، جمال مجرد لا يتطوى
إلا على « الماهيات » الخاصة . وهو ، على عكس الشعراء ، يحمل على
ما يثرى الحياة ويعبر عن طابعها المبنى للمحسوس ، وعلى التعدد الفني
للخطوط والألوان ، والتنوع الراخر للصور التي تراها في الطبيعة . كل
ذلك يعدمه أفلاطون شرا ، ولا يرى الجمال إلا في ذلك الشبح المجرد
الهزيل ، الذي يسميه بالجمال في ذاته . وقد يكون ذلك « الجمال
في ذاته » مقنعا للعقل ، ولكنه ليس « جميلا » بأي معنى من المعاني ،
أي لا يستجيب له ذلك النزوع الذي اصطالحنا على تسميته بالحاسة
الجمالية . أنه شيء ثابت ، جامد ، لا يتغير ولا يتحرك ولا يحيا ولا يتطور ،
يفضله « شاعر التجريد » على كل مظاهر الجمال المتنوع النابض بالحياة .
فإن كان هذا هو نوع الشعر الذي امتاز به أفلاطون ، فليس من المستغرب
أن يتصف موقفه من الشعر ، ومن الفن عامة ، بهذا التناقض الأساسي ،
وأن تختلط الحقيقة الفلسفية والحقيقة الشعرية في فلسفته إلى هذا
الحد .

محتويات الكتاب

صفحة

٣١	تصدير
١١	اللعظة التاريخية لمعاودة الجمهورية
٢٩	المنهج الأفلاطوني في المعاودة
٥١	مفهوم المعاودة
٧٥	الأفكار السياسية
١١٦	الذهب الأخلاقي
١٢٥	التربية ، ومراحل المعرفة
١٤٠	اليتسافيزيقا
١٥٦	الأفلاطون بين الفلسفة والفن

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

Bibliotheca Alexandrina



0360181



التمن ٣٠ قرشا